

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليــم العــالــي والبحــث العلمــي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السّياسية



كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

الأمن في المتوسط

محاضرات أُلقيت على طلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية



إعداد الأستاذ: توفيق بوستي
أستاذ محاضر- أ-

السنة الجامعية: 2022 - 2023

مقدمة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيّر البيئة الأمنية على ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط، وظهور تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة للتهديدات العسكرية، الأمر الذي أدى لتغيّر مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي العسكري إلى المفهوم الموّسع (عسكري، سياسي، بيئي، مجتمعي، إقتصادي) حسب طروحات باري بوزان، خاصة في ظل الفراغ الإستراتيجي الذي ألقى بظلاله على المنطقة، نتيجة إنهيار الكتلة الشرقية بزعامة الإتحاد السوفيتي وأفول الشيوعية، وتحوّل طبيعة النظام الدولي من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية.

مماّ ولد في الكثير من دوّل وأقاليم المنطقة شعوراً بحالة من اللاّ أمن وعدم الإستقرار، خاصة في ظل ظهور فواعل غير دولتية أصبح تأثيرها يتجاوز بكثير تأثير الدولة القومية، خاصة في ظل بروز تهديدات أمنية لا تماثلية على غرار: تهديدات الهجرة غير الشرعية، وظاهرة تنامي الأصولية، وتجارة المخدرات، والإتجار بالأشخاص، وتجارة السلاح، وغيرها من مختلف أشكال الجريمة المنظمة، هذه التهديدات التي تنامت وفقاً للتصور الأور أطلسي لتصبح تهديدات قد يتضاعف خطرها مع إحتمال حيازة الجماعات الإرهابية لأسلحة دمار شامل قد تطال أمن وإستقرار المنطقة الأورو أطلسية بأكملها.

الأمر الذي وضع المنطقة المتوسطية في قلب التفاعلات الدولية، خاصة مع ظهور نظريات وإستراتيجيات صراعية من قبيل صراع الحضارات وموجات التحول السياسي في أوروبا الشرقية وفقا لطروحات صامويل هنتجتون، وإزدادت تفاقماً بعد ما عُرف بموجة الربيع العربي في دوّل شمال إفريقيا كتونس ومصر، فضلاً عن ظهور الإكتشافات الغازية في منطقة شرق المتوسط سنة 2010، فإنخرطت المؤسسات الأوروبية، محاولة منها لإحتواء تلك التهديدات.

خاصة بعدما أدركت بأن الإقليم المتوسطي سيكون مسرحاً لنمو عناصر اللاّ أمن فعملت على طرح ترتيبات أمنية بهدف القضاء على مصادر تلك التهديدات وحصر مجالها، من خلال تكثيف التعاون الثنائي أو متعدد الأطراف في مختلف المجالات، بينما ركز التوجه الأطلسي الجديد في المنطقة على تبني مقاربة تعاونية شاملة تماشيا مع تطور التصور الإستراتيجي للحلف القائم على ربط الأمن الأورو أطلسي بالأمن والإستقرار في منطقة المتوسط ككل.

وفي هذا الإطار يمكن أن نطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

فيما تتمثل أليات كل من الإستراتيجية الأوروبية والأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية:

1-فيما تتمثل أهم الأفكار والطروحات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية؟

2-فيما تتمثل أهمية منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

3-ما هي أهم التهديدات الأمنية الجديدة المنتشرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

4-ما مضمون الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

5- ما مضمون الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؟

أهمية الدراسة: يمكن إجمالها فيما يلي:

الأهمية العلمية: تحاول هذه الدراسة على الوقوف على إشكالية الأمن في المتوسط من خلال التطرق للتحول في مفهوم الأمن وفقا لمدرسة كوبنهاغن، هذه الأخيرة التي تعطينا أرضية نظرية لتحليل وتفسير مختلف التهديدات الأمنية الجدية التي عرفتها المنطقة المتوسطية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، ومختلف الأطر التعاونية الأوروبية والأطلسية المقدمة لمجابهة تلك التهديدات

الأهمية العملية: تكمن في جانبها العملي في تشريح واقع الأمن في المتوسط من خلال رصد وتحليل مختلف التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها المنطقة المتوسطية، فضلاً عن رصد مختلف الأليات والإستراتيجيات الأوروبية والأطلسية المستخدمة لمعالجة ومجابهة تلك التهديدات.

الهدف من الدراسة: تُحَاول الدراسة التركيز على أهم التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة المتوسط، ورصد وتحليل أهم أليات ومضامين الإستراتيجيات الأوروبية والأطلسية الهادفة لمواجهة تلك التهديدات في إطار التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين ضفتي المتوسط (دول جنوب المتوسط والدول الأوروبية أو الجانب الأطلسي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي).

المحتويات:

رابعاً– سياسة الجوار الأوروبية كسبيل للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

خامساً– الإتحاد من أجل المتوسط كسبيل للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

المحور الخامس: الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

أولاً– الأليات العسكرية في الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

ثانياً– الأليات الإقتصادية (الشراكة الإقتصادية) في الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

خاتمة

المحور الأول: تطور مفهوم الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن:

ساد المنظور الواقعي للأمن منذ معاهدة واستفاليا ونشأة الدولة القومية عام 1648، أي ساد لمدة ثلاثة قرون ونصف القرن، حيث إختزل مفهوم الأمن في المجال العسكري (الحرب والتهديدات العسكرية)، ولكن سرعان ما تغيّر هذا المفهوم من المنظور الصلب إلى المنظور الليّن نتيجة عاملين أساسيين هما:[1]

أ–لم تعد الدولة القومية هي الفاعل الوحيد المؤثر في العلاقات الدولية، حيث ظهرت فواعل جديدة تحت قومية وفوق قومية يتجاوز تأثيرها بكثير تأثير الدولة القومية كالمنظمات الحكومية الإقليمية والدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية.

ب–التحول الذي طرأ على مصادر التهديد الموجه للدولة القومية، فلم يعد التهديد ذو الطابع العسكري الخارجي (الأتي من الخارج) هو التهديد الوحيد لأمن الدولة كما يفترضه المنظور الواقعي، بل أصبحت الدولة تواجه عدة مصادر من التهديدات ذات طبيعة مغايرة للطبيعة العسكرية، كما أن تأثيرها أشد وطأة كتجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة، وإنتشار الإرهاب الدولي، والهجرة غير الشرعية، وإنتشار الأمراض والأوبئة كالإيدز، وإنتشار الفقر، والتلوث البيئي ... إلخ، في ظل عجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا.

وهو ما أدى إلى ظهور الدراسات النقدية التي حاولت إستعاب كل تلك التهديدات وتعويض النقص الحاصل في المنظور الواقعي، وفي هذا الإطار ظهرت مدرسة كوبنهاغن التي إرتبطت بشكل أساسي أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية بكتاب المنظر باري بوزان **Barry buzan** الذي يحمل عنوان: **people state and fear: The National Security problem in international Relations** الصادر سنة 1983.

كما ترتكز طروحات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الإجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً، كما أقرها يوهان غالتونغ في إطار هذه المدرسة، بل إنه بناء إجتماعي يتشكل عبر الممارسة

[1] مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات"، مجلة سياسات عربية، قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 15، جويلية 2015، ص62

وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول[2] .

تعتبر مقاربة بوزان ذات أهمية بالغة بالنظر إلى تعاملها مع جميع جوانب الظاهرة الأمنية من جزئياتها إلى كلياتها، بالإضافة إلى إدراجها العوامل الإجتماعية للأمن مع كيفية بناء الأفراد أو المجتمعات للتهديدات، فقد أشار بوزان إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني، موضحاً أنه مصطلح خلافي بالأساس ليس فقط بسبب إندراجه ضمن معظم مجالات الحياة الإجتماعية واليومية، ولكن بصفة خاصة لأنه من المرجح أن يكون هذا المصطلح في حد ذاته ذا دلالات إيديولوجية وأخلاقية ومعيارية[3].

لذلك فقد إعتبر **بوزان** الأمن بأنه: "**العمل على التحرر من التهديد (وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني) قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حد معقول سلسلة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود**"[4]

كما أنه من بين أهم الأفكار والطروحات التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية نجد:

أولاً–مستويات التحليل الأمني :

ينظر باري بوزان **Barry Buzan** للأمن من خلال: **الفرد، الدولة والنظام الدولي**، إلاّ أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعاً لأمن الدولة بإعتبارها الوحدة المرجعية لفهم السلوكيات الأمنية، فالدولة تتكون وفقا **لبوزان Buzan** من ثلاث مكونات: فكرة الدولة الوطنية / القومية **Nationalisme**، القاعدة الفيزيائية

[2] للمزيد أنظر: توفيق بوستي، المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية، إسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019، ص51

[3] سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018، ص 101

[4] Barry buzan, new patterns of global security in the twenty – first centery, international affairs (1991) pp 432-433

للدولة (الشعب، الموارد، التكنولوجيا)، المظهر المؤسساتي للدولة (النظام السياسي والإداري) تبعاً لذلك يعتقد أنه بتعريف الدولة بهذا الشكل يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث[5].

كما فرق بوزان **Buzan** بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، فإذا كانت قوة الدول وضعفها في تحليل **والتز waltz** تقاس فقط بمدى قدراتها المادية، فإن بوزان يراها تقاس تبعا لمستوى إستقرارها المؤسساتي ومدى إنسجامها السياسي الإجتماعي الداخلي، فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من العسير تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، ممّا زاد من تعقيد مشكلة التحليل الأمني[6].

ثانياً-قطاعات الأمن: هناك عدة قطاعات أشار إليها باري بوزان في هذا الإطار

1-القطاع السياسي: يتجسد هذا المجال من خلال العلاقة بين الأمن كمتغير والعناصر المكونة للدولة (السيادة، والوحدة الإقليمية)، وعلى وجه العموم فإن المجال السياسي للأمن الوطني هو حرية الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل السياسي على المستوى الداخلي، بحيث يتحقق الأمن من خلال ضمان أو فرض إحترام الفاعلين السياسيين لمختلف الشروط المؤدية للإستقرار والوحدة الوطنية.

أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيّف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقفها، أو من خلال تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها[7].

---

[5] توفيق بوستي، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين، عدد 13، جويلية 2018، ص 18

[6] Alex Macleod Anne – marie d'aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances ; éd ; Alex Macleod et dan O'meara (Québec ; Athéna éditions, 2007) p364

[7] سمية أوشن، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 – 2010، ص 57

2-القطاع العسكري: يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول تجاه بعضها البعض، من حيث النوايا السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، فنهاية الحرب الباردة قد قلصت من القواعد العسكرية في دول المحيط، كما قللت من الحوافز للتزود بالسلاح، وفوتت على القوى الكبرى الكثير من المكاسب، إلا أن نهاية الحرب الباردة سمحت بنشوب مواجهات عسكرية داخل المحيط وبروز دور لوساطة القوى الكبرى التي تعتبر نفسها راعية للسلام والأمن الجماعي[8].

3-القطاع الإقتصادي: يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة والإمكانات المالية اللاّزمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، وإستقرار نظام الحكم وحماية الإقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن إضطرابات النظام الإقتصادي داخلياً، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من إضطرابات إجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الإجتماعي، العقوبات ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية[9].

4-القطاع المجتمعي: يعرف باري **بوزان** الأمن المجتمعي على أنه استمرار في ظل شروط مقبولة للتطور، أنماط تقليدية للغة والثقافة، وكذا للهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات، ويعرفه **أول ويفر OLE Weaver** بأنه قدرة مجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية[10].

5-القطاع البيئي: بالنسبة للقطاع البيئي، فالأمن يقوم على وحدتين هما: التهديدات الطبيعية والتهديدات الإجتماعية، بحيث تجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل أساسا في الهزات الأرضية ونشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفياضات، الجفاف، التصحر.... وتتمثل التهديدات الإجتماعية

---

[8] اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5 + 5، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 - 2012، ص26

[9] نفس المرجع، ص 30

[10] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 - 2011، ص17

في كل ما يضر البيئة وسلامتها، وينتج أساساً عن مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيميائية، إستنزاف الثروات الطبيعية مما يحدث إضطراباً وخللاً في النظام الطبيعي وبنية الكوكب[11].

ثالثاً–مفهوم الأمننة:

ظهر مفهوم الأمننة أول مرة في مدرسة كوبنهاجن، وهو يعني تحول أ ي موضوع إلى قضية أمنية، بحيث يقدمها الفاعلون على أنها تهديد لوجودهم ويتقبلها الجمهور، فنقطة البداية في مفهوم الأمننة هي نظرية الفعل الخطابي[12]، فالجوهر الأساسي لنظرية الأمننة هو إعتبارها الأمن فعلاً خطابياً، فبمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية يجعله كذلك، فقد أشار وايفر إلى ذلك بقوله: **"يُمثل شيء ما مشكلة أمنية متى أعلنت النخب أنه كذلك"**[13].

بمعنى يمكن القيام بأفعال بالكلمات، فالأمننة تدرس من خلال تحليل الخطاب لتقديم شيء ما بوصفه تهديداً، وجودياً بحيث يتقبلها الجمهور ويسمح بإستخدام الإجراءات الإستثنائية لمحاربة التهديد، ففكرة الأمننة تشير إلى البناء الاستطرادي للتهديد، وأن إفتراضها الرئيسي يكمن في إعتبارها الأمن كفعل الخطاب، فبمجرد التلفظ أن شيئا ما يشكل قضية أمنية فإنه يصبح كذلك.

وبعبارة أخرى فإن تصريح فاعل ما أن موضوعا مرجعيا ما مهدد في وجوده، يمنحه الحق في إتخاذ تدابير إستثنائية لضمان بقاء ذلك الموضوع المرجعي، الأمر الذي يؤدي إلى نقل القضية من حيز السياسة العادية إلى حيز القضايا الطارئة، أين يمكن التعامل معها بسرعة، خارج قواعد الديمقراطية العادية[14].

---

[11] اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مرجع سابق، مرجع سابق، ص34

[12] مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات"، مرجع سابق، ص63

[13] سليم قسوم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص115

[14] Rita Floyd, ‘‘Toward a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies’’, In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007), p.329.

وبالتالي فإن الأمننة هي المسار الذي يقوم من خلاله فاعل ما بالإعلان على أن مشكلة خاصة أو ديناميكية معينة تمثل تهديد وجوديا " **thread Existential** " لموضوع معيّن، ويتم قبوله من قبل جمهور المستمعين، بحيث يتوقف نجاح هذا المسار بالمكانة التي يتمتع بها المخاطب وقدرته على إقناع الجمهور المستمع، وجعل من أفعال الخطاب حركة أمنية **"Securitizing Move**[15]

وبالمقابل يرى أنصار نظرية الأمننة بأن الأمننة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسالة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما كالحكومة أو البرلمان أو أي سلطة سياسية أخرى وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين طالما أن لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل عبر الخطاب، وكان له القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد[16].

فضلاً عن شرط آخر وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، فتقديم مسألة على أنها تهديد فعلي، كما يعني بوزان: "**إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين أو لن نكون أحراراً للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة الناجحة بالتحرك نحو الأمننة**"[17].

وفي هذا الإطار تتكون مستويات الأمننة من ثلاثة مستويات هي:[18]

1–الفواعل :

يمكن تقسيم هذا المستوى إلى شقين، الشق الأول يتمحور حول الفواعل، وهو يضم أولئك الذين يساهمون أو يقاومون، مباشرة أو عن طريق الوكالة، في تصميم القضايا الأمنية أو ظهورها (أمننة الفواعل،

---

[15] دريس عطية، "النقاشات النظرية في المدارس الأمنية الأوروبية تجاه مسألتي الهجرة واللجوء"، مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية، برلين، ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2018، ص48

[16] توفيق بوستي، المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص67

[17] Rita Taureck, (2006)’’Securitization theory and securitizations studies, journal of international relations and development,9, p3, available at: link

[18] مرسي مشري، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات"، مرجع سابق، ص 64

والجماهير، والفواعل الوظيفية)، أما الشق الثاني فيتضمن المواضيع التي لتشكل العلاقة التي تؤطر الوضعية الأمنية، وهي وضعيات القوة (العلاقات البديلة) للفواعل، والهويات الشخصية والهويات الإجتماعية التي تكشف سلوك الفواعل، وكذلك الموضوع المرجعي والشخص المعني، أي من يهدد وماذا يهدد؟

2-الفعل :

ويهتم هذا المستوى بالممارسات إستطرادية أكانت أم غير إستطرادية، والتي تدخل ضمن مسار الأمننة قيد الدراسة، والنتيجة الشاملة تشمل السياسات والطرق التي تخلق الأمن، ويتكون هذا المستوى بدوره من أربعة جوانب:

1-نوع الفعل

2-الإستراتيجية

3-مكونات الأمننة

4-السياسات الناجمة عن الأمننة

3-السياق :

ذلك أن الخطاب الأمني لا ينبع من فراغ بل ينتج عن سياق الحوادث والتهديدات.

هذا، ويرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن بأن إطار الأمننة يستند إلى ثلاثة معاني:[19]

أولاً-شكل الفعل the form of the act: المبنى أمنياً مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

ثانياً- سياق الفعل context of the act: محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل

ثالثاً-طبيعة الفعل natur of the act: من خلال معرفة مهددات الأمن

[19]McDonald, matt. "Securitization and the Construction of Security ", Available At: http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563

كما جادل **وايبفر** بأنه لا يمكن اعتبار الأمن كحالة سابقة في وجودها عن الخطاب كما بين أنه ممارسة ذاتية المرجعية بمعنى أن شرط وجوده قد أسس بفعل الخطاب ذاته وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، وتعرف أعمال الخطاب على أنها أفعال تؤدي عبر الخطاب، وهي تشير إلى وحدات صغيرة تحدث فعلا (أمر / وعد / طلب) عن طريق اللغة.

إلاّ أن **وايبفر** إهتم بمفهوم الأداء الذي طوره **أوستين**، الذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية) أعلن / قال /وعد / دعا / حكم (هي من الأشكال التعبيرية المكونة للفعل، فضلا عن إعتبار أفعال الخطاب وفقاً لمدرسة كوبنهاغن أدوات تستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم.

أما فيما يخص عناصر الأمننة فهي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في أمننة الفعل، الفاعل والجمهور :[20]

1–أمننة الفعل securitizing act

هو فعل الخطاب بإستعمال مصطلحات الأمن فيما يتعلق ببعض الأحداث والمسائل والتطورات، بحيث يجب التأكيد على هذه القضية بشكل إستباقي بإعتبارها تهديداً أو خطراً، وبهذا يتم تحويلها إلى حالة من إنعدام الأمن، فالأمننة هي وسيلة فعالة لحشد الدعم السياسي والوسائل المؤسساتية لأن إنعدام الأمن يعني الخوف، والخوف هو أداة قوية للعمل السياسي.

2–الفاعل securitizing actor

هو الذي يحاول أمننة قضية ما، وعليه يجب أن يكون الفاعل في موقع السلطة ويحظى بالشرعية السياسية كي يتمكن من إقناع الجمهور بالتهديد، وبعبارة أخرى، تحتاج الجهات والمؤسسات التي تقوم بالأمننة إلى نوع من المصداقية في نظر الجمهور الذ ي يُعتبر المستهلك للخطاب ولديه القدرة على تمكين ممثل الأمننة من العمل.

3–الجمهور The audience :

[20]علي بلعربي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019، ص ص 874-875

وهو المستهلك للخطاب ولديه القدرة على تمكين ممثل الأمننة من العمل، ومن الأهمية بمكان، أن يشترك الجمهور في التهديد الأمني الذ ي يشكله من أجل إنتاج تأثيرات سياسية فعلية، ولتحقيق هذا النجاح، يجب أن يكون لدى القائم بالأمننة القدرة على التعرف على مشاعر الجمهور.

ومن بين الأفكار التي ميزت هذا الحقل من الدراسة والمستندة إلى نظرية الأمننة فكرة الأمننة الكلية **macro-securitization** التي أطلقها بوزان في دراسته لعام 2006 والتي تحمل عنوان: **the war on terrorism as the new macro -securitization** والتي تشير إلى معنى نظرية الأمننة نفسه ولكنها تمارس على نطاق أكثر إتساعاً مستندة إلى بناءات عالمية للتهديدات والوحدات المرجعية على غرار: التهديدات الجيوإقتصادية، الإرهاب، الإنتشار النووي، ويرجع بوزان هذه الظاهرة إلى العولمة والإعتقاد بأيديولوجية عالمية، وتمثل الحرب الباردة وفقه المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمننة، كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركيات الأمن السائدة بين مجتمع الدول لعدّة عقود.

المحور الثاني– أهمية البحر الأبيض المتوسط:

يكتسي حوض البحر الأبيض المتوسط أهمية بالغة تتمثل في:

أولاً–الأهمية الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط:

يعود إسم البحر المتوسط الذي يستعمل حديثاً إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي، وهو مركب من عبارة لاتينية تعني الذي يتوسط اليابس، واليابس هو قارات العالم **الثلاث:** (إفريقيا، أوروبا، آسيا)[21]، كما وقد عرف بتسميات تعددت بتعدد الحضارات والثقافات، فقد سماه المصريون "الأخضر الكبير" وسمّاه الرومان "بحرنا"، و"بحر فلسطين" عند العبرانيين، و"البحر الأبيض" عند الأتراك، فهو يتوسط ثلاث قارات وينفتح على المحيط الأطلسي عبر "أعمدة هرقل" أو ما يُعرف اليوم بمضيق جبل طارق وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر.

[21] إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص 212

كما يقع بين دائرتي عرض (27 و47) وبين خطي طول (10 غربا و37 شرقا) وهو حوض بحري ينفتح على المجالات البحرية عبر المضايق الدولية الأبرز والأكثر إستراتيجية في التجارة العالمية[22]، تبلغ مساحته نحو 2.510.000 مليون كم^2 ويصل أقصى عمق له حوالي 5150م، غالبا ما يتم تقسيمه إلى حوضين هما الحوض الغربي والحوض الشرقي:[23]

الحوض الشرقي بمساحة: 1.65 مليون كم^2

الحوض الغربي بمساحة: 0.85 مليون كم^2

وهناك من يُقسمه إلى ثلاث أحواض: شرقي، أوسط، غربي لكن الشائع هو التقسيم الأول، وبحكم الطبيعة الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرًا مغلقًا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربًا الذي يصله بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقًا التي تشكل منفذًا إلى البحر الأحمر الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي، وإذا كان مضيق جبل طارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط فإنه يفصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا في أقرب نقطة بينهما (14300 متر).

أما بالنسبة إلى قناة السويس فهي منفذ إصطناعي بين البحرين المتوسط والأحمر تم خرقه سنة 1869م تحت إشراف رجل الأعمال الفرنسي **فرديناند دي ليسيبس (Ferdinand de Lesseps)** من أجل فتح طريق جديدة نحو الهند والشرق الأقصى، ويبلغ طول هذه القناة 164 كلم، إضافة إلى هذين المنفذين يمكن اعتبار المنافذ التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود حيث يتصل الإثنان عبر مضيق الدردنيل الذي يتراوح عرضه بين 5.6 و13 كلم، فبحر مرمرة ثم مضيق البوسفور الذي يبلغ طوله حوالي 26 كلم[24].

---

[22] هاشم كاظم سبيخي، الأهمية الجيوإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أبحاث ميسان، العدد12، ص ص195-196

[23] إيمان مختاري، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، دفاتر المتوسط، العدد6، ص272

[24] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000-2001، ص13

كما يتميز البحر الأبيض المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيوإستراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود "نقاط إختناق" والتي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية، وتمثل المناطق التالية:[25]

- ✓ مضيق صقلية بين جزيرة صقلية شمالاً وتونس جنوباً
- ✓ مضيق مسينا بين شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية
- ✓ مضيق أوترانتو بين إيطاليا وألبانيا

بالمقابل تطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين: في قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب بينما قارة أوروبا فهناك كل من: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان، أما في قارة آسيا فهناك: تركيا، سوريا، لبنان، الكيان الصهيوني، وفلسطين، إضافة إلى الدولتان الجزيرتان: قبرص ومالطا، وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط[26].

ثانياً– الأهمية الإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط: يُصنّف البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الإستراتيجية في العالم، أين تتركز رهانات ونزاعات وضغوطات لها وزن خاص في السلم العالمي، من بين هذه الرهانات العديدة هناك ثلاثة مسائل تجلب إنتباهنا ويمكن إعتبارها كبيرة:[27]

- ✓ مسألة الموقع الإستراتيجي لأوروبا في المتوسط.
- ✓ مسألة تركيا وعلاقاتها مع الإتحاد الأوروبي.
- ✓ مسألة الصراع العربي الإسرائيلي خاصة بالنسبة للحدود

وبالتالي فالمتوسط يندرج في عداد أبرز الأقاليم في العالم من حيث التنوع الثقافي والإيكولوجي، حيث تستقبل المناطق الساحلية 25% من السياحة العالمية مع وفود 175 مليون زائر إليها سنوياً، وهو أيضاً

[25] إيمان مختاري، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، مرجع سابق، ص273

[26] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص ص 15–16

[27] Alessia Bursi, La Méditerranée horizons et enjeux du 21ème siècle, centres de recherches en sciences humaines sur la Méditerranée, 2009, p.17

بحر خاص يُوَاجه تحديات فريدة وتحيط به شواطئ أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا ممّا يضفي عليه طابعاً سياسياً وإقتصادياً وجغرافياً معقداً[28].

كما يُمثل المتوسط حوضاً يجمع عدداً لا متناهياً من القوميات واللغات والثقافات المطلة على ضفتيه الجنوبية والشمالية، إذ يشكل طريقاً عالمياً للتجارة والعبور الدوليين بين أجزاء العالم القديم والوسيط وبينها وبين العالم الجديد في العصر الحديث، بحيث كان ولا يزال حلقة الوصل بين أجزاء العالم المختلفة وشعوبه[29]، كما شهد البحر الأبيض المتوسط أكثر بكثير من مجرد مسافة مائية، فقد شهد صعود الحضارات الإنسانية، فالحديث عن البحر مرتبط دائما بالحضارة، والحضارة عبر مر العصور ترتبط إرتباطاً وثيقاً بضفاف الأنهار وشواطئ البحار والمحيطات[30].

بالمقابل يُمثل المتوسط مسطحاً مائياً مهماً جغرافياً وحضارياً، لا يُضاهيه في ذلك أي بحر داخلي على الإطلاق ولا يرتبط ببحار العالم إلاّ بواسطة مضيق جبل طارق، كما يُعتبر من البحار الأكثر حيوية في مجال حركة التنقل العالمي، فهو يربط بين الحركة القادمة من المحيطين الهادي والهندي شرقاً نحو المحيط الأطلسي والعكس، ويتحكم المتوسط عبر مداخله في خطوط الملاحة البحرية الداخلية على الحوض عامة، سواء تلك القادمة من العالم الجديد وإفريقيا الغربية والشرقية أو الشرق الأدنى أو الأوسط أو المتجهة نحو الشرق الأقصى عبر قناة السويس[31].

كما شهد البحر الأبيض المتوسط صعود الحضارات الإنسانية فالحديث عن البحر مرتبط دائما بالحضارة والحضارة على مر العصور مرتبطة بضفاف الأنهار وشواطئ البحار والمحيطات، من جهة أخرى عرفت ضفاف الأنهار إنتشار عدد من الديانات الكبرى وبزوغ وإنهيار حضارات عالمية متميزة فالآشوريون

---

[28] كلوس ثوبفار، إحساس بالملكية، مجلة أمواج المتوسط، العدد 55، مارس 2006، ص2

[29] يحي بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص9

[30] مصطفى داودي، دور البحرية الجزائرية في القضايا الإنسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين، أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، د.س، ص269

[31] مريم رزاق بعرة، أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وإنبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد3، ص152

والبابليون والفينيقيون والفراعنة والفرس واليونان والرومان والبيزنطيون والبرابرة والفرنجة خاضوا غماره فكان بذلك هذا البحر في العصور الأولى الأهم من بين البحار كلها وهذا ما جعله يختزن عدة تجارب حضارية وبشرية[32].

ثالثاً–الأهمية الإقتصادية للبحر الأبيض المتوسط : يحتوي البحر الأبيض المتوسط على ثروات إستراتيجية تُعد حيوية بالنسبة لإقتصاد الدول الغربية الصناعية، وخاصة النفط والغاز اللتان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر) والخليج العربي (العراق ودول مجلس التعاون الخليجي)، إلى جانب المعادن كالحديد والفوسفات وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مروراً عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، كونه قناة وصل بين القارات الثلاث، لذلك "**يُعتبر البحر الأبيض المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية**"[33].

أهمية البحر الأبيض المتوسط ترجع إلى القدم حيث كان حلقة وصل بين منتجات الشرق الأقصى (التوابل، الحرير من الصين والهند)، والجنوب (التوابل والعطور من اليمن والحبشة والذهب والريش والعبيد من مناطق الساحل الافريقي) ومنتجات مصر فارس والهلال الخصيب وشمال إفريقيا من جهة ومنتجات شمال أوروبا (حديد، برونز ، صوف، أسلحة، إلخ....) من جهة ثانية، مما نتج عنه من إزدهار عدة موانئ كبيرة كالإسكندرية، طرابلس، بجاية، برشلونة، جنوة، البندقية، والقسطنطينية[34].

كما تُعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط إمتداداً للفضاء الأوروبي بجميع أبعاده وخاصة الأمنية والإقتصادية لأن أغلب دول هذه المنطقة كانت مستعمرات أوروبية، ففي الوقت الذي كانت كلا من مصر وقبرص ومالطا وفلسطين والخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، إنفردت فرنسا وإيطاليا بدول

---

[32] للمزيد أنظر: عبد الجليل التميمي، العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط: الإشكالات والمقاربات الجديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص20

[33] محمد أزهر سعيد السماك، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 162، أوت 1992، ص26

[34] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص20

المغرب العربي وبذلك إزداد الإدراك الأوروبي حول رسوخ فكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء[35].

كذلك يُعتبر صيد السمك في الشواطئ الفرنسية والإيطالية والإسبانية والمغاربية كمورد إقتصادي مهم ومصدر جيد لإطعام سكان المنطقة، حيث يحتوي حوض المتوسط على 7.5% من الثروات البحرية الحيوانية و18% من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم[36]، ومن أهم تلك الأسماك السردين، التونة،....كما يستخرج من البحر المرجان والإسفنج، كما تخصصت هذه المنطقة بأنواع معينة من المحاصيل الزراعية كالزيتون والحمضيات والكروم والفلين.

كماُ يُعتبر البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق جذبا للسيّاح في العالم بسبب مناخه المعتدل، فضلاً عن التنوع الطبيعي والجغرافي والحضاري والثقافي، حيث يأتي ملايين السياح شتوياً، للتمتع بجمال الطبيعة الخلابة والتي توجد فيها العديد من المنتجعات السياحية كجزر اليونان وسواحل سوريا ولبنان والإسكندرونة[37].

كما يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24 % من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا والخليج العربي، والبحر الأسود وإلى حد كبير من روسيا ويمر من خلال مضيق البوسفور، وصادرات النفط الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة سويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية[38].

كما زادت حركة الملاحة البحرية في المتوسط بأكثر من 50% بين عامين 1997 و2006، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط 6% ومن 7% إلى 8% لنقل الغاز الطبيعي، وفي عام 2006 سجل حوض

---

[35] إيمان مختاري، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، مرجع سابق، ص279

[36] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر الأبيض المتوسط، متوفر على الرابط: www.sphio.rac-spa.grg/saphoara.pdf

[37] هاشم كاظم سبيخي، الأهمية الجيوإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، مرجع سابق، ص ص198-199

[38] وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014، ص58

المتوسط مرور حوالي 493 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20% وتعتبر إفريقيا أكبر مصدر لأوروبا[39].

رابعاً–الأهمية الحضارية للبحر الأبيض المتوسط:

تُعد منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ الأزمنة الغابرة مركزاً للإشعاع الحضاري، فقد تعالت عدة حضارات كان لها بالغ الأثر على التطور الإنساني كالحضارة الفرعونية، الحضارة البابلية–الآشورية، الحضارة الفينيقية، الحضارة القرطاجنة النوميدية، الحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية، وهناك حضارتان ما يزال لهما تأثير ونفوذ على البيئة المتوسطية من خلال الدين والعادات والتقاليد وهما الحضارتان العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية[40].

غير أن المؤرخ الفرنسي **فرنان بروديل** أنه ليس الحضارتان السالفة الذكر فقط من تؤثر في الفضاء المتوسطي بل يضيف حضارة ثالثة هي الحضارة المسيحية الرومانية الكاثوليكية ومقرها روما مع إمتدادها إلى أمريكا اللاتينية والعالم البروتستانتي المنشق عنها في القرن 16م، ثانيا الإسلام وقبلته مكة المكرمة ويمتد من السينغال إلى أندونيسيا ومن الأورال إلى جزر القمر، فضلاً عن المسيحية الشرقية الأرثوذكسية ذات الصبغة الإغريقية والتي إنتقل مركزها من القسطنطينية عند فتحها بيد الأتراك سنة 1453م إلى موسكو روما الثالثة[41].

أثر التقسيم الحضاري على جيوسياسية حوض المتوسط فمنذ القديم والحروب التي نشبت بين الدول كانت في نفس الوقت ما بين الحضارات المختلفة، وكان البحر الأبيض المتوسط مسرحا لهذا الصراع، الحروب بين الفرس والإغريق كانت ذروتها معركة **ماراثون Marathon** سنة 490 ق. م، الحروب البونيقية الثلاثة بين الرومان والقرطاجيين) من ق. م إلى 146 ق. م (، الحروب الصليبية بين المسلمين والمسيحيين من كل أنحاء أوروبا في الشرق العربي وفي الأندلس) من 1096م إلى 1492م) التنافس العثماني– الإسباني في البحر الأبيض المتوسط الذي بلغ قمته في معركة **ليبانت Lépante** سنة 1571م

[39] Plan bleu, Les transports maritimes de marchandises en méditerranée : perspective2025, Op.cit, p7

[40] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص24

[41] Fernand BRAUDEL, La Méditerranée, L’espace et l’Histoire. Paris : Flammarion, 1986, pp. 158-160

الحركة الإستعمارية الأوروبية إبتداءً من حملة **بونابرت Bonaparte** على مصر بين 1798م و1801م وإحتلال فرنسا الجزائر سنة 1830م إلى إستقلال هذه الدول في منتصف القرن 20م، إنتهاءً إلى حرب البلقان في البوسنة والهرسك بين الصرب والكروات من جهة والمسلمين من جهة أخرى(1992م-1995م)كل هذه الحروب التي تبدو ذات طابع سياسي أو إقتصادي كانت كذلك حروباً حضارية طبعت تاريخ المنطقة وأضفت عليها الصبغة السياسية الحالية[42].

خامساً-الأهمية الجيوسياسية للبحر الأبيض المتوسط:

يشكل البحر المتوسط معطى وواقع جيوسياسي حضاري وتاريخي في آن واحد وتمثل منطقة المتوسط رهانا إستراتيجياً هاماً بحكم ميزاتها البحرية الهامة وللتأكيد على أهميتها الجيوسياسية يؤكد **مورتن كابلن** إلى القول أن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، وإحتمالاً للجيل القادم أيضاً على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط، وفي البحر المتوسط مناطق ذات أهمية إستراتيجية تسهل عملية المراقبة أو الهجوم أو التنصت وتسهل عملية الانتقال والاتصال كمنطقة مضيق جبل طارق ومضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس[43].

بالمقابل، يُقسم كل من **ماكيندر** و**ألفريد ماهان** العالم جيوبوليتيكياً إلى ثلاثة أقسام:

قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والأسيوية

الجزيرة العالمية: تشمل ثلاث قارات أوروبا، آسيا، إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط

الهلال الخارجي: يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، وأضاف الهلال الداخلي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين.

---

[42] أحمد كاتب، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سابق، ص25

[43]وهيبة تباني، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة: ظاهرة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص ص 51-52

وفقا لهذا التقسيم وضع **ماكيندر** معادلته الشهيرة: من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبناءاً على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية[44].

أما ألفريد **ماهان** صاحب نظرية القوى البحرية يؤكد على أهمية السيطرة على البحر والممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية، وفق لهذا التقسيم وضع **ماكيندر** معادلته الشهيرة: من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم، وبناء على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية

المحور الثالث: التهديدات الأمنية الجديدة (اللاّتماثلية) في البحر المتوسط

تنتشر في منطقة المتوسط العديد من التهديدات الأمنية اللاّتماثلية والتي تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، إذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ويشمل هذا النوع من التهديدات الجريمة الاقتصادية والمتاجرة بالأسلحة والإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية وما يصحبها من إنتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، والإبادة الجماعية التي تجد لها مكانا مثالياً في الدول الفاشلة، ولقد برزت نتيجة للتغيير المهم في هيكلة المخاطر الأمنية من النمط التماثلي (بإعتبار تماثل أطرافها) إلى "النمط اللاّتماثلي" (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات والتغيّرات الحاصلة في النظام العالمي[45].

وتُسمى أيضا بالتهديدات الهجينة، أو التهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في

---

[44] عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص ص70-71

[45] شهرزاد أدمام، الطبيعة اللاّتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد1، 2013، ص1

الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الإعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف الأقوى[46].

أولاً-الهجرة غير الشرعية:

يَقُول المُؤَرِخ الإيطالي "**برونوانتن** " **Brounwantin**" إن البحر المتوسط هو قارة سائلة ذات حدود جامدة وسكان متحركين"، تُعتبر الهجرة مفهوماً لصيقاً بحياة الإنسان منذ بروز الجماعات البشرية المنظمة، ويُشير قاموس المورد إلى أن معنى الهجرة يتراوح من النزوح إلى الإرتحال من مكان إلى آخر، حيث يُقَال: "هاجر المهاجر مهاجرة من البلد، وخرج منه إلى بلد آخر، وتهَجّر فلان تشبه بالمهاجرين، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، ويسمى المهاجرون مهاجرين، لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشؤوا بها وإلتحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال، فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري، وسكن بلداً آخر [47].

أما قاموس ويبستر فيُشير بدوره إلى ثلاثة معاني لكلمة الهجرة، وهي الحركة من دولة أو مكان أو محل إلى أخر، المرور أو العبور الدوري من منطقة أو مناخ إلى آخر بغرض البحث عن الطعام أو التزاوج، تغيير المكانة أو مستوى المعيشة[48].

وعَرّفَت الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية بأنها:" **دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى، عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة**"[49].

---

[46]بسمة مطالبي، طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد الخاص1، السنة 2021، ص142

[47] زينب أبو زيد أبو بكر، يوسف أمحمد صالح، الهجرة غير الشرعية للشباب أسبابها وأثارها على الأمن الاجتماعي الليبي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الأداب بجامعة بن وليد، المجلة الليبية العالمية، العدد51، أفريل 2021، كلية التربية المرج، جامعة بنغازي، ص5

[48]مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو- جزائري، المركز العربي الديمقراطي، 4 جانفي 2017، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=42040

[49] خليفة مصطفى غرايبية، هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد7، العدد19، 2017، ص91

كما عرّفه الإتحاد الأوروبي بأنه:" **تدبير الدخول غير المشروع من وإلى أي إقليم بأي دولة من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد**"[50].

وبالتالي فإن مفهوم الهجرة غير الشرعية يُستخدم بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فتعرف بذلك بأنها تلك الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة، وهي تظهر فيما يلي:[51]

1-دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالباً ما يتم ذلك بطرق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية أو عبر البحار والمناطق الساحلية.

2-دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب ثم المكوث والإستقرار في الدول المستضيفة

3-دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو إجتماعية أو إقتصادية، بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو إجتماعية، وغالباً ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب.

1-دوافع الهجرة غير الشرعية:

شهدت مناطق جنوب المتوسط، منذ العقدين الأخرين تزايداً كبيراً في أعداد المهاجرين الذين يُحَاوِلُون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الإتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدّة إعتبارات ودوافع يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[50] سارة قوراري، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، العدد10، جانفي2017، ص450

[51]طارق فتح الله خضر، قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، د، د، ن، القاهرة، 2003، ص3

أ-الدوافع الإقتصادية:

تلعب الدوافع الإقتصادية دوراً كبيراً ومحركاً قوياً للهجرة غير الشرعية، فالمستوى المعيشي للمجتمع يُقَاس بدرجة رعاية المجتمع للأعضاء الداخلين في تكوينه، حيث يُعد البحث عن الرزق لتوفير حياة أمنة رغدة من أول الدوافع وأهمها، إذ يؤدي بالمهاجرين إلى ترك أوطانهم والهجرة إلى الدولة التي يجدون بها فرص العمل لكسب الرزق، إلى جانب التباين الكبير في المستوى الإقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، والتي تشهد غالبا إفتقاراً إلى عمليات التنمية، وتدهور للقدرة الشرائية نتيجة تدني المداخيل ممّا أدّى إلى إتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، في مقابل الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة[52].

بالمقابل يُمكن حصر الأسباب الإقتصادية للهجرة غير الشرعية في:[53]

- ✓ معظم المهاجرين غير الشرعيين يُهاجرون من دول ومناطق فقيرة وذات مستويات منخفضة على الدول ومناطق غنية ذات مستويات معيشية عالية كونها تتوفر على فرص عمل، بهدف البحث عن حياة أفضل إقتصادياً
- ✓ الدول الغنية لا تقدم حلولاً تقضي على أسباب الهجرة وما تقدمه من مساعدات للدولة غير كاف للحد من تيارات الهجرة
- ✓ عدم العدالة في التوزيع الثروة الوطنية فيما يخص الدول المرسلة، حيث الإستغلال الإقتصادي في الدول النامية يعتمد على سياسة تنموية شاملة ترتبط بالدول الغنية، ممّا أسهم بشكل كبير في خلق نموذج التبعية

ب-الدوافع الإجتماعية: وتتمثل في عدم توفر السلم والأمن الإجتماعي، وهذا بفعل شيوع الظاهرة الطبقية على المستوى القبلي والطائفي أو العرقي، والطائفي أو العرقي، وتغليب الأغلبية على الأقلية أو العكس،

---

[52] محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، الجزيرة نت، تم النشر بتاريخ: 2005/3/11، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/9/22، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3eaKy02

[53] فاطمة الزهراء شريط، السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد7، العدد1، 2021، ص ص 516-517

كما ترتبط الدوافع الإجتماعية بالدوافع الإقتصادية إرتباطاً طردياً، فتدني مستويات المعيشة على الرغم من كونه عامل إقتصادي إلاّ أن له إنعكاسات إجتماعية ونفسية وأمنية سلبية في المجتمع التي تنشأ فيه، بالمقابل فإنه من النتائج الخطيرة المترتبة على الإنفجار الديمغرافي ظهور مشكلة البطالة، التي باتت تمس الأفراد من جميع المستويات العلمية والمهنية، وحتى الحاصلين على الشهادات العليا فيتجهون إلى طلبها من الخارج، كذلك الفشل في حل المشكلات الإجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض[54].

فضلاً عن تفاقم أزمة الإندماج الإجتماعي داخل حياة المجتمع جنوب المتوسط والمتغيرات السوسيو ثقافية التي عرفتها عناصر منظومته الاجتماعية، إلى جانب التحولات الدولية وتراجع الأيديولوجيات الكبرى داخل التجمعات، إذ أصبح التفكير في الهجرة حلا لهذه الأزمة عند معظم أفراد المجتمع جنوب المتوسط وخاصة منه فئة الشباب[55].

ج-الدوافع السياسية:

تميزت نهاية القرن العشرين بتنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، بفعل الحروب والنزاعات الداخلية الناجمة عن الصراعات العرقية أو العقائدية(الفرار من الحروب الأهلية في بلد المنشأ نتيجة الإضطهاد الديني، الترهيب، القمع، الإبادة الجماعية) والمخاطر التي يتعرض لها المدنيون أثناء الحرب(أحد الحركيات السببية التي تُجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً)، التي شهدتها العديد من مناطق العالم وإنتهاكات حقوق الإنسان، بسبب إنتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، تعد أحد الأسباب الأساسية لحركات الهجرة غير الشرعية، التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمناً، وهو ما يطلق عليها بالهجرة الإضطرارية أو اللجوء السياسي[56].

[54] نصير لعرباوي، حدة قرعيش، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1، المجلد5، العدد1، جانفي2020، ص65

[55] فاطمة الزهراء شريط، السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص518

[56] نفس المرجع، ص65

كما أصبحت قضايا الهجرة في أغلب دول المجموعة الأوروبية تصنف من أهم القضايا الأمنية خاصة بالنظر إلى العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الإحتمالات الواردة وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين وتحوم الشبهات حول المسلمين من المنطقة المتوسطية، وقد ركز الإهتمام كم طرفها على ضرورة وقف توافد المهاجرين غير الشرعيين إلى الشواطئ الأوروبية بأليات أقل ما يقال عنها أمنية، وذلك بغية مواجهة هذه الظاهرة التي من شأنها تهديد إقتصادياتها، وبذلك أصبح ينظر إلى ظاهرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الضفة الجنوبية إلى الشمالية على أنها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديداً على الأمن المغاربي، وهذا ما يؤدي إلى إنتشار حالات عدم الإستقرار والإنفلات الأمني[57].

2-إنعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

للهجرة غير الشرعية عدّة إنعكاسات على الدول الأوروبية يمكن أن نجملها فيما يلي:

أ-الإنعكاسات الأمنية:

إن الوجود غير الشرعي وغير المتحكم فيه للأجانب في أوروبا من دول حوض جنوب المتوسط أصبح يشكل مصدراً للتهديدات الأمنية بالنسبة لأوروبا، تحمل الهجرة غير الشرعية في ثناياها العديد من المشاكل ممّا جعلها مصدر قلق لكثير من الدول وصنّاع القرار على حد سواء، وذلك لإرتباطها بالجريمة والإرهاب والأمراض بالإضافة إلى المستوى الإقتصادي والثقافي والهوية الوطنية ومعايير التعليم وغيرها من المشاكل، هذه الأخيرة لها إنعكاسات خطيرة على إستقرار الدول وأمنها[58].

وذلك لكون المهاجرين غير الشرعيين لهم علاقات وطيدة بشبكات التزوير والمتاجرة بالمخدرات وإمتهان الدعارة، ونظراً لأن المهاجرين غير الشرعيين لا يحملون بطاقات إثبات الشخصية فإن ذلك يعني أنه

---

[57]سامي بخوش، وفاء بوراس، التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط: التداعيات والإنعكاسات، في: بوستي توفيق(محرر)، الأمن في المتوسط، الجزء الأول، مرجع سابق، ص133

[58]أمبارك إدريس طاهر الدغاري، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد8، نوفمبر 2016، ص9

في حالة إرتكابهم لجرائم فلا يمكن التعرف عليهم، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تفشي المشاكل الأمنية والإجرام في المجتمعات الأوربية[59].

كما يُؤدي تزايد تدفق أعداد المهاجرين إلى تهديد الأمن المجتمعي الأوروبي، من خلال الربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة المنظمة بكل أنواعها كتجارة المخدرات والتهديدات الإرهابية، وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى تعزيز جهودها الهادفة إلى حمايتها من خطر المساس بالإنسجام الإجتماعي الأوروبي، وتآكل الهوية الوطنية وعدم الإستقرار السياسي والأمني وتهديد الأمن الوظيفي للأوروبيين، كل هذه المخاوف جعلت الهجرة على رأس جدول أعمال العديد من الناخبين الأوروبيين، الذين سعوا إلى ضبط النظام العام والأمن[60].

ب-الإنعكاسات الإقتصادية:

لقد أصبحت التحويلات المالية للمهاجرين تشكل مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي للدول المرسلة، وبالرغم من أن المهاجرين غير الشرعيين يعتبرون أهم مصدر لليد العاملة الرخيصة غير أن ذلك في حد ذاته يُعد مشكلاً أساسياً وخللاً إقتصادياً في سوق العمل الأوروبية، بإعتبار أن اليد العاملة من المهاجرين غير الشرعيين تعتبر منافساً قوياً لليد العاملة المحلية[61]، بالإضافة إلى ذلك فإن البطالة قد تفشت في الدول الأوروبية، كما أن المهاجرين غير الشرعيين يشتغلون في أعمال شاقة وبأجور زهيدة ويرضون بكل الشروط مخافة أن يقوم أصحاب العمل الأوروبيون بالتصريح بهم لدى مصالح الشرطة الأوروبية[62].

[59]محمد الصافي، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجاً، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد1، العدد3، جوان2021، ص22

[60]توفيق بوستي، الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد1، 2021، ص ص24-25

[61]Donatella Giubilaro, Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997, p. 73.

[62]حمدي أمل دكاك، الآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1989، ص64

كما أن الدول الأوروبية تتكبد الكثير من المبالغ المالية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، بدءاً من القبض على المتخلفين ومروراً بحجزهم، وإنتهاء بترحيل الكثير منهم على حسابها لأنهم لا يمتلكون قيمة التذاكر، كما أنه ولأسباب إنسانية يتم توفير السكن والطعام غالباً للمحتجزين منهم حتى يتم ترحيلهم، إلى جانب الإجراءات العديدة التي يجب إتخاذها حتى يتم ترحيلهم كالتنسيق مع السفارات وشركات الطياران والسفن، فكل ذلك يُكلّف الكثير من الأموال التي تصرف في هذا الشأن[63].

ج-الإنعكاسات الإجتماعية:

تُثير قضية الهجرة مشكلة إندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد، ويزداد الأمر مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة[64]، وينظر المجتمع لهم على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويُساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي المتحيز لوسائل الإعلام الأوروبية، وكذا التيارات اليمينية الأوروبية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف.

بالمقابل، تُثير مشكلة الهجرة عامة مشكلة الزواج المختلط وما ينتج عنه من تشتت أسري يؤثر على توجهات الأطفال وقيمهم وتنشئتهم وهويتهم، وتزيد الهجرة غير الشرعية من الأمر خطورة حيث يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى الزواج من الأوروبيات وذلك للحصول على الجنسية، ويكون في أغلب الأحيان زواج مصلحة محدد بمدة يدفع مقابله المهاجر أموالا للزوجة ثم يتم الطلاق بعد ذلك[65].

د-الإنعكاسات الصحية: في الميدان الصحي، تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى إنتشار الأمراض الفتّاكة أو المُعدية كمرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، حيث نجد أن هذا المرض في تزايد مستمر خاصة

---

[63] نادية بن ورقلة، حني حسين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الإقتصادية والديمغرافية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد2، العدد2، جوان2019، ص232

[64] ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012، ص41

[65]زهور مناد، مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: الرهانات والآفاق، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر،2004، ص137

في الولايات الحدودية، بالإضافة إلى ذلك فإن الظروف المزرية للإقامة في البيوت القصديرية، ساعد على ظهور أوبئة خطيرة يصعب التصدي لها كداء السل وإنتشار الأوبئة كالتيفوئيد والأمراض الجلدية وغيرها[66].

ثانياً–الإرهاب الدولي:

تُعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي إنتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأدت هذه الأحداث إلى تحوّل في نمط هذه الظاهرة، حيث إنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان، وما تلاها أيضاً من أحداث في أوروبا كتفجيرات في السنوات الأخيرة في قلب أوروبا خاصة في العاصمة الفرنسية باريس ومعظم الدول الأوروبية[67].

ويفي هذا الإطار يُعرّف الإرهاب على أنه:" إستخدام أو التهديد بإستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولاً إلى هدف معين، يسعى الفاعل الفرد أو المجموعة الإرهابية إلى تحقيقه، كما أن العمل الإرهابي يتكون من عناصر أساسية لا بد من توفرها كإستخدام أو التهديد بإستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف ويقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره.

ويهدف إلى خلق حالة من الرعب والفزع ويبث رسالة ما ويخلق تأثير نفسي معين، يسمح بالتأثير على المستهدفين من العمل الإرهابي وعادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر الذي لا يكون له أدنى علاقة بقضية الإرهابيين[68]، كما يُعرّف بأنه عبارة عن التهديد بإستخدام العنف أو إستخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية، فهو يتضمن مجموعات

[66]نصير لعرباوي، حدة قرعيش، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، مرجع سابق، ص 67

[67]صبرينة جعفر، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الإستراتيجي للجزائر، مجلة المعهد المصري، المجلد6، العدد23، جويلية 2021، إسطنبول، تركيا، ص104

[68]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص ص12-13

تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة أو من أجل العمل على عدم إستقرار النظام السياسي العالمي كهدف في حد ذاته[69].

ويُقصد به أيضاً "الإستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى، أو مجموعة سياسية أخرى، وتتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة والمتمثلة في القتل والإغتيالات السياسية والخطف وإستخدام المفرقعات والطرق المماثلة، بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية"[70].

وهناك عدّة أسباب أدّت إلى إستفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط إقتصادية وإجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تُعَاني شعوبها من الفقر والحرمان وغياب العدالة الإجتماعية، وعدم إحترام حقوق الإنسان، ما أدى إلى تداخل هذه الأسباب مع الأسباب السياسية كإستبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية، إضافة إلى الظلم الإجتماعي والبأس والإقصاء واليأس لدى الشباب المُهمش[71]، والطغيان الأجنبي وما نتج عنها من توتر وشعور بالظلم والمهانة.

ممّا أدى إلى إستخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني، إضافة إلى إستغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تُعَانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية إعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق بتفجيرات وهجومات إرهابية باريس، لندن، مدريد، إيطاليا، بروكسل، نيس...إلخ[72].

---

[69] حكيمة علالي، الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد2، 2002، ص30

[70] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، 2009–2010، ص ص71–72

[71] Callies De Salies, Bruno. Le Grand Maghreb Contemporain : Entre régimes autoritaires et islamistes combattants. Paris : Jean Maisonneuve, 2010, p 248.

[72] صبرينة جعفر، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الإستراتيجي للجزائر، مرجع سابق، ص105

وتُعتبر التهديدات الإرهابية عابرة للقارات في المتوسط من أهم التهديدات الأمنية الجديدة في البحر المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من بلاد الشام والمناطق الأورو أسيوية والافريقية، ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي، في ظل كثافة إنتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحديا أمنيا ملحا لجزء كبير من أوروبا وهو ما ترجم في هجمات سابقة الذكر، والتي كان أغلبها من طرف تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" من مقاتلين نشؤا في أوروبا وتم تجييشهم داخليا[73].

كما عرفت المنطقة المتوسطية تطوراً نوعياً في توجه بعض الجماعات الإسلامية، هذه الحركات التي عرفت إنتشاراً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة، حيث ألقت هذه التطورات بأثارها على الساحة المتوسطية مكونة نوعاً جديداً من أنواع التهديد الأمني، هذه الجماعات عملت على التوسع والإنتشار والقيام بأعمال التهريب وغيرها، وهذا ما أصطلح على تسميته بالإرهاب مهددة بذلك الأمن المتوسطي بصفة خاصة والأمن الدولي بصفة عامة[74].

وخلال النصف الأول من عام 2020 لقي أكثر من 4660 شخصاً حتفه بحسب بيانات موقع النزاع المسلح ومشروع بيانات الأحداث، كما تزايد عدد الهجمات الإرهابية التي شهدتها دول منطقة جنوب المتوسط خلال السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، إذ إرتفع من 90 عملية في عام 2016 إلى 194 عملية في عام 2017، وتضاعف إلى 465 عملية إرهابية في عام 2018، بينما وصل عدد القتلى جراء الهجمات الإرهابية خلال عام 2019 إلى 4000 قتيل[75].

ثالثاً–الجريمة المنظمة : إن الجريمة المنظمة أياً كان مفهومنا لها، ليست ظاهرة جديدة، أو علامة على الحداثة، بل كان ظهورها منذ زمن، خاصة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بل وربما تكون أشكال

---

[73] وليد يونسي، المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة وإستراتيجية المواجهة، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 11، العدد 2، جوان 2019، السنة11، ص351

[74] سامي بخوش، وفاء بوراس، التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط: التداعيات والإنعكاسات، مرجع سابق، ص ص132-133

[75] توفيق بوستي، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد2، 2021، ص806

الجريمة المنظمة في المنطقة التي نعاني منها اليوم ذات أثار وإنعكاسات سلبية كبيرة[76]، وفي هذا الإطار تُعرّف الجريمة المنظمة بأنها:" **نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم، وهي كذلك عمل جماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين، ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع، من خلال إستخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة**"[77] .

كما تُعرّف إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، بأن الجريمة المنظمة: "**تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً وعلى نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالباً ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن: جرائم تهدد الأشخاص، وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي**"[78].

كما عرفتها جماعة العمل متعددة التخصصات حول الجريمة المنظمة للإتحاد الأوروبي سنة 1993 بأنها:" **جماعة مشكلة من أكثر من شخصين يمارس مشروعاً إجراميا ينطوي على إرتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة، ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي الذي يهدف إلى السطو وتحقيق الأرباح**"[79].

كما يُعرفها يونس زكور بأنها: "**كل فعل غير قانوني يرتكب من طرف جماعة إجرامية تتكون من شخصين أو أكثر، وهي ذات تنظيم محكم ومتدرج، تتمتع بصفة الإستمرارية، ويعمل أعضاؤها وفق تنظيم داخلي يحدد دور كل منهم بما يكفل طاعتهم لأوامر رؤساءهم، ويكون الغرض من هذا الفعل**

---

[76] Pierre-Henri Bolle, De Quelques Aspects De La Criminalité Organisée Et De La Lutte Contre Icelle, Revue Eguzkilore, Numéro 11, Décembre 1997, P.5.

[77] سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013، ص 156

[78] الأمم المتحدة، "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"، نيويورك، 2004، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2R1TzxX

[79] محمد الحبيب عباسي، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017، ص32

في غالب الأحيان الحصول على الربح، وتستخدم الجماعة الإجرامية التهديد أو العنف أو الرشوة لتحقيق أهدافها، ويمكن أن يمتد نشاطها عبر عدة دول"[80].

إنطلاقا من التعريفات السابقة فإنه يمكن تحديد خصائص وسمات هذا النوع من الجريمة فيما يلي:[81]

1-التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج :

يُعتبر التنظيم الدقيق من خصائص الجريمة المنظمة، حيث يجب وجود نظام يبين ألية العمل في المنظمة الإجرامية، ويقوم بتقسيم الأدوار بين أعضائها

2-التخطيط الجماعي :

يُعتبر التخطيط عنصر حيوي لتحقيق أهداف الجماعة الإجرامية المنظمة، حيث يتصف عمل الجماعة بمستوى عالي من التخطيط والتنسيق والتنفيذ حتى تضمن نجاح أعمالها

3-الإستمرارية : يُقصد بها إمتداد حياة المنظمة وإستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف عن إنتهاء حياة أو عضوية أي فرد فيها، إذ أن هناك من يحل محل الأعضاء الذين يقتلون أو يسجنون أو يخرجون من التنظيم لأي ظرف كان.

4-النطاق العابر للجدود الوطنية :

ساعد التطور التقني في وسائل الإتصالات والنقل المختلفة في توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

5-إستخدام الوسائل غير المشروعة : لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الطائلة إلاّ بإعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والإبتزاز والرشوة والإيذاء والخطف.

---

[80]يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم: أية علاقة؟، الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2UPt3dd

[81]للمزيد أنظر: أمينة حلال، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021، ص ص 70-76

6-الرغبة في الربح وجني الأموال : يُعتبر الكسب المادي غير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة، لذلك تلجأ تلك المنظمات إلى الأعمال الشرعية بهدف تغطية الأعمال غير القانونية التي تقوم بها.

وإذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساساً على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع[82]:

1-الجريمة العادية : كالسرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير الشرعية...

2-الجريمة السياسية : هي الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين

3-الجريمة العسكرية : هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين وأفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري وقوانينه

4-الجريمة الإرهابية : ظهرت في نهاية القرن العشرين وأصبحت تكتسي طابعا دوليا معقداً

وهناك نوع آخر من الجرائم، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة والمخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين...)، ولعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو إرتباطها بعنصر التنظيم، بحيث أنها تعمل بالإشتراك فيما بينها وبكفاءة وإنسجام كبيرين، وأكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم إلى مناطق سيطرة ونفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم.

كما إستفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، والوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمراً يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها

---

[82] مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وتأثيرها في علاقات الأمن الأوروجزائري، متوفر على الرابط: https://democraticac.de/?p=42040

حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات والأشخاص، والأسلحة أو المواد الخطيرة، وتشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يُمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية[83].

1-الإتجار غير المشروع بالمخدرات:

تُشكل ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية، لا يكاد يخلو المجتمع الإنساني من آثارها، كما أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة إنتشار المخدرات، والتوعية بأضرارها وعلاج المدمنين سنوياً تقدر بـ 120 مليار دولار، فتجارة المخدرات تمثل نسبة% 8 من مجموع التجارة العالمية، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2000.

كما أن الإتجار في شتى أصناف المخدرات عبر العالم، تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الإقتصاد، ومستواه في تلك الدول، فالضرر الإقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام الناتج والمحلي الإجمالي بدقة، نظرا للأموال الطائلة والمتداولة في السوق والتي يصعب تقديرها، مما يؤدي إلى القول بأن لتجارة المخدرات الحظ الكبير والوافر في الجريمة المنظمة، وأن عوائدها تستغل لنشاطات إجرامية أخرى[84].

كما تعتبر منطقة المتوسط وخاصة غرب إفريقيا المعبر الرئيسي لمادتي الكوكايين والهروين، التي تعبر بإتجاه أوروبا قادمة من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، عن طريق خليج غينيا الذي يُعتبر أهم معبر في إفريقيا، والعالم ككل لهاتين المادتين.

وقد أشارت آخر الدراسات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة، المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة، من خلال التقرير الصادر في مارس 2014، إلى أن حجم التجارة العالمية للمخدرات، ومختلف العقاقير الممنوعة قد تجاوز 800 مليار دولار سنويا، إضافة لغسل ما يفوق 120 مليار دولار من الأموال التي تدرها تلك التجارة، في أسواق المال العالمية، من خلال المصارف والبنوك عبر العالم، كما أشار نفس

[83] محمد علي جعفر، الإجرام المنظم العابر للحدود وسياسة مكافحته، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم القانونية، الرياض، العدد 270، 2007، ص11

[84] سفيان منصوري، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري، مرجع سابق، ص156

التقرير إلى إرتفاع عدد متعاطي المخدرات إلى ما يزيد عن 210 مليون شخص[85]، حيث تمثل تجارة المخدرات ما نسبته 70% من دخول التنظيمات الإجرامية[86]، ولهذا نجد أن جل التنظيمات الإجرامية تشتغل بتجارة المخدرات أو تتعاون معها[87].

2-الإتجار بالأشخاص: ويقصد بتعبير الإتجار بالأشخاص كما عرفه بروتوكول الأمم المتحدة لقمع ومعاقبة الإتجار في الأشخاص بأنه: "تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم، أو إيوائهم أو إستقبالهم بواسطة التهديد، أو بالقوة أو بإستعمالها وغير ذلك، من أشكال القصر أو الإختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية، أو مزايا لنيل موافقة شخص لغرض الإستغلال، ويشمل كحد أدنى إستغلال الغير بأشكال متعددة، كالخدمة قصرا أو الإسترقاق **l'esclavage** أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الإستعباد أو نزع الأعضاء"[88].

عملت الأمم المتحدة على بروتوكولا جديدا عام 2000، ألا وهو بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الإتجار بالبشر – خاصة النساء والأطفال – وذلك ليكون مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ويهدف هذا البرتوكول إلى إيجاد شكل أفضل لتعاون دولي، من أجل مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومعاقبة المتورطين فيها.

---

[85] مؤسسة المنشورات العسكرية، "مكافحة الإتجار بالمخدرات في العالم: تجند دولي لمواجهة تهريب السموم"، مجلة الجيش، عدد 612، جويلية 2014، ص 50.

[86] عبد القادر دندن، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الاتّجار بالمخدّرات: شمال إفريقيا نموذجا"، مجلة سياسات عربية، عدد 8، نيسان/ أبريل 2014، ص ص 84-85.

[87] نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص89

[88] أنظر: شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والأفاق، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2008-2010، ص 95

وكذلك: صورية العايب، عتيقة كواشي، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد2، جوان2020، ص240

3-الإتجار بالأسلحة:

إن تزايد الأزمات وتفاقم المشاكل في منطقة الساحل الإفريقي، ساهم بشكل كبير في إنتشار العديد من الأخطار والتهديدات، خاصة ما يتعلق منها بالإتجار بالأسلحة الخفيفة، التي تتدفق عبر حدود منطقة الساحل الإفريقي إلى المنطقة المغاربية.

ويُعد مدى إنتشار السلاح من قبل هذه الشبكات التي تتاجر وتهرب الأسلحة مستغلة الأوضاع الثورية، إلى الوصول لعدة مناطق دول المغرب العربي، مما جعلها تواجه مشاكل على المستوى الأمني، جراء الجوار الجيوإستراتيجي إذ تتعاظم مصائب أنشطة هذه الشبكات، بالوقوف وراء حادثة عين أميناس(تيقنتورين) في الجنوب الشرقي الجزائري، التي وقعت في 16 جانفي 2013،عندما حاولت جماعة إرهابية متكونة من ثمانية جنسيات (كندا، مصر، موريتانيا، فرنسا النيجر، الجزائر، ليبيا، مالي)، وإستهدفت قاعدة الغاز بتيقنتورين والذي يمثل حوالي 72 %من صادرات الجزائر، وحصر 130 أجنبي داخله، لكن الجيش الجزائري تمكن بكل إحترافية من القضاء على 32 إرهابي[89]، وقد ثبت كذلك إستخدام مسدسات ليبية في الإغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أريقت فيها دماء كثيرة، بواسطة الأسلحة الخفيفة القادمة من ليبيا[90].

وذكر التقرير الأمني للخبير الإستراتيجي أحمد ميزاب "رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة"، أن إشتعال الحدود البرية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي ، يسمح بتسلل المسلحين من الجزائر وتونس والبلدان الإفريقية إلى ليبيا، وأن السلاح المنتشر في هذا البلد، سيكون هو عنوان الأزمة القادمة، لأن التوصل إلى حل سياسي بين الأطراف الليبية لا ينبغي بالضرورة إحتواء كل هذا الكم من السلاح المتزايد في الإنتشار، وأن كل دول المنطقة ستكون عرضة لهذه التركة، لاسيما وأن هناك من ينافس

---

[89] أحمد طالب أبصير، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية ومستقبليات، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010، ص 74

[90]غراهام ايغانز، جيفري نويهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: سليم حميدان. مركز الخليج للأبحاث [د. م. ن].1997، ص160

الحكومات على الأسلحة، الأمر الذي يعيق أي عملية تطهير للمنطقة من السلاح، بما يتطلب عقودا من الزمن وتعاوناً كبيراً فيما بينهما.

ويضيف التقرير الأمني أن إنهيار نظام القذافي في ليبيا، خلف وراءه حوالي 20 مليون قطعة سلاح، تدفقت على نطاق واسع في المنطقة وإنضافت إليه ما بين مليونين إلى ثمانية ملايين قطعة، تم توريدها من طرف تنظيمات ودول داعمة للنشاط المسلح، لضرب إستقرار المنطقة ككل وليس ليبيا فقط.

4-غسيل الأموال: يُعرف المشرّع الجزائري جريمة غسيل الأموال بأنه:

" تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية، بغرض إخفاء وتمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات، أو مساعدة أي شخص متواطئ في إرتكاب الجريمة الأصلية، أو إخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للممتلكات، أو مصدرها، أو مكانها أو كيفية التصرف فيها وحركتها، والحقوق المتعلقة بها مع العلم أنها عائدات إجرامية "[91].

لقد جاء هذا التعريف شاملا لكل حالات التمويه التي تطال الأموال، التي يكون مصدرها غير مشروع، وحتى الأموال التي يتحصل عليها أي شخص لمساعدة المتورطين في النشاطات المشبوهة، أو في إخفاء الأموال العائدة عن نشاطات إجرامية.

وتُعدُّ عائدات المخدرات المصدر الأول لغسيل الأموال، إذ تبلغ قيمة الأموال الناتجة عن المخدرات والتي يتم غسلها 200 مليار دولار سنويا[92].

فبفعل الموقع الإستراتيجي لدول حوض المتوسط وتوسطها العالم أصبحت معظمها تعاني من أوجه الجريمة المنظمة المختلفة (تبييض الأموال، تهريب ونقل الأسلحة، الجريمة الإلكترونية، التجارة بالبشر والمخدرات،...وغيرها) التي تتخذ أبعاداً عدّة وتأثيرات مختلفة على مجالات كثيرة بتنامي مظاهر العنف

---

[91] For more look at: cojanu and popesco, analysis of failed states some problems of definition and mea surement, p 115

[92] سميرة شرايطية، تأثير الدولة الفاشلة على الإستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 55

وإنهيار قيم المجتمع وتفشي الآفات الإجتماعية، وكذا المشاكل السياسية[93]. وبعد أن أدركت دول حوض البحر الأبيض المتوسط الخطر الذي يحيط بها، جعل الدول تقف متكافئة في علاج هذه الظاهرة الإجرامية لأنه لم يعد بالإمكان لدولة واحدة بمنأى عن بقية الدول محاربة الإجرام الذي يمس بسيادتها وقدراتها. هذا ما جعل الدول المتوسطية تتفق على أصول وإجراءات محاربة الجريمة المنظمة وتعقد العديد من المؤتمرات وتنشأ الإتفاقيات الدولية[94].

المحور الرابع: الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

عمدت الدول الأوروبية على وضع إستراتيجية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة أو اللاّتماثلية في منطقة المتوسط على الرغم من تنوعها بتنوع طبيعة تلك التهديدات

أولاً-الأليات الأوروبية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط:

توجد عدّة أليات لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الأليات السياسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط :

تقوم الأليات السياسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية على ما يلي:

1-ميثاق الهجرة الأوروبي 2008 : يتمثل في ميثاق مخصص أساساً لتنظيم الهجرة الشرعية مع مراعاة خصائص الدول الأعضاء وتعزيز الإدماج مع التركيز على مراقبة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، حيث أعطيت لها أولوية الإهتمامات في هذا الميثاق الذي يساهم في شراكة مع دول المصدر والعبور من أجل تحسين الظروف المعيشية في دول الانطلاق[95].

صادق الزعماء الأوروبيون بالإجماع عليه "لقد بنينا بالإجماع ميثاق الهجرة" وكما تعلمون هذه القضية على رأس أولويات الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي خلال مؤتمر القمة الذي إنعقد في بروكسل، معتبراً

---

[93]Gilles Favaral. Garrigues, « La Criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ? l'économie politique, n55,2002, p.09. »

[94] فهد فيصل الحلواني، مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير جامعة حلوان، 2007، ص 35.

[95] Isabel Schäfer, politiques migratoires et identitaires de l'union européenne (UE) dans l'espace euro-méditerranéen Berlin : Humboldt universitat zu berlin, 2010

بأن أوروبا لديها اليوم سياسة حقيقية للهجرة ويتضمن الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء السياسي مبادئ توجيهية من خلال القواعد الموجودة في الميثاق فيما يسمى بالبطاقة الزرقاء وهي وثيقة تمنح للأجانب من ذوي المؤهلات المهنية العالية والذين يأتون من دول خارج الإتحاد الأوروبي لأجل العمل، حيث تمنحهم وعائلاتهم حق الإقامة لفترات محددة في أراضي دول الإتحاد الأوروبي، غير أن ميثاق الهجرة الأوروبي تضمن بنودا مثيرة للجدل من بينها تلك التي تنص على أن المهاجرين السريين الذين يقاومون الترحيل يمكن إحتجازهم بفترة طويلة من الزمن تصل 18 شهراً ومنعهم من الدخول من جديد إلى دول الإتحاد الأوروبي لمدة 5 سنوات لاحقة[96] .

2-حوار 5+5 : ركزت قمة الحوار 5+5 بين الدول المغاربية والإتحاد الأوروبي التي إنعقدت بتونس في 2003/12/5 على ضرورة محاربة ظاهرة الهجرة السرية وتنفيذا لتوصيات القمة صادق البرلمان التونسي على مشروع قانون جديد يهدف إلى محاربة الهجرة السرية، كما يقر المشروع الجديد نظاما رادعا لكل الأشخاص المشاركين والمستفيدين من تنامي ظاهرة الهجرة السرية التي أصبحت تشكل مصدر قلق للحكومة التونسية والدول الأوروبية المجاورة[97] .

3-إتفاقية الشراكة في إطار مسار برشلونة :

عالج مؤتمر برشلونة مسألة الهجرة غير الشرعية في المتوسط في الفصل الثالث الخاص بـ الشراكة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، وفي هذا الإطار يلاحظ بشارة خضر بأن إدراج مسألة الهجرة غير الشرعية ضمن المخاطر العابرة للقوميات مع الإرهاب والجريمة المنظمة يعد تجريما للظاهرة، وهو ما يضفي على السياسات الأوروبية سمة اللاواقعية وصفة اللاّإنسانية خصوصاً[98].

بالمقابل يركز مشروع الشراكة على رصد وتحليل توقعات حركات الهجرة وأسبابها وتأثيرها في أوروبا والبلدان المتوسطية الشريكة، وقد إتبع البرنامج نهج شامل يغطي جميع الجوانب الديمغرافية والإقتصادية والقانونية والقضايا الإجتماعية والسياسية، وقد شاركت كل من الجزائر ومصر، الكيان الصهيوني،

[96] سارة قوراري، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد10، جانفي 2017، ص458

[97] سهام حروري، الهجرة وسياسة الحوار الأوروبي، مجلة المفكر، العدد5، ص ص348-350

[98] سمير قط، أطر التعاون الأوروبية المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد4، العدد1، 2020، ص60

الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس، تركيا في إعداد ونشر دراسات حول المجالات المختلفة القانونية والإقتصادية والإجتماعية بما في ذلك التقرير السنوي للهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط و16 تقرير يبث و37 ملاحظة للتحليل، وقدرت تكلفة تمويل المشروع الأول الذي إمتد من 2004-2007 بمليوني أورو[99].

أما الطبعة الثانية من المشروع فقد إمتدت من 2008 إلى غاية 2011 وتضمنت كل الدول السابقة مع ميزانية مقدرة بـ 5 ملايين أورو، وكان الغرض من هذا المشروع تعزيز التعاون في مجال إدارة الهجرة، من أجل السماح للشركاء بإيجاد حلول أكثر واقعية وفعالية، ويهدف المشروع بالخصوص إلى إنشاء أليات لتشجيع فرص الهجرة القانونية، من أجل دعم وتعزيز روابط بين الهجرة والتنمية، وكذا تكثيف الأنشطة الرامية إلى الحد من الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية وإدارة التدفقات المختلطة[100].

4-مشروع الإتحاد من أجل المتوسط :

ظهر مشروع الإتحاد من أجل المتوسط في سنة 2007حيث أعلن عنه الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي كبرنامج مكمل لأليات التعاون الأورومتوسطي وسياسة الجوار الأوروبية، إذ أن حصيلة التعاون الأورو متوسطي هزيلة جدا بسبب إنشغال الإتحاد الأوروبي بتنمية الدول التي إنضمت مؤخراً له أكثر من إهتمامه بدول جنوب المتوسط[101].

5-سياسة الجوار الأوروبية :

أطلق الإتحاد الأوروبي سياسة الجوار الأوروبية في 29 أكتوبر 2004 حيث جاء في الوثيقة المنشأة لهذه السياسة أن الإتحاد الأوروبي طور رفقة الدول المجاورة له علاقات تفضيلية بهدف خلق فضاء للطمأنينة وحسن الجوار، قائمة على قيم الإتحاد وتتميز بعلاقات قوية وسلمية أساسها التعاون، غير أن الملاحظ للواقع العملي يدرك بأن هذه السياسة كان لها أهدافا أمنية.

---

[99] Commission européenne, Office de coopération Europe Aïd, partenariat euro-méditerranéen : Coopération régionale Panorama des programmes et des projets. Bruxelles, sans date, p.15.

[100] Ibid, p.16.

[101] سارة قوراري، دور الإتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، مرجع سابق، ص458

فقد تزامنت مع فشل سياسات والمقاربات متعددة الأطراف (مسار برشلونة) بسبب الصراعات داخل الفضاء المتوسطي لذلك توجه الإتحاد إلى المقاربة ثنائية الأطراف أي مع كل دولة على حدة، كما هدفت سياسة الجوار الأوروبية إلى التصدي إلى التهديدات الجديدة والتي عبرت عليها الوثيقة الأوروبية للأمن الصادرة في ديسمبر 2003، ومنها الهجرة غير الشرعية القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط[102].

6-بيان الرباط 2008 :

طلبت 60 دولة أوروبية وإفريقية في 13 جويلية 2006 مساعدة المفوضية العليا للاجئين في معالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا فغالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرون غير الشرعيين، وهذا ما سبب قلقا بالنسبة للمفوضية نفسها وبذلك فقد أصدر 57 وزيراً من بينهم 30 وزيراً أوروبياً و27 وزيرا إفريقياً في العاصمة المغربية الرباط بيانا إتفقوا من خلاله على التعاون وحمل المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا في ظل إحترام حقوق المهاجرين واللاّجئين وتوفير الحماية الدولية تماشياً مع الإلتزامات الدولية للدول المشاركة[103].

2-الآليات القانونية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط : على المستوى الداخلي للإتحاد الأوروبي تم تبني حزمة من السياسات، وذلك في إطار نظام دبلن أو ما يُعرف بإتفاقية دبلن الموقعة في 15 جوان 1990، والذي تم إعادة تفعيلها بشكل كامل دون أي إستثناء، تهدف الإتفاقية إلى تحديد البلد العضو في الإتحاد الأوروبي الذى دخل منه المهاجر فضلاً عن الحيلولة دون تقديمه طلبات لجوء إلى أكثر من بلد أوروبي ومنع تنقله بإستمرار من بلد إلى آخر، وذلك من خلال إدراج بصمات طالب اللجوء في بنك للمعلومات لتحديد إذا ما كان تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى، تضمن تلك الإتفاقية بقاء طالبي اللجوء في مكانهم إلى أن تتوصل الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي للإتفاقية حول آلية توزيع طالبي اللجوء بين تلك الدول، وسيتم إعادة أي شخص إلى الدولة الأولى التي لديه فيها بصمات حتى ولو كانت اليونان[104].

---

[102] سمير قط، أطر التعاون الأوروبية المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، مرجع سابق، ص61

[103] مسعود دخالة، واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط: تداعياتها وأليات مكافحتها، مرجع سابق، ص150

[104] حنان أبو سكين، أليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية، المجلة الإجتماعية القومية، مصر، ص46، متوفر على الرابط: https://jns.journals.ekb.eg/article_205189.html

تُعتبر إيطاليا من الدول السباقة في سن التشريعات والقوانين حول الهجرة وذلك نظرا للعد الكبير من المهاجرون غير الشرعيين الذين يصلون للسواحل الإيطالية فنتج عن ذلك سن قوانين الهجرة غير الشرعية سنة 1998، وكانت تعتمد هذه القوانين على أربع محاور أساسية:[105]

1-إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد

2-النظر في شروط دخول الأجانب إلى إيطاليا

3-تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرن غير الشرعيين مع الحفاظ على دعم حقوق المهاجرن القانونيين

4-تفعيل مراكز حجز وإيواء المهاجرن غير الشرعيين، وحدد القانون مدة 30 يوم لحبس المهاجرن وعد ذلك يتم تحديد مصيرهم وتنقلاتهم

على الرغم من تفعيل قانون 1998 ظلت موجات الهجرة تتوافد على السواحل الإيطالية وتزايد، هذا ما أدى السلطات الإيطالية لسن قانون جديد سنة 2002 وعرف بإسم **قانون 189** أو قانون "**بوسي فيني** وكان أكثر صرامة من سابقه حيث شدد على إجراءات الطرد والحبس، فيتم حبس المهاجرن غير الشرعيين الذين صدر في حقهم الطرد مدة تتراوح بين سنة إلى أربع سنوات وذاك إذ ما زالوا متواجدين على الأراضي الإيطالية عند صدور الحكم.

من الإجراءات التي جاء بها قانون "بوسي فيني" عند حجز المهاجرن غير الشرعيين، يتم أولا تحديد هويتهم بلدهم الأصلي وعند ذلك يتم نقلهم إلى الحدود ليتم طردهم وإن تعذر ذلك لأحد من الأسباب سواء عدم توفر وسائل النقل أو عدم تحديد هويتهم أو بلد المصدر يتم إيداعهم في السجن أو في مراكز الحجز أو الإيواء، لمدة تتراوح 30 إلى 60 يوم، وفقا للمادة 14 من قانون "بوسي فيني"[106].

[105] ساعد رشيد، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص61

[106]محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 04، جانفي 201، الجزائر، ص261

أما فيما يخص الهجرة الشرعية فتم التصعيد في درجة إجراءات الإقامة، وذلك من خلال زيادة مدة معالجة ملفات منح الإقامة وذلك فرض شروط أخرى لمنح تجديد الإقامة ومتمثلة في الإستمرار في العمل، ما عرف هذا الشرط "الإنضباط القانون" الذي جاءت به المادة 01 من قانون "**بوسي فيني**"[107].

أما بالنسبة لفرنسا فبعد تولي الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وزارة الداخلية تم سن قانون الهجرة الجديد (قانون رقم 911-2006) الذي أعتبر أشد قانون عرفته فرنسا، وذلك نتيجة إدراكه أن الهجرة تمثل ضرراً بالنسبة لفرنسا على الجانب الإقتصادي والإجتماعي والأمني[108].

فنجد في نص المادة 104 من قانون 911-2006 أقرت على أن يتم طرد المهاجرون غير الشرعيين بصفة مباشرة إلى خارج الحدود دون اللجوء إلى وضعهم في مراكز للإيواء أو الحجز كإجراء أولي، ذلك دون محاكمتهم إلاّ في حالة ثبوت تورطهم في جرمة ما، أما على المستوى المؤسساتي فقد قام ساركوزي بإنشاء وزارة أطلق عليها إسم "وزارة الهجرة والإندماج والهوية الوطنية" سنة 2007 وأسندت إلى **بريس هورتفو**[109].

وبالمقابل وبعد الضغط الممارس من قبل الدول الأوروبية على الدول المغاربية كونها الدول التي تصدر المهاجرين أصدر المشرع قانوناً خاصاً بإبعاد وطرد الأجانب[110] خاصة بعد ظهور شبكات إجرامية منظمة وسط المهاجرين غير الشرعيين، حيث يتم إبعاد الأجانب على أساس حق الدولة في السيادة على أراضيها، بما يراعي مبادئ القانون الدولي، وعليه يتم طرد جميع من يدخل بطريقة غير شرعية طبقا للمادة 36 من القانون السابق، وذلك بموجب قانون صادر من الوالي المختص إقليمياً[111]. كما جرم

[107] محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سابق، ص261

[108] نبيل عاشوري، حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية ودراسات متوسطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019، ص80

[109]نفس المرجع، ص80

[110]أنظر: قانون 08-11 المؤرخ في 21 جمادي الثاني 1421 الموافق25 جوان 2008، المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، ج ر عدد 26، سنة2008.

[111] أنظر: قدري الشهاوي، الموسوعة الشرطية القانونية، أعمال الشرطة ومسؤولياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996، ص205

القانون كل من يسهل تنقل الأجانب عن طريق مركبات أو يستفيد من تسهيلات بحكم وظيفته كأعوان الشرطة والجمارك أو حرس الحدود.

بالمقابل هناك العديد من الإتفاقيات الدولية التي تعرضت إلى الهجرة غير الشرعية يمكن إجمالها فيما يلي:

1-الإتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1-7-2003 وتهدف إلى إحترام حقوق العمال المهاجرين والمساواة بينهم وبين الوطنيين

2-بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عبر البحر والبر والجو والذي إعتمد بتاريخ 15 نوفمبر 2000 ودخل حيز التنفيذ في 28 جانفي 2004 ويهدف إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة وتحقيق المساواة وإعانة المهاجرين ومعاملتهم معاملة إنسانية إلى جانب محاربة أنشطة الجماعات الإرهابية المختصة في تهريب المهاجرين[112].

إضافة إلى برنامج تامبري لسنة 1999 والمتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الجريمة المنظمة وذلك ضمن إستراتيجية الأمن الأوربية الجديدة التي أصدرتها المفوضية الأوروبية لدعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية[113]

3-الأليات الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية:

عملت الدول الأوروبية على أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر عدة إجراءات وأليات

أ-دوافع أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تُوجد عدة عوامل ودوافع تقف وراء أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي يمكن إجمالها فيما يلي:

---

[112]عبد القادر غيتاوي، بحماوي الشريف، أثار الهجرة غير الشرعية وأليات المكافحة، مجلة الحقوق، المجلد17، العدد1، ص166

[113]إيمان بوقصة، التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد4، ص121

1- تهديد للأمن المجتمعي الأوروبي: يُعتبر المهاجرون غير الشرعيون تهديد للهوية الوطنية الأوروبية، تبعا لتحول ظاهرة الهجرة غير الشرعية من ظاهرة إقتصادية إلى مسألة أمنية عبر خطاب إجتماعي وسياسي، وفي هذا الإطار يعتبر بيغو أن: "**مقولة الهجرة مشكلة كبرى لأوروبا ليست فقط مجرد ملاحظة، بل قوة صيغت مضمون الكلام إلى تغير المدلول الإجتماعي لمفهوم الهجرة، وإلى تحوّلها بفضل قوة المفردات إلى مسألة أمن بحد ذاته**"[114].

لقد أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية أمنية ذات أولوية كبيرة بالنسبة للحكومات الأوروبية في ظل تزايد تدفق أعداد المهاجرين، الذين أصبحت تنظر إليهم على أنهم يمثلون تهديد سافر للأمن المجتمعي الأوروبي عبر إستخدام خطاب عدائي يربط بين المهاجرين ومشاكل البطالة والجريمة المنظمة بكل أنواعها وتجارة المخدرات والتهديدات الإرهابية، وهو ما دفع الدول الأوروبية إلى تعزيز جهودها الهادفة إلى أمننة الظاهرة من خطر المساس بالإنسجام الإجتماعي الأوروبي، وتآكل الهوية الوطنية، وعدم الإستقرار السياسي والأمني.

كما تحولت الهجرة أيضا إلى تحدي يهدد الأمن الوظيفي للأوروبيين، كل هذه المخاوف جعلت الهجرة على رأس جدول أعمال العديد من الناخبين الأوروبيين الذين يسعون إلى ضبط النظام العام والأمن الداخلي، كما تم تبني مثل هذه المخاوف وتعزيزها من قبل وسائل الإعلام مما يدخل الحكومات في صلب القضية ويجعلها مضطرة للرد[115].

ويزداد القلق الأوروبي أكثر فأكثر خاصة أن نسبة كبيرة من المهاجرين هم من المسلمون، الأمر الذي يثير تساؤلات حول وجود مد إسلامي بأوروبا، وإمكانية تأثير هذه الأقلية داخل المجتمعات الأوروبية المسيحية، مما يساهم هذا الوضع في تغذية الخوف من إنتشار الإسلام أو ما يعرف بظاهرة الإسلاموفوبيا، وبالتالي هذا ما يدفع إلى تعميق الفجوة بين المهاجر وشعوب الإستقبال، الأمر الذي قد

[114]عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005، ص 31

[115]Alessandra buonfino, securitising migration, open democracy, 12 february, 2004, at: https://www.opendemocracy.net/peoplemigrationeurope/article_1734.jsp , browsing history 28/01/2021,17.08h

ينجر عنه تورط هؤلاء المهاجرين في المشاكل المذكورة سابقا كتعبير عن رفض التهميش والإقصاء الذي يتعرض له أثناء تواجده في دول الإستقبال[116].

كما يقدم الخطاب الأوروبي الهجرة غير الشرعية في سياسته العامة قاصداً به الدخول والبقاء غير الشرعي في الدول الأعضاء، حيث يعتبر كريستوفر كالدويل في كتابه "قضايا الهجرة والإسلام" أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الهجرة بشكل عام ومع الإسلام بشكل خاص تكمن في قلقها من أن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي وإنخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي، مما ينعكس ذلك على مطالبهم وسلوكهم الإنتخابي والتخوف من فتح وإعادة النظر في قضايا مجتمعية يعتقد الأوروبيون أنها قد حسمت إلى الأبد[117].

2 –دور الإعلام في أمننة الهجرة وربطها بالتهديدات الأخرى: تعتمد الحكومات والدول الأوروبية بصفة متزايدة على تصور وسائل الإعلام والاتصال في صوغ سياساتها للهجرة، نظرًا لقدرة الإعلام على صناعة رأي عام وطني تجاه أي قضية، كما تستخدم هذه الحكومات وسائل الإعلام من أجل توجيه الرأي العام الوطني والدولي في اتجاه يخدم مصالحها، وهو في هذه الحالة توجيه من أجل أمننة ظاهرة الهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية.

تجدر الإشارة في هذا الإطار صرّحت السيّدة **إليسا راي Elissa Ray** المتحدثة باسم لجنة "مناهضة الإسلاموفوبيا في فرنسا" قائلة: " **عبر عشر سنوات كاملة، لاحظنا إرتباطا كاملا وثيقا بين خطاب الكراهية للإسلام والمسلمين سياسيا وإعلاميا وبين أعمال العنف التي تمارس ضد المسلمين، ويعني**

[116]رياض بن عربية، أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختلفة، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، جوان2016، ص 169

[117]كارن أبو الخير، "ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدرات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 172، أكتوبر 2010، ص ص 89–90

هذا أنه كلما روجت أجهزة الإعلام والسّاسة لهذه الكراهية العنيفة ضد المسلمين، كلما شعر المواطنون بأنهم أحرار في ممارسة التمييز والعنف ضد المسلمين"[118].

3- تغيير التركيبة العددية والقومية للمجتمع الأوروبي:

يُعتبر عدد المهاجرين غير شرعيين أعلى بكثير من عدد السكان المحليين، وهو ما يجعل أوروبا مكانا لقوميات عديدة، مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد كيان السكان الأوروبيين الأصليين، ونتيجة لذلك يتكون مجتمع جديد مزيج من عدة قوميات، بحيث يتراوح عدد المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا حسب معطيات مشروع **Clandistino** 1.9 مليون إلى 3.8 مليون مهاجر سنة 2008.

وحسب إحصائيات الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود **FRONTEX** بلغ عدد الداخلين بصفة غير شرعية إلى إيطاليا حوالي 56000 في عام 2011 أغلبهم جاؤوا من تونس إذ بلغ ذروة عددهم 14000 تونسي في شهر مارس 2011 وصلوا إلى لامبيدوزا، بلغ عددهم من ليبيا 25000 مهاجر غير شرعي في شهر أفريل إلى أوت، ويقيم حوالي 10000 مهاجر غير شرعي تونسي في فرنسا.

بالمقابل بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين وطالبي اللجوء 123920 ألفاً، حسب أحدث الإحصاءات التي نشرتها المنظمة الدولية للهجرة حول سنة 2019، حيث تراجعت أعداد الوافدين منذ 2016 بثبات، فمن أكثر من مليون عام 2015 إلى 390456 في 2016 إلى 186788 في 2017 إلى 144282 في عام 2018.، خاصة وأن الأرقام كلها من بيانات المنظمة التابعة للأمم المتحدة، فحسب المنظمة الدولية للهجرة وصل أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط في عام 2019 حوالي 105425 ألف مهاجر.

وقد تضاعف عدد الواصلين من بحر إيجة إلى اليونان، مقارنة بالعام الذي سبقه، فيما إنخفضت بشكل كبير أعداد الواصلين من منتصف البحر الأبيض وخاصة ليبيا وتونس ومالطا وإيطاليا، ومن غرب المتوسط وخاصة من المغرب والجزائر وإسبانيا.

[118] هشام داود الغنجة، جميلة سرنيح، الإسلاموفوبيا والإرهاب: جدلية التأثير والتأثر، في: بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، حميداني سليم(محررون)، الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص86

كما ركب 14500 مهاجراً البحر من ليبيا وتونس في 2019، بينما كان الرقم 24815 في 2018. أما الطريق الغربي فكان عدد من سلكوه 24759 في عام 2019، بينما بلغ الرقم أكثر من الضعف في العام الذي قبله وبواقع 58525، وبالنسبة للطريق الشرقي للمتوسط، وخاصة بين تركيا واليونان وقبرص، فقد سلكه 66166 مهاجراً، وهو ضعف الرقم في عام 2018(33536)، بالإضافة إلى السياسة الإنتقائية التي تعتمد عليها مجتمعات المقصد والمعتمدة على إنتقاء ذوي الخبرات العالية، وهذا ما يُعد من أول الآثار الإجتماعية للهجرة غير الشرعية[119].

4- صعود التيارات اليمينية ومعاداتها للمهاجرين:

جرت العادة في الحملات الإنتخابية أن تركّز الأحزاب السياسية في الدول الأوروبية على توظيف هواجس الجماهير ومخاوفها، والإستثمار في مشاكلها من خلال التطرق إليها وتقديم الحلول لها، وهو نهج الأحزاب اليمينية المتطرفة بإستثناء أنّ هذا التوظيف يمثّل لب العمل السياسي للأحزاب اليمينية التي تقوم أيديولوجيتها على مناهضة الهجرة وإعتماد كراهية الأجانب، ورفض التعددية الثقافية، والنظر إلى الثقافات الأخرى نظرة دونية، والتأكيد على الهوية الوطنية، ونقاء القومية من العناصر الدخيلة، حيث تعتبر الهجرة أحد الأسس المهمة في خطاب اليمين المتطرف في أوروبا، فقد كان لتوظيف قضية الهجرة دور كبير في نهضة أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا[120].

كما ترى الأحزاب اليمينية أن سبب وجودها هو الحفاظ على الهوية الوطنية وحمايتها، كما إعتمدت الأحزاب المتطرفة على الصحافة الموالية لها في نشر دعايتها، وترويج مواقفها تجاه المهاجرين، وبذلك أصبحت أحزاب اليمين المتطرف جزءًا من اللعبة السياسية الأوروبية يحسب له حساب في صوغ سياسات الهجرة، هذا إن لم يكن تصور اليمين للمهاجرين هو السائد حتى لدى التيارات السياسية، المعتدلة أكانت

---

[119]أنظر : أسماء شوفي، مريم شوفي، "الهجرة كمعطى أمني إجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظل صراع الحضارات"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، تونس، العدد 18، ماي 2018، ص 54

وكذلك: الهجرة إلى أوروبا في 2019...أرقام وحقائق، تم نشره بتاريخ: 2020/1/5، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2021/7/5، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3hD6Vx2

[120]مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، عدد 15، جويلية 2015، ص ص 65-66

في اليمين أم في اليسار، خاصة أنها تسعى للحفاظ على وعائها الإنتخابي الذي صار ينزف بسرعة لمصلحة اليمين المتطرف الذي نصّب نفسه ناطقًا رسميًا بإسم الشعوب الأوروبية

5- المشكلات الإقتصادية:

على الرغم من الأهمية الإقتصادية للهجرة الى أوروبا متمثلة في حاجة هذه القارة الى اليد العاملة التي تساهم بشكل كبير في ضمان التوازن، خاصة في ظل معاناة الدول الأوروبية من إنخفاض نسب النمو الديمغرافي وشيخوخة بنية سكانها، مما يعني أن المهاجرين غير الشرعيين يمثلون فرص للمستخدمين الأوروبيين وللإقتصاد الأوروبي، ورغم إعتبارهم أهم مصدر للعمالة الرخيصة.

غير أن الظاهرة تعد مشكلة أساسية وخلل في سوق العمل الأوروبية بإعتبارها منافسا قويا لليد العاملة المحلية، وذلك نتيجة إنتشار العمالة العشوائية غير الضرورية التي تتميز بالإنتاجية المنخفضة، وظهور سوق موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل، وهو ما يقود في غالب الأحيان إلى تفشي البطالة في الدول الأوروبية بسبب المهن والوظائف التي يقبلها المهاجرين ويرفضها سكانها الأصليين[121].

6- أمننة الهجرة وتأكيد نظرية صدام الحضارات : تقوم نظرية صدام الحضارات على الإختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، وتزداد حدة التصادم بين الثقافات عندما يترسّخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم وإزدراء ثقافة الآخرين، غير أنّ إضفاء الطابع الأمني على ظاهرة الهجرة على أنّها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة ويرفضون الإندماج بالمفهوم الغربي، وسّع مفهوم التصادم ليتجاوز الجماعات المتطرفة من الحضارتين، ويشمل باقي أفراد المجتمع فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنه ينتج بفعل شعور المهاجر – عند وصوله ولفترة زمنية معينة – بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته، بل وأكثر من ذلك يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على إعتناق ثقافة المجتمع المستقبل، فأصبح هذا المفهوم الخاطئ للإدماج الأساس الذي تقوم عليه السياسة الأوروبية للهجرة[122].

[121] سفيان بولسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق، عدد 55، 2018، ص 217

[122] مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات، مرجع سابق، ص67

7- المشاكل الصحية والبيئية :

تُشكل الهجرة غير الشرعية تهديدا بيئيا من حيث إنتقال الأمراض المعدية بسبب عيش المهاجرين في أحياء الضواحي غير اللائقة للحياة، وقد تكون مصدر لإنتشار الأوبئة والأمراض المختلفة مثل الإيدز، الكبد الوبائي...، بالإضافة إلى فقدانهم للإمكانيات اللازمة لتحمل تكاليف ونفقات العلاج ومعظمهم خارج مظلة التأمين الصحي[123].

8- أحداث 11 سبتمبر والتغير في سياسات الهجرة : خلفت حوادث 11 سبتمبر آثارًا إقتصادية وسياسية على الدول الغربية، كانت ضخمة في حجمها وقصيرة في مداها الزمني، غير أنّ الآثار النفسية التي تركتها في نفوس المجتمعات الغربية كانت أعظم، ذلك أنّها رسّخت فكرة الخوف من الأجنبي القادم من الدول العربية والإسلامية، ويظهر ذلك جليًا في تعامل الدول والحكومات الغربية مع ظاهرة الهجرة، ففي الفترة التي أعقبت تم إتخاذ عدة إجراءات منها إعادة صياغة قانون الهجرة.

وبحسب وثيقة "الإستراتيجية الأوروبية للأمن"، التي إقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية خافيير سولانا وتبناها المجلس الأوروبي في إجتماعه في ديسمبر 2003، فإنّ التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، ما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخابراتي، وإستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر.

وبذلك أصبح بإمكان الدول الأوروبية بموجب إجتماع برلين إستخدام إمكانيات الحلف الأطلسي من أجل مواجهة مثل هذه التهديدات، وقد تقاطعت الرؤية الأوروبية مع التصور الأطلسي الذي يرى حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالهجرة الدولية بشقيها الشرعية وغير الشرعية ومختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تُعدّ هواجس أمنية كبرى بالنسبة إلى أوروبا والحلف الأطلسي[124].

---

[123] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص56

[124] مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات، مرجع سابق، ص67

ب-إجراءات وسياسات الإتحاد الأوروبي لأمننة الهجرة غير الشرعية:

عمل الإتحاد الأوروبي على رصد مجموعة من الإجراءات والسياسات في إطار أمننة الهجرة غير الشرعية، يمكن إجمالها فيما يلي:

تأسست هذه الوكالة في سياق تحول الهجرة غير الشرعية إلى معضلة أمنية في أوروبا، فقد تم إنشاء هذه الوكالة في 26 أكتوبر 2004 بهدف رئيسي يتمثل في دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية، وذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتوسع الإتحاد الأوروبي والربط المباشر بين المهاجرين والإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبدأت هذه الوكالة وظيفتها رسميا في أكتوبر 2005 ، وأسست مركزها في " وارسو"، حيث تمثلت مهمتها الرئيسية في حراسة الحدود خاصة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ناهيك عن تطوير نظام الحراسة على الحدود الخارجية من خلال تنسيق عمليات مشتركة لدولها الأعضاء[125].

وبالمقابل تم تكثيف مراقبة الحدود، حيث كان رد الإتحاد الأوروبي الأبرز في هذه الفترة هو تكثيف سياسات مراقبة الحدود البرية والبحرية من خلال تعبئة الوكالة الأوروبية لحماية الحدود والسواحل" **Frontex**" في 20 فيفري2011 للقيام بعملية مشتركة، الهدف منها مساعدة إيطاليا في السيطرة على السفن التي تحمل المهاجرين واللاجئين.[126]

1- النظام الأوروبي لمراقبة الحدود EUROSUR: هو نظام متعدد الأغراض للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفرونتكس، يهدف إلى زيادة القدرة على الإستجابة للمخاطر الأمنية على الحدود الخارجية، أنشأ في 22 أكتوبر 2013، والهدف منه هو منع الجريمة عبر الحدود والهجرة غير الشرعية والمساعدة في حماية أرواح المهاجرين، وهو يشمل جميع البلدان في منطقة شنغن.

---

[125] سفيان بولسنان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة، مرجع سابق، ص 222

[126] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019، ص878

بموجب قانون **EUROSUR**، لدى كل دولة عضو مركز تنسيق وطني**NCC** يقوم بتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع السلطات المسؤولة عن مراقبة الحدود الخارجية ومع المراكز الأخرى و **Frontex**[127]

2- أسلوب الترحيل :

قام المجلس الأوروبي في أكتوبر 2008 بتبني الإتفاق الأوروبي الخاص بالهجرة وهو أساس سياسة الهجرة أثناء فترة الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي في النصف الثاني من عام 2008 في ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي، ويفرض الإتفاق غير الملزم رقابة أشد على لم شمل أسر المهاجرين، ويدعو دول الإتحاد الأوروبي إلى السعي إلى تبني الطرد ودفع النقود للمهاجرين لكي يعودوا إلى بلادهم، إلى جانب الدخول في إتفاقات مع دول الأصل لإبعاد المهاجرين غير الشرعيين[128].

3- إنشاء مراكز إعتقال وإحتجاز المهاجرين غير الشرعيين :

لقد قامت دول الإتحاد الأوروبي بإنشاء مراكز إعتقال خاصة بالمهاجرين غير الشرعيين الذين يتم القبض عليهم على السواحل الأوروبية، حي يتم إحتجازهم ومن ثم ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، ولا توجد في هذه المراكز أدنى المعايير الإنسانية المطلوبة في الإعتقال وقد سمح القانون الجديد الذي أصدره البرلمان الأوروبي في عام 2008 بإحتجاز المهاجرين غير الموثقين وملتمسي اللجوء السياسي الذين لم يوافق على طلباتهم.

ومن بين الفئات التي يمسها الاحتجاز الأطفال غير المصحوبين بالكبار، لمدة أقصاها 18 شهراً، مع السماح بالحضر لمدة 5 سنوات على الدخول إلى الإتحاد، وقد إنتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، في أكتوبر 2008، فترات الإحتجاز الواردة في القرار، ورآها مفرطة وتؤدي للأضرار بالحق في حرية المهاجرين، كما تعرضت مراكز الاحتجاز لإنتقادات المنظمات الحقوقية، لاسيما فيما

[127] European commission," Shengen information system (SIS)", 15-05-2020 /17:57H, Available at :http://ec.europa.eu/dgs/homeaffairs/whatwedo/policies/bordersandvisas/schengeninformationsystem/index_en.htm, browsing history 11/01/2021,14.23h

[128] خديجة بتقة، "الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على سياسات دول شمال إفريقيا: المغرب والجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، المجلد1، العدد 2، جوان 2018، ص51

يتعلق بوجود مزاعم المعاملة السيئة وغير الإنسانية بحق المحتجزين بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين[129].

كما تقدمت ألمانيا وبريطانيا بإقتراح نقل معسكرات الإحتجاز بالإتحاد الأوروبي إلى دول شمال إفريقيا، على أن تتولى المفوضية الأوروبية لشؤون اللاجئين عملية فحص طلبات ملتمسي اللجوء، وتحديد ما إذا كان المحتجزون الراغبون في الهجرة يستحقون وضعية اللاجئ أم لا، وهي الفكرة التي طرحت أثناء عقد قمة الإتحاد الأوروبي في جوان 2003 ، حيث تمت الدعوة إلى أن تقوم المفوضية الأوروبية خلال عام بإعداد إجراءات لنظام أكثر يسرا وسهولة في الإدارة لتنظيم دخول الأفراد إلى الإتحاد الأوروبي ممن هم بحاجة لحماية الدولة، إلا أنه وبعد عام من ذلك روجت المفوضية الأوروبية لفكرة توظيف اللاجئين في الإتحاد الأوروبي بالتنسيق مع المفوضية الدولية لشؤون اللاجئين[130].

4- الضغط على السلطات الجديدة في شمال إفريقيا خاصة في تونس وليبيا للتعاون للحد من الهجرة غير الشرعية :

بدأ الإتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة نسبيا بممارسة الضغط على الديمقراطيات الناشئة في شمال أفريقيا للتعاون وذلك لمنع الهجرة غير الشرعية، وفي هذا الإطار، سارعت بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي منفردة إلى وضع ترتيبات ثنائية جديدة مع بعض السلطات الإنتقالية، حيث تحركت إيطاليا بسرعة لإبرام إتفاق عاجل مع تونس لإعادة المهاجرين التونسيين إلى أرض الوطن.

وقعت الإتفاقية في 5 أبريل 2011 ، والتي قدمت من خلالها إيطاليا 200 مليون يورو كمساعدات وإئتمان مقابل تعاون تونس في منع المزيد من المغادرين وقبول المهاجرين العائدين، وهذا الإجراء أدى على الفور إلى إنخفاض75 ٪ من تدفق المهاجرين التونسيين، كما توصلت إيطاليا أيضا إلى عقد إتفاق مع المجلس الوطني الإنتقالي الليبي في 17 جوان 2011، قصد التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية،

---

[129] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مصدر سابق، ص 90

[130] فتيحة ليتيم، نادية ليتيم، "البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط: www.digital/ahram.org/motnew3a/apasc7serial409059& archid-12

بما في ذلك عودة المهاجرين غير الشرعيين، وبموجب هذا الإتفاق تم إعادة أكثر من 13000 مهاجر ليبي في الفترة الممتدة من جانفي إلى جويلية2011 [131].

5- بناء الحواجز الحدودية "النموذج الإسباني" :

منذ إنضمام إسبانيا إلى المجموعة الإقتصادية الأوروبية، التي أصبحت لاحقاً الإتحاد الأوروبي في عام 1986، تم إعتبار سبتة ومليلية تابعة للأراضي الأوروبية، والخط الأمامي لما يسمى"أوروبا الحصينة" أو "أوروبا القلعة" وفي عام 1993 بدأ تسييج محيط المدينتين بدعوى منع الهجرة غير النظامية، وتعزيز هذه السياجات وتجديدها بإستعمال تقنيات متطورة من ضمنها كاميرات الأشعة ما تحت الحمراء أجهزة الإستشعار البصري والصوتي وأبراج المراقبة وأنظمة الرادار [132].

كما خصصت وزارة الدفاع الإسبانية قمراً إصطناعياً لمراقبة قوارب المهاجرين من إفريقيا وسواحل إسبانيا والبرتغال، وسيغطي القمر الصناعي"سباسنات" إسبانيا والبرتغال ودول إفريقيا الغربية مثل السينغال وموريتانيا ومالي، حيث نشرت إسبانيا في السابق منذ 2001 رادارات إلكترونية على طول مراحلها في مضيق جبل طارق وسواحل جزر الخالدات لمراقبة السواحل [133].

6- تعليق حرية الحركة :

وذلك من خلال إدخال أحكام جديدة في تشريعات، في مراسلة عن الهجرة في ماي 2011، أشارت المفوضية الأوروبية إلى تقديم مقترحين منفصلين يهدفان إلى إدراج "آليات الطوارئ" ضمن قائمة التشريعات لتسمح للإتحاد الأوروبي "بالإستجابة بشكل أفضل للتدفقات المستقبلية للمهاجرين"، يتعلق

[131] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مرجع سابق، ص878

[132] سعيد صديقي، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية، رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد1، العدد 3، جوان 2013، ص100

[133] ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص121

المقترح الأول بتعديل نظام التأشيرة الذي تم الإعداد له من قبل، بينما الإقتراح الثاني يتعلق بتعديل قانون حدود شنغن**SBC** الذي تأثر بشكل مباشر بثورات الربيع العربي[134].

7-دور نظام معلومات التأشيرة : يهدف إلى تسجيل المعلومات البيومترية لطالبي التأشيرة لتسهيل تبادل البيانات بين الدول الأعضاء، بما يمكن السلطات الوطنية المختصة من الدخول وتحديث التأشيرة والتشاور إلكترونيا حول هذه البيانات، إذ يربط القنصليات في دول خارج الإتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول شنغن[135].

8- **دور نظام شنغن للمعلومات :** هي واحدة من أهم قواعد البيانات التي تستخدم على نطاق واسع لضوابط الهجرة والحدود في الإتحاد الأوروبي، تصور كأداة للتعويض عن إنعدام الأمن التي إنطوى عنها رفع الحدود الداخلية للإتحاد في إطار نظام شنغن، تم تأسيسها عام 1988 لترتبط بنظام مركزي مقره بمدينة ستراسبورغ بفرنسا وتعيين هذه الأخيرة المسؤول التقني للنظام**SIS** [136].

يتم إستخدام **SIS** من قبل حرس الحدود وكذلك من قبل الشرطة والجمارك والسلطات القضائية في **SIS** يتم إستخدام جميع أنحاء منطقة شنغن لجمع معلومات عن الأشخاص الذين قد يكونون متورطين في جريمة ما، أو قد لا يكون لهم الحق في الدخول أو البقاء في الإتحاد الأوروبي، كما تم إدخال المعلومات في الهيئة العامة للإستعلامات من قبل السلطات الوطنية وإرسالها عبر النظام المركزي لجميع دول فضاء شنغن، ويعتبر نظام المعلومات شنغن دليل يضع إجراءات للتبادلات بين دول الإتحاد من معلومات تكميلية عن التنبيهات المخزنة في الهيئة الهامة للإستعلامات.[137]

9- **دور النظام المتكامل للمراقبة الخارجية :** ويعتبر النظام المتكامل للمراقبة الخارجية **SIVE** اليوم من أكبر أنظمة المراقبة في أوروبا التي تهدف إلى مسح المناطق البحرية المستهدفة من قبل المهاجرين غير النظاميين، تم تطبيق هذا النظام المتكامل في عام 1999 حول مضيق جبل طارق، حيث كان

---

[134] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مرجع سابق، ص ص878-879

[135]خديجة بتقة، السياسات الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص89

[136]Jeanna Parkin, the difficult road to the Schengen information system II: the legacy of laboratories and the scot for fundamental rights and the rule of law, CEPS paper in liberty and security in Europe, CEPS, 2011, p01.

[137]European commission," Shengen information system (SIS)", op.cit

أغلب المهاجرين غير النظاميين في ذلك الوقت يصلون إلى التراب تدريجيا من خلال إستخدام التقنيات المتقدمة في مراقبة الحدود وإدارتها بما في ذلك أنظمة الرادار لمسافات طويلة وأجهزة إستشعار متطورة يمكنها من كشف دقات القلب عن بعد، وكاميرات حرارية، وأجهزة الكشف الليلي، وكاميرات مزودة بالأشعة ما تحت الحمراء، وطائرات هيلوكوبتر وزوارق الحرس[138].

10- معالجة أزمة اللاجئين في شمال إفريقيا : أثمرت الجهود المبذولة للتخفيف من حدة أزمة اللاجئين في شمال أفريقيا في ديسمبر 2011، بإطلاق المفوضية الأوروبية برنامج الحماية الإقليمية **RPP** في شمال أفريقيا والمصمّم لغرض بناء القدرات لمساعدة اللاجئين في المنطقة –ولا سيما تونس ومصر وفي نهاية المطاف ليبيا– هذا البرنامج يتم دعمه من قبل الإتحاد الأوروبي ويعتمد على شراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي ستزود الإتحاد الأوروبي ببعض الوسائل اللازمة لإدارة أزمات اللاجئين خارج الحدود الأوروبية، كما يهدف نهج الشراكة الذي يقوم عليه هذا البرنامج إلى إعادة توطين اللاجئين على أراضي الإتحاد الأوروبي جنبا إلى جنب مع بناء القدرات في بلدان المنشأ والعبور.[139]

11- إنشاء جهاز الشرطة الأوروبية EUROPOL: أنشأ الجهاز بموجب معاهدة ماستريخت لعام 1995 ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1998 وهو جهاز شرطي مسؤول عن تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الأوروبية في مختلف المجالات التي تُهدد الأمن الأوروبي كتهريب المخدرات والإرهاب والإجرام الدولي، السرقة وغسيل الأموال، مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث يتعين على كل دولة عضو أن تُعين وحدة أمنية وطنية للإتصال بين سلطاتها المتخصصة واليوروبول[140].

ج-إنعكاسات أمننة ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إعتمد مفهوم الأمننة على الخوف الجماهيري من ظاهرة الهجرة، ما إنجرّ عنه إنعكاسات سلبية، شملت المستويين الرسمي والشعبي، وكذلك الجبهتين الداخلية والخارجية، إذ صادرت أمننة مفهوم الهجرة حق

---

[138] خديجة بتقة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، مرجع سابق، ص 89

[139] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، مرجع سابق، ص879

[140] عبد الحاكم عطوات، السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد3، سبتمبر 2019، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط، ص ص120-121

المهاجرين في اللجوء السياسي، وصارت السياسات الأوروبية تراوح بين الإشادة بحقوق الإنسان وضرورة حمايتها وتعميمها في كل بقاع العالم من ناحية، وضرب هذه المبادئ عرض الحائط من خلال التضييق على حق المهاجر في اللجوء من ناحية أخرى.

كما أنّ مفهوم الأمننة ساهم في إنتشار ظاهرة سلبية في المجتمعات الأوروبية وهي الخوف من الإسلام (الإسلاموفوبيا) الذي يُعدّ الدين الرسمي لغالبية المهاجرين الوافدين من منطقة المغرب العربي والشرق الأوسط، وبذلك أصبحت السياسات الأوروبية للهجرة تؤكد الطرح القائل بصدام الحضارات، وبالنظرة العنصرية التي تُميز موقف الدول الأوروبية من الثقافات الوافدة إليها[141].

1- تأكيد نظرية صدام الحضارات: ساهمت سياسة أمننة الهجرة في تعزيز نظرية صدام الحضارات القائمة على الإختلافات الثقافية الموجودة بين مختلف الشعوب والثقافات، حيث تزداد حدة الصدام بين الثقافات عندما يترسخ في ذهن البعض فكرة سمو ثقافتهم على ثقافة الآخرين، حيث ينظر للهجرة على أنها تأتي بأشخاص من ثقافات دونية مختلفة، ترفض الإندماج بالمفهوم الغربي، فباتت المجتمعات الأوروبية تنظر لصدام الحضارات على أنه ينتج بفعل شعور المهاجر بالعجز والإحباط في مجتمع لا يتكلم لغته ولا يتفهم ثقافته.

بل وأكثر من ذلك يحاول إدماجه بالقوة من خلال إجباره على إعتناق ثقافة المجتمع المستقبل، فأصبح هذا المفهوم الخاطئ الأساس الذي تقوم عليه السياسات الأوروبية للهجرة، ففي فرنسا مثلا، أصبحت الإشكاليات المتعلقة بالهجرة والمهاجرين، أكثر حضوراً منذ وصول الرئيس نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية، وهي تعكس في الواقع، إيمانه الشديد بنظريات "اليمين الجديد" وقناعاته حول أثر الإختلافات العرقية، وضرورة حامية الثقافة الوطنية، ومنعها من الإختلاط بمختلف أشكال الثقافات الأجنبية الأخرى، أو ما يسمى بـ"نظرية الإختلاف"[142].

2- الإسلاموفوبيا: نظرًا لتزايد أعداد المهاجرين وتزايد حجم خوف الشعوب الأوروبية من الإرهاب والجريمة التي أصبحت مرادفة للمهاجرين، بفعل سياسات أمننة ظاهرة الهجرة، نتج من ذلك نشوء ظاهرة

---

[141]مرسي مشري، أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات، مرجع سابق، ص68

[142]أسماء شوفي، مريم شوفي، الهجرة كمعطى أمني إجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظل صدام الحضارات، مرجع سابق، ص56

الخوف المرضي غير المبرر من الإسلام والمسلمين الذين يشكّلون غالبية المهاجرين، وهذا ما أكدته التقارير التي أصدرتها اللجنة الأوروبية ضد العنصرية والتعصب التابعة لمجلس أوروبا.

كما تضمنت توصيات للسياسات العامة متعلقة بوضع الأجانب في أوروبا، منها التوصية رقم 5 لمكافحة التمييز والتعصب ضد المسلمين الصادرة عام 2000 والتوصية رقم 7 الصادرة عام 2003، المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز الإجتماعي، فلقد جاء فيها أنه وبسبب سياسات مكافحة الإرهاب، أصبحت بعض الجماعات، ولا سيما العرب واليهود والمسلمين، وبعض طالبي اللجوء، واللاجئين السياسيين والمهاجرين، وبعض الأقليات، معرّضة للعنصرية والتمييز العنصري في العديد من المجالات منها على مستوى التعليم، وفي العمل، والسكن، والحصول على الخدمات، والولوج إلى الأماكن العامة.

وهو ما أدى إلى بروز اليمين المتطرف في أوروبا من خلال خطاباته وسلوكياته المتطرفة تجاه المهاجرين الأجانب، خاصة تلك الموجهة ضد المهاجرين المسلمين ودينهم الإسلام عبر برنامج سياسي يركز على إشاعة الخوف والسلبية تجاه المسلمين في المجتمعات الغربية، وتقديم صورة "الآخر" الإسلام بوصفه عقيدة جامدة، متطرفة، قمعية، تحمل العداء للغرب، وقد أكد **زيكيت J. P Zuquete** في دراسته "اليمين الأوربي المتطرف والإسلام" ما يعتبر أصلا حقيقة شائعة من أن هذه الأحزاب معادية للإسلام **Anti-Islam** وأنه طوال العشريتين الماضيتين كانت أحد أهم إنشغالاتها ما، تعتبره التهديدات المنبعثة من الإسلام والمسلمين المقيمين في أوروبا[143].

كما خلّفت حوادث 11 سبتمبر 2001 فوبيا ضد الإسلام والمسلمين، خاصة المهاجرين الوافدين الجدد، وهذا ما ذهب اليه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي يوسف بن أحمد قائلا: "**إنّ ما تقوم به الجماعات الراديكالية والمتطرفة من أعمال بإسم الإسلام، قدّم مبررات لمن يكرهون الأجانب لكي يعززوا أجنداتهم، الأمر الذي يعرض الصّورة الإيجابية للإسلام للخطر، ويُعزز الإسلاموفوبيا بكل أنحاء**

[143]رابح زغوني، صعود اليمين المتطرف في أوروبا: تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للإسلام؟، في: بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، حميداني سليم(محررون)، الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019، ص140

العالم"[144]، وهذا كذلك ما خلص إليه تقرير المرصد الأوروبي لظواهر العنصرية والخوف من الأجانب، إذ ميّز ثلاث ظواهر ترسخت في المجتمعات الأوروبية هي:[145]

1-تضاعف الإعتداءات الجسدية وخاصة اللفظية.

2-تغيّر سلوك الجماهير الأوروبية ومواقفها : قلق، وعدائية.

3-محاولات التوظيف السياسي والإنتخابي للخوف من الإسلام من بعض الأحزاب السياسية، والمنظمات.

ثانياً-الشراكة الأورو متوسطية كألية للحوار والتعاون المتوسطي:

عملت الدول الأوروبية على طرح العديد من المبادرات على غرار مبادرة الشراكة الأورو متوسطية من أجل إحتواء التهديدات الأمنية النابعة من الضفة الجنوبية للمتوسط

1-مفهوم الشراكة الأورو متوسطية:

طرح الإتحاد الأوروبي إبتداء من سنة 1995 نوعاً جديداً من العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، فيما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية معبراً بما يسمى بمؤتمر برشلونة الهادف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010، هذه المبادرة تندرج ضمن الإستراتيجية الجديدة للإتحاد في ظل تصدع المعسكر الشيوعي، ونهاية الحرب الباردة من جهة وإستمرار الصراعات والنزاعات الداخلية في أوروبا، وكذا التحديات والمخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب[146].

أ-تعريف الشراكة الأورومتوسطية: يعد مفهوم الشراكة مفهوما حديثاً، حيث لم يظهر في القاموس إلاّ في سنة 1987 بالصيغة التالية: نظام يجمع المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين"[147]، أما في العلاقات

[144]هشام داود الغنجة، جميلة سرنيح، الإسلاموفوبيا والإرهاب: جدلية التأثير والتأثر، مرجع سابق، ص85

[145]أنظر: عبد الله صالح أبو بكر، حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، 2005، ص21

[146]لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 24 سبتمبر 2019، إسطنبول، تركيا، ص1

[147] Marie Françoise Labouz, Le Partenariat De L'union Européenne Avec Les Pays Tiers, Conflits Et Convergence (Bruxelle : Bruylant,2000), P48.

الدولية فإن أصل إستعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية **CNUCED** في نهاية الثمانينات.

ولكن قبل تعريف الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة، فإنه ينبغي في البداية معرفة ما المقصود بمصطلحي، "الشراكة"، والأورو متوسطية "

أ-1-تعريف الشراكة: الشراكة الأجنبية هي عقد أو أتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة ، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية ،) نما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية ، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية[148]"

كما يعرفها جون فليب نوفيل بأنها: "شكل من أشكال التعاون بين المؤسسات المبني على التبادل الأساسي المتمثل في تأجير الموارد مقابل الخدمات"[149]، أما ماري جوزيف سوستر عرفها أنها: "حالة تأمل فيها أن تجعل إمكانية خلق علاقة متميزة بين المشاركين المتعاونين ترتكز هذه العلاقة على البحث بالتعاون للتحقيق الأهداف في الأجل المتوسط والطويل، بدون شرط ضروري من أجل تجسيد علاقة ثقة بين المتعاملين"[150].

أ-2-خصائص الشراكة: إن الشراكة ما هي إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر (دول أو مجموعات إقليمية) فتتطلب هذه العملية جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:[151]

---

[148] زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت ص 42

[149] فاروق تشام، "المشاركة الأورو-عربية، مآلها وما عليها، وسبل تفعيلها"، في: صالح صالحي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبي، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005، ص 75

[150] لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، دراسات سياسية، مرجع سابق، ص6

[151] عمورة جمال، دراسة تحليلية تقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2005-2006، ص ص39-40

1– التقارب والتعاون المشترك، أي لا بد الإتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة تسمح بالتفاهم والإعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة **Les Partenaires**

2– علاقات التكافؤ بين المتعاملين

3– خاصية الحركية في تحقيق الأهداف المشتركة

4– هي إتفاق طويل أو متوسط الأجل بين طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المضيف

5–قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية عامة أو خاصة.

6–لا تقتصر الشراكة على تقديم حصة في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو دراية أو معرفة . . .. إلخ

7–لا بد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة) ، التقارب والتعاون المشترك على أساس الثقة وتقاسم المخاطر بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة

8–إلتقاء أهداف المتعاملين (على الأقل في مجال النشاط المعني بالتعاون) والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التكامل **Complémentarité** والمعاملة المماثلة **Réciprocité** على مستوى مساهمات الشركاء والمتعاملين

9–تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون

أ-3-الأورومتوسطية:

توحي كلمة "الأورومتوسطية" بتواجد طرفين، الأول يضم الإتحاد الأوروبي وهذا ما يدل عليه الشطر الأول "الأورو"، والشطر الثاني "المتوسطية" تعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط، ممّا يعني أن ثمة في الضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي، وهي مشروع شراكة قائم بين الإتحاد الأوروبي ممثلاً دول الضفة الجنوبية، حيث ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات عندما قام

الإتحاد الأوروبي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط[152].

أما بالنسبة لمصطلح الشراكة الأورو متوسطية فيجمع الإقتصاديون على أنها تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وتضم دول الإتحاد في غربي المتوسط، وجميع الدول المتوسطية غير الأوروبية في شرق وجنوب المتوسط (مع كل من تركيا، إسرائيل (، كما يرى واضعو مشروع برشلونة بأن مفهوم الشراكة، يستهدف خلق مجال حقيقي للرخاء المشترك، ولكنه لا يستطيع الإكتفاء بمجرد العلاقات بين الدول، إذا أراد تحقيق أهداف تنموية مشتركة، لذلك يجب تعزيز الآليات اللاّزمة لتحقيق تعاون لامركزي وتعزيز التبادل بين العاملين من أجل التنمية في المجالس التشريعية الوطنية، والمسؤولين في المجتمع السياسي والمدني والعالم الثقافي والديني، ... إلخ، ولتحقيق ذلك يجب تدعيم الهيئات الديمقراطية، وتقوية دولة القانون وتفعيل دور المجتمع المدني[153].

إذن الشراكة الأورومتوسطية هي عبارة عن: "إتفاقيات مكتوبة بين الإتحاد الأوروبي من جهة، والدول المتوسطية من جهة أخرى، بهدف تحقيق أهداف الشراكة السياسية والإقتصادية والإجتماعية المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل برشلونة"[154].

ب-خصائص الشراكة الأورومتوسطية: تكتسب الشراكة الأورومتوسطية عدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:[155]

1-التأكيد على إطار عمل متعدد الأطراف لحكم علاقات الإتحاد بالمنطقة المتوسطية.

2-إتساع نطاق الشراكة لتغطي قضايا متعددة، بما في ذلك القضايا الإجتماعية والسياسية والأمنية والبيئية، والهجرة غير الشرعية، ...، إلخ.

[152] محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص184

[153] علي الكنز، "المشروع الأورو-متوسطي بين الواقع والخيال"، في: سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 23

[154] لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، مرجع سابق، ص10

[155] فتح الله ولعلو، الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، لبنان، 1982، ص ص 49 - 50

3-الدعم المالي الممنوح في إطار الإصلاحات الإقتصادية في شكل قروض لدعم الإصلاح القطاعي والهيكلي لإعادة الهيكلة الإقتصادية.

4-إختلاف درجات ومؤشرات التنمية بين الإتحاد والدول المتوسطية مما يجعل إرتقاء هذه الأخيرة إلى مستوى على إعتبار أن إقتصاديات الدول المتوسطية هي إقتصاديات تقليدية تعتمد أساساً صعبا التنافسية الأوروبية أمراً على الموارد الأولية والزراعة، أما الإتحاد فيعتبر إقتصاداً متنوعاً ذو تنافسية مرتفعة، هذه الإختلافات تكرس عدم التكافؤ في علاقات القوى بين الإتحاد من جهة والدول المتوسطية من جهة أخرى، بدليل أن المفاوضات تتم بين الإتحاد ككتلة واحدة وكل الدول المتوسطية

3-دوافع الشراكة الأورو متوسطية: تكتسب بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط العربية وغير العربية أهمية بالغة في سياسات دول الإتحاد الأوروبي لأسباب عديدة تراوح بين الجغرافيا والإقتصاد والسياسة مروراً بالتاريخ الذي شهد حالات مد وجزر في العلاقات الأوروبية العربية، ويعكس هذا الإهتمام طموح السياسات الأوروبية في التحول إلى قوة إقتصادية وسياسية وعسكرية وإلى إمتلاك الوسائل والقدرات التي تؤهلها لأن تصبح إحدى القوى الفاعلة في النظام الدولي[156].

بدأت دول الإتحاد الأوروبي بإنتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الشرق والغرب تعي أهمية قيام تعاون متجدد بينها وبين دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية فإتخذت فرنسا ومنذ ديسمبر 1989 زمام مبادرة دبلوماسية مهمة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للحوار الأوروبي العربي في باريس على مستوى وزراء الخارجية من الجانبين برعاية الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران.

إلاّ أن حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من تطورات وأحداث أدت إلى إيقاف وتعطيل عملية تجديد إنطلاقة هذا الحوار هذا ما دفع فرنسا في نهاية 1990 إلى إتخاذ زمام مبادرة دبلوماسية جديدة لإحياء بعض جوانب الحوار الأوروبي العربي، حيث دعا الرئيس الفرنسي السابق إلى إحياء فكرة منتدى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية التي أطلقها مع وزير خارجيته أنداك كلود شيسون والتي أدت إلى إنشاء مجموعة الحوار 5+5.

---

[156]علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005، ص ص193-194

حيث عقدت دول المنتدى (5+5) أول لقاء لها في عام 1990 بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وبخاصة بلدان المغرب العربي إلا أن أزمة لوكربي أدت إلى تعطيل الحوار بين دول المنتدى وبخاصة بعد فرض الحظر الدولي ضد ليبيا[157].

ويمكن إبراز أهم العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى إعتماد الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي:[158]

1- بروز فكرة "الدولة الحاجز"، بتعبير " **Ean Christophe Rufin** "، أو "الدولة المحورية" بتعبير "بول كيندي **Poul Kindi**، والتي هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال (حال المكسيك، دول جنوب البحر الأبيض المتوسط) لتشكل "تخوم"**Limes** ، تكون وظيفة هذه الدولة الحاجز أو المحورية إمتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل إلى قلعة الشمال، مقابل هذا تستفيد من بعض الامتيازات التي تساعدها على أداء هذا الدور ويمكن تحديد وتلخيص دور الدولة الحاجزة في كلمة واحدة وهي "ضمان استقرار الشمال" ومهما يكن حجم الدولة الحاجزة الجنوبية ومواردها وتاريخها ونظامها السياسي، فهي حين تلامس "التخم، Lime لا يقدر بثمن، ثروة لا تنفذ في مساهمتها في تملك شيئا حفظ أمن الشمال، وهو الشيء الذي يؤهلها للإنخراط في ترتيبات إقتصادية جغرافيا

2-إن إنطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط والتقدم الذي شهدته في مراحلها الأولى شجع دول الإتحاد الأوروبي على بلورة فكرة السياسة المتوسطية وسهل ترجمتها عمليا، حيث تعد العملية السلمية التي بدأت في أكتوبر 1991 الجسر الذي عبرت منه أوروبا بإتجاه الدعوة إلى إقامة إطار للتعاون المتوسطي يضم البلدان العربية وإسرائيل

2- إستعادة التوازن داخل الإتحاد الأوروبي حيث تمكنت ألمانيا بفضل قوتها الإقتصادية الهائلة من السيطرة على الاتحاد خاصة بعد أن نجحت في إقناع شركائها بضرورة توسيعه إلى بلدان أوروبا الشرقية

---

[157] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص194

[158] للمزيد أنظر: مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3 جامعة بسكرة، أكتوبر 2002، ص5

وكذلك: على الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص 195-198

وكذلك: خير الدين شمامة، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة، الجزائر، 2009، ص 340

والوسطى مما زادها قوة، لذا فإن اقتراح الشراكة الأورومتوسطية من قبل فرنسا بمساندة إيطاليا وإسبانيا يدخل ضمن رغبة هذه الأخيرة في إعطاء نفسها الوسائل الكفيلة بالتوازن مع التوسع الألماني، ذلك أن فرنسا لا يمكنها أن تستعمل كل ثقلها ولاسيما في أوروبا دون الروابط التي عقدتها وراء البحر خاصة نحو جنوبها.

3-خشية دول الإتحاد الأوروبي من تطورات أحداث الجزائر التي حصلت في منتصف التسعينات من القرن العشرين، ومن تنامي التيار الإسلامي في شمال إفريقيا، حيث باتت الدول الأوروبية الأخرى في الإتحاد تشارك فرنسا مخاوفها من قيام نظام إسلامي في الجزائر قد ينتهج سياسات معادية لأوروبا ويهدد مصالحها الإقتصادية في المنطقة

4-إزدياد حدة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ونتائجها السياسية على الأمن والإستقرار في جنوب وشرق المتوسط، وإنعكاس ذلك على أوروبا في شكل مباشر عبر الهجرة، وهذا ما دفع الأوروبيين إلى محاولة تشخيص المشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تعانيها الدول العربية، والتي يرجع سببها إلى التخلف والضعف في البنية الإقتصادية التي تشكل خطرا لتنامي الهجرة غير الشرعية أوروبا.

5-حاجة دول الإتحاد الأوروبي إلى فتح أسواق تجارية جديدة تستطيع من خلالها زيادة قدراتها التنافسية مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وبالتالي تعزيز مكانتها الدولية

6-أهمية ربط دول جنوب وشرق المتوسط بدول الإتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية

7-إيمان دول الإتحاد الأوروبي بأنه لا يمكن تفعيل البناء الأوروبي دون الأخذ بعين الإعتبار أهمية بناء جيرانها في شرق وجنوب المتوسط

وبالمقابل فإن دول الضفة الجنوبية هي الأخرى إنطلقت من ظروف معينة أجبرتها على الإستجابة للدخول في الشراكة الأورومتوسطية، تتلخص فيما يلي[159]:

1- تأثر العالم الثالث بإنهيار الإتحاد السوفيتي، حيث أدى زوال الحرب الباردة إلى جعل حصول الدول الجنوبية على مساعدات أو إستثمارات صعب جدا، وذلك لإتجاهها إلى دول أوروبا الشرقية والتي كانت

[159] لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، مرجع سابق، ص ص 13-14

إشتراكية بالأمس، لكنها أوروبية سابقا وحاضرا ناهيك عن تمتعها بهياكل أحسن ويد عاملة أكثر تأهيلاً فقد كان ما يستثمره الإتحاد الأوروبي في جنوب المتوسط لا يتجاوز 3% مقابل 35% بأوروبا الشرقية و30% بأسيا و30% بأمريكا اللاتينية

2- الخوف من التهميش، فالعالم كان يتجه نحو التكتل الإقتصادي، وبالتالي فإن دول الضفة الجنوبية بدأت تشعر بأنها إن لم تجد فضاء إقتصاديا ما، سيكون مآلها التهميش في ظل عولمة لا ترحم، وقد بدت لها الشراكة الأورومتوسطية أنسب تكتل لها نظرا للروابط التاريخية والثقافية والإقتصادية التي تجمع بين الضفتين.

4-أبعاد الشراكة الأورومتوسطية:

للشراكة الأورومتوسطية عدة أبعاد تستند على مستويات ثلاث سياسية وإقتصادية وأمنية:

1-البعد السياسي: على الرغم من أن فكرة صياغة مفهوم السياسة المتوسطية كانت شاخصة في عقلية القادة الأوروبيين منذ أن بدأوا يخطون خطواتهم الأولى نحو الإندماج الإقليمي وبناء أوروبا الموحدة سياسياً وإقتصادياً وأمنياً وعسكرياً، إلا أن ذلك لم يترجم إلى إطار مؤسسي واضح الأهداف والمعالم إلاّ في مطلع التسعينات، عندما أدركت أوروبا الموحدة بعد ماستريخت أنها بحاجة إلى إطار جديد من العلاقات بين ضفتي المتوسط[160].

لذلك رأت أوروبا نفسها بحاجة إلى فضاء تؤكد من خلاله حضورها الدولي الفاعل والمؤثر في تقرير مصير السياسات الإقليمية من أجل ضمان السلام والإستقرار في هذه المنطقة، حيث يبقى التصور الأوروبي خاضعاً للهاجس الأمني في ظل ضغط مخاطر عدم الإستقرار في الفضاء المتوسطي مهما كانت أسبابه[161]، حيث راهنت المجموعة الإقتصادية الأوروبية منذ بروزها كقوة إقتصادية على إرساء سياسة أوروبية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة بين الدول الأوروبية الغربية من جهة وبين ضفتي المتوسط من جهة أخرى وخاصة في مجال الأمن والتعاون.

[160] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007، ص ص 170-171

[161] فتح الله ولعلو، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1997، ص14

غير أن عدم تبلور رؤية جماعية للأمن والإستقرار في حوض المتوسط كان يصطدم بالعديد من العقبات يمكن إجمالها فيما يلي: [162]

1-عدم بلورة سياسة أوروبية واضحة إزاء هذه المسألة خاصة وأن هناك دولاً أوروبية غير متوسطية لا تهتم بهذا التوجه

2-إذا كان هناك إمكانية لعقد مؤتمر يجب أن يضم كل الدول المطلة على ضفتي المتوسط، وهذا لم يكن يحظى بموافقة الدول العربية التي رفضت إسرائيل وهذا ما لم توافق عليه المجموعة الأوروبية

3-كثافة الوجود العسكري في الحوض لقوى خارج الإقليم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأسطولها السادس والهيكل العسكري الجوي والبحري لحلف شمال الأطلسي

4-إحتواء حوض المتوسط للعديد من الأزمات والمشاكل التي مازالت عالقة دون حل كالنزاع الإسباني المغربي على سبتة ومليلية والمشكلة القبرصية والصراع العربي الصهيوني، ناهيك عن التوتر بين الدول العربية المتوسطية على قضايا ومسائل سياسية حالت دون إتفاقها على سياسات متجانسة.

بالمقابل قرر الإتحاد الأوروبي عام 1993 إعادة النظر في صيغ التعامل والإنطلاق نحو إستراتيجية التعاون السياسي والإقتصادي الشامل الأمر الذي دفع المجلس الأوروبي إلى المصادقة بإجتماعه في مدينة أسن الألمانية في ديسمبر 1994 على قرار أسس الشركة الجديدة بين دول معاهدة ماستريخت والبلدان المتوسطية الثالثة.

وقد أثمرت الإتصالات الدبلوماسية بين قادة دول الحوض إلى عقد المؤتمر في مدينة برشلونة الإسبانية ما بين 27-28 نوفمبر 1995 إستناداً إلى منطق معاهدة ماستريخت وتوازن علاقة أوروبا مع المتوسط وأوروبا الشرقية[163]، حيث أن الهدف السياسي الذي طمح في تحديد مكونات فضاء متوسطي ينفرد فيه

---

[162] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص173

[163] Fatah Allah oualalou, après Barcelone…le Maghreb est nécessaire, Casablanca, éditions toukbal, paris, lharmattan,1996, p15

الإتحاد الأوروبي بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية في وضع أسس السلام والإستقرار وإحترام القواعد الأساسية في ميدان حقوق الإنسان الديمقراطية والتسامح الديني والثقافي[164].

كما أكد المؤتمر في بيانه الختامي على:[165]

1-الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر الأبيض المتوسط والرغبة في إعطاء علاقات دوله المستقبلية البعد الجديد المؤسس على التعاون الشامل والوطيد

2-إدراكهم أن الرهانات السياسية والإقتصادية والإجتماعية الجديدة على الضفتين شكل تحديات مشتركة تدعو إلى التعاون والتنسيق الشامل

3-وفي ضوء ذلك قرروا من أجل علاقاتهم إطارا متعدد الأطراف ودائم، هذا الإطار مؤسس على روح الشراكة وإحترام الخصائص والقيم والمميزات الخاصة بكل الأطراف المشاركة

4-مؤكدين بأن المبادرة الأورو متوسطية ليس في نيتها أن تحل محل الأعمال والمبادرات الأخرى الموجه نحو تعزيز السلام والإستقرار والتنمية في المنطقة ولكنها تساهم في نجاحها

5-معتقدين أن الهدف الشامل يتركز على جعل حوض البحر الأبيض المتوسط منطقة للحوار، والتبادل والتعاون الذي يضمن السلام والإستقرار والرفاه وتعزيز الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان والتطور الإقتصادي والإجتماعي الدائم والمتوازن ومحاربة الفقر وتعزيز التنمية، وإقامة الحوار الأفضل ما بين الثقافات التي تشكل الأسس الجوهرية للشراكة

2-البعد الإقتصادي: يُعد الملف الإقتصادي والمالي من أهم الملفات التي ناقشها مؤتمر برشلونة، إضافة إلى مشروع بناء منطقة الرخاء المشترك، حيث أكد المشاركون على الأهمية المرتبطة بالتطور الإقتصادي

---

[164] الأطراف المشاركة في مؤتمر برشلونة إضافة إلى مجلس الإتحاد الأوروبي ممثلا بخافيير سولانا والمجلس الأوروبي: ألمانيا، الجزائر، النمسا، بلجيكا، قبرص، الدنمارك، مصر، إسبانيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، الأردن، لبنان، لوكسمبورغ، مالطا، المغرب، هولندا، البرتغال، بريطانيا، سوريا، السويد، تونس، تركيا، السلطة الفلسطينية

[165] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص175-176

والإجتماعي الدائم في إطار تحقيق هدفهم لبناء منطقة رخاء مشتركة، إلى جانب ذلك فقد حدد المشاركون الأهداف التالية:[166]

1-تسريع إيقاع التطور الإجتماعي الإقتصادي الدائم

2-تحسين شروط حياة السكان وزيادة مستوى الاستخدام وتقليل فجوات التطور في المنطقة الأورو متوسطية

3-تشجيع التعاون والإندماج الإقليمي

ومن أجل تنفيذ تلك الأهداف فإن المشاركين إتفقوا على تشييد الشراكة الإقتصادية والمالية والتي تتأسس على:[167]

1-إنشاء منطقة للتبادل الحر

2-الزيادة الجوهرية للمساعدة المالية من الإتحاد الأوروبي لشركائه

3-تنفيذ التعاون والإنتشار في مجالات معينة

3-البعد الأمني: يُعتبر هاجس الأمن والإستقرار السياسي من بين أهم الإعتبارات التي وضعها الأوروبيون في صياغة السياسة الأورو متوسطية في ضوء ماستريخت حيق جاء البيان الختامي مكرسا قناعة المشاركين فيه بأن السلام والإستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط تشكل مكسبا مشتركاً يتعهدون بتشجيعه وتوطيده بكل الوسائل ومن أجل ذلك يوافق المشاركون على إجراء حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على إحترام المبادئ الجوهرية للقانون الدولي ويعاودون التأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجال الإستقرار الداخلي والخارجي[168].

وفي هذا الإطار فإنهم ملتزمون من خلال إعلان المبادئ على ما يلي:[169]

[166] La conférence euro-mediterran une de Barcelone et les enjeux du nouveau partenariat Maroc européen, série tables rondes de l.a.e.m., rabat. Avril,1996, p132
[167] Ibid.p132
[168]ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص178
[169]نفس المرجع، ص178-179

1-التصرف طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك بالإلتزامات الناتجة عن القانون الدولي ولاسيما تلك الناجمة عن الوسائل الإقليمية والدولية الذي هم أعضاء فيها

2-تطوير وضع القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية من خلال الإعتراف في هذا المجال بحق كل واحد منهم بالإختيار في تطوير نظامه السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والقانوني

3-إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعلية والشرعية لهذه الحقوق والحريات

4-مراعاة تبادل المعلومات من خلال الحوار بين الأطراف المشاركة حول القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعنصرية

5-العمل على إحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم وتشجيع التسامح ما بين المجموعات المختلفة ومحاربة مظاهر العنف والعنصرية ويشدد المشاركون على أهمية المعلومات الكاملة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

6-إحترام سيادتهم المتساوية وكذلك قوانينهم في سيادتهم وتنفيذ الإلتزامات بثقة والإضطلاع بها طبقا للقانون الدولي

7-إحترام المساواة في قانون الشعوب وحقهم في التمتع بها، والعمل بموجبها في كل لحظة طبقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الدائمة للقانون الدولي

8-معارضة كل تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية لأي طرف إنسجاماً مع قواعد القانون الدولي

9-إحترام السيادة الإقليمية ووحدة كل الدول المشاركة

10-تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية ودعوة كل المشاركين لرفض التهديد أو إستخدام القوة ضد السيادة الإقليمية لدولة أخرى، ومن ضمنها الإستيلاء بالقوة على الأرض وإعادة تأكيد حق إستخدام السيادة من خلال الوسائل الشرعية طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي

11-تعزيز التعاون من أجل محاربة الإرهاب وإحتوائه ولاسيما من خلال التصديق والتطبيق للوسائل الدولية التي تم التوقيع عليها

12-العمل جماعيا ضد إتساع وإنتشار الجريمة المنظمة ومكافحة الإرهاب المخدرات في كل مجالاتها

13-تشجيع الأمن الإقليمي وما يتطلبه ذلك من عمل لأجل عدم الإنتشار النووي والكيماوي والبيولوجي

5-تطور العلاقات الأورومتوسطية من التعاون إلى الشراكة:

شهد عقد التسعينات بروز التكتلات الكبرى ومنها الاتحاد الأوربي، أمريكا الشمالية(نافتا)، إتفاقية جنوب شرق أسيا(**ASEAN**)، وبحكم المعطيات الإقتصادية العالمية تقلص دور الدولة القطرية وأصبح مسار التكتلات الإقليمية والجهوية سلوكاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية، وعليه بدأ التفكير في إقامة تعاون أورو متوسطي يجمع ضفتي المتوسط، فكانت بداية فكرة الشراكة الأورو متوسطية مع الإقتصادي الفرنسي الراحل "**فرنسوا بيرو**" في نهاية السبعينات من القرن الماضي حين تحدث عن ضرورة تحويل البحر المتوسط إلى بحيرة للتنمية والسلام[170].

ومن أجل إيفاء مسار العلاقات الأورومتوسطية بجميع مراحلها عبر مختلف الحقب الزمنية سنعتمد على تقسيمها إلى مرحلتين:

أ-المرحلة الأولى: التعاون الأورومتوسطي في الفترة الممتدة من (1963 – 1994): تحددت علاقات التعاون والشراكة بداية من خلال السياسة المتوسطية للمجموعة الأوربية وذلك إستجابة للظروف والمستجدات الدولية خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، ويمكن حصر تلك السياسات في ثلاث مراحل هي:

1-السياسة المتوسطية للمجموعة الإقتصادية الأوروبية (السياسة المتوسطية الجزئية 1969- 1973):

شملت هذه السياسة الفترة الممتدة من (1969 – 1973) وتحددت منذ إتفاقية روما، عن طريق العلاقات الخاصة التي ربطت فرنسا بمستعمراتها القديمة في منطقة المغرب العربي، ومن بين أهم العوامل الأساسية

---

170 محمد خليل أربيع، مشروع الشراكة الأورو- متوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي (1991-1999)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، كلية الآداب، دراسات الشرق الأوسط، 2010، ص2

التي دفعت الدول الأوروبية خاصة فرنسا لإعادة تصميم علاقاتها مع بلدان جنوب المتوسط وخاصة الدول المغاربية[171].

تُعتبر هذه المرحلة بداية التعاون بين المجموعة الأوربية من جهة، والضفة الجنوبية لحوض البحر المتوسط من جهة ثانية، وكان هدف السياسة المتوسطية هو عقد إتفاقيات تربط هذه البلدان بدول الجماعة، بعض هذه الإتفاقيات يقوم على قوائم من السلع والبضائع بين هذه الدول والجماعة تسري عليها السياسة التفضيلية، وبعضها الأخر يسعى لإقامة منطقة تجارة حرة بين هذه الدول يمكن لأي دولة الإنتساب إلى الجماعة، وهي حالة من حالات العلاقات الوثيقة التي تتعدى المعاملات التفضيلية[172].

2-السياسة المتوسطية الشاملة (1972 - 1988): أسست السياسة المتوسطية الشاملة[173] على أساس إقتصادي، تميزت هذه السياسة بتوسيع مجال الإتفاقيات بين المجموعة الأوروبية ودول المتوسط من جانبين، سواء من حيث عدد الدول بدءا بإسرائيل 1975 أو من حيث مجالات التعاون فنجد أنها شملت، المبادلات التجارية، التعاون المالي والتقني، التعاون في مجال اليد العاملة، وفي المجال المؤسساتي[174].

كما تقترح السياسة المتوسطية الشاملة مجموعة من الإتفاقيات الدورية في إطار مجلس تعاون وتحت هذا الأخير لجنة تعاون، ويشكل الجانب التجاري أيضا حجر الزاوية فيها، فقد سمحت دول المجموعة الأوربية بإدخال منتوجات الدول المتوسطية بشكل حر إلى السوق الأوربية، أما فيما يتعلق بالجانب المالي فتقترح البروتوكولات المالية منح المساعدات والقروض لتمويل مشاريع التنمية في مختلف

[171] مصطفى بخوش، البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996، ص 77

[172] عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية وتجربة التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص209

[173] تم تبني هذه السياسة في قمة باريس 19 اكتوبر 1972 لتشمل كل الدول المشاطئة مباشرة للبحر الأبيض المتوسط والأردن، مع إستثناء تركيا واليونان، فمن حيث عدد الدول نجدها شملت ثمانية دول، منها سبعة دول عربية، ثلاثة دول من المغرب العربي (تونس، المغرب، الجزائر)، وأربعة دول من المشرق العربي (مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، ودولة يوغسلافيا.

[174] Khader Bechara, Le Partenariat Euro-Méditerranéen Après La Conférence De Barcelone(Paris, l'armathan, 1997), p31.

القطاعات، وتأتي هذه المبالغ في ميزانيات دول المجموعة وقروض البنك الدولي للإستثمار BEI وفق شروط السوق أو مدعومة أحيانا من مصادر الموازنات[175].

ب- السياسة المتوسطية المتجددة (1988 – 1995):

عملت الدول الأوروبية على تجديد السياسة المتوسطية نظراً لعدم تحقيق السياسة الشاملة للأهداف المرجوة منها والأهداف التنموية، والتي جاءت تهدف بالدرجة الأولى إلى تمتين الروابط بين الدول المتوسطية عن طريق زيادة حجم المساعدات من خلال البروتوكول المالي الرابع، وكذا تحسين شروط الدخول للسوق الأوروبية المشتركة أمام السلع الزراعية والصناعية لدول الجنوب، إضافة لمشاريع تتعلق بالبيئة والبحث وبرامج التعاون اللاّمركزي[176].

كما تشمل تعديل في نظام المبادلات التجارية (فتح متواضع للسوق المشتركة في وجه البضائع المتوسطية)، وإدخال محورين جديدين للتعاون الأورو- متوسطي هما: البيئة ومساعدة الإصلاحات الإقتصادية، وقد ظهر بعد جديد في السياسة المتوسطية المتجددة تمثل في" التعاون الأفقي اللاّمركزي ويتم تمويله عن طريق قروض الميزانية لصالح مؤسسات الدول الأعضاء أو الدول المتوسطية الأخرى مجتمعة في شبكات تعاون، ولكن نظراً للصعوبات المالية الداخلية علّقت اللجنة الأوروبية تنفيذ هذا التعاون[177].

المرحلة الثانية-التعاون الأورومتوسطي بين الفترة الممتدة (1995 - 2008):

بعد تعطل مسيرة الحوار الأوروبي المتوسطي من خلال المبادرات التي سبقت مرحلة 1995، وبعد تطور الجماعة الأوروبية، وتحولها إلى الإتحاد الأوروبي وفق نصوص إتفاقية ماستريخت لسنة 1992، أخذ هذا الأخير يعيد النظر في سياسته إتجاه جواره المتوسطي الجنوبي، وهذا ما أخذ في التبلور الفعلي إنطلاقاً من قمة لشبونة للمجلس الأوروبي في جوان 1992.

[175] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص79

[176] لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، مرجع سابق، ص18

[177] خلفة نصير، إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على مسارات الدمقرطة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011- 2012، ص43

1-مؤتمر برشلونة وسياسة الشراكة الأورومتوسطية: يُعد المؤتمر الأوروبي المتوسطي الذي عقد في مدينة برشلونة الإسبانية في نوفمبر 1995 للجهود الأوروبية تتويجا الفرنسية بشكل خاص الساعية لإعادة صياغة الدور السياسي الإقتصادي الأوروبي في المنطقة، حيث شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية، من بينها ثماني دول عربية (لبنان، مصر ، الأردن، السلطة الفلسطينية، سوريا، المغرب، الجزائر، تونس)، فضلاً عن قبرص، تركيا، مالطا، إسرائيل) ، بالإضافة إلى الدول الخمس عشرة التي كان يتألف منها الإتحاد الأوروبي أنداك.

كما تمكنت الدول الأوروبية في مؤتمر برشلونة وضع الركائز الأساسية لسياستها المتوسطية الجديدة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة والتي تشكل إمتداداً للحوار الأوروبي العربي الذي إنطلق في سبعينات القرن العشرين، حيث تمت الموافقة على إتخاذ قرارات تؤسس لإقامة شراكة أورو متوسطية من خلال تعزيز الحوار السياسي وتحقيق التعاون الإقتصادي والمالي والأمني مع الإهتمام بالعلاقات الثقافية[178].

كما وافق المشاركون في مؤتمر برشلونة على إقامة شراكة شاملة بين المشاركين عبر حوار سياسي منتظم وتنمية التعاون الإقتصادي والمالي، وتركيز أكبر على قيمة الأبعاد الإجتماعية والثقافية والإنسانية، حيث إرتكزت على تحقيق ثلاثة مستويات من الشراكة[179]:

أ-الشراكة السياسية والأمنية

ب-الشراكة الإقتصادية والمالية

ج-الشراكة الإجتماعية والثقافية

6-آليات الشراكة الأورو متوسطية ودورها في مجابهة التهديدات الأمنية في منطقة المتوسط:

لقد كان للتهديدات الأمنية دور كبير في تبني دول الإتحاد الأوربي للشراكة الأورومتوسطية وضرورة بلورة مقاربة شاملة في المنطقة المتوسطية ككل ومنطقة جنوب المتوسط بصفة خاصة، فإنعكاس تلك التغيرات وخاصة صعود تيار الإسلام السياسي، الإنفجار الديمغرافي، الأزمات الإقتصادية، إزدياد العوامل المشجعة للهجرة غير الشرعية، هذا من جهة ومن جهة ثانية هناك فرص لدور أوروبي في

[178]علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص 193

[179] نفس المرجع، ص202

المشرق من خلال التحولات الهيكلية التي تحملها عملية السلام في الصراع العربي الإسرائيلي، وكان منطلق أوروبا في ذلك أن المطلوب المساهمة في تصدير الحلول كبديل عن إستيراد المشاكل[180].

كل هذا جعل أوروبا تُغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط وتجاه جيرانها من جنوب وشرق الحوض المتوسط، حيث أصبحت تنظر إلى هذه الدول على أنها دول شريكة، وهو ما حدث فعلاً عندما أعلن على ميلاد شراكة أورو متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتُوّج بمجموعة من الآليات والميكانيزمات السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية.

أ-الشراكة السياسية والأمنية:

ترتكز الشراكة السياسية والأمنية على مبدأ تحقيق الأمن والإستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز التعاون فيما بينها وعلى مواصلة الحوار السياسي وإحترام مبادئ القانون الدولي وأكدت على ضرورة الإستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة[181].

كما يهدف المحور السياسي والأمني لندوة برشلونة لإقامة منطقة أمن وإستقرار في المتوسط، من خلال التركيز على تحديد سلسلة إجراءات لبناء الثقة والأمن والمستمدة من تجربة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (**CSCE**)، وبإعتبار أن هذه الإجراءات أحد المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد[182].

كما تم الإشارة من خلال هذه السلة إلى الإنشغالات الأمنية الأوروبية بالدرجة الأولى بالتشديد على وجوب ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من الإنتشار النووي الكيميائي والبيولوجي **NBC** عبر الإنضمام إلى المنظومات الدولية والإقليمية للحد من الإنتشار وتحديد الترسانات العسكرية ونزع السلاح،

---

[180]نصير خلفة، الشراكة الأورو متوسطية كإستراتيجية إستباقية وقائية في مجابهة التهديدات الأمنية، في: توفيق بوستي(محرر)، الأمن في المتوسط: الإشكاليات النظرية والقضايا الإستراتيجية، الجزء الثاني، الأكاديمية للنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، جانفي 2022، ص506

[181]علي الحاج، مرجع سابق، ص ص 204-205

[182]عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص193

إضافة إلى إحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، كما تم الإنتقال من فكرة تطبيق إجراءات بناء الثقة **(CBMs)** كمبادرة الحد من إنتشار الأسلحة وتقييدها.

فضلاً عن إجراءات بناء الشراكة **(PBMs)** كقاعدة لإشتراك مفهوم أمن أكثر شمولاً، وتشمل تدابير إضافية تتمثل في التعاون بين مصالح الحماية المدنية لإدارة الكوارث الطبيعية، إتفاقيات وملتقيات لمكافحة الإرهاب، كما يتم تمويل هذه الإجراءات من طرف برنامج ميدا **MEDA** وهي إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الناعم، نظراً لإنعكاسات عملية السلام في الشرق الأوسط **MEPP** على مسار برشلونة، حيث يتعذر بناء إجراءات لمخاطبة مسائل الأمن الصلب أي تدابير عسكرية المحتوى دون إحراز تقدم في العملية السلمية والتوصل إلى إتفاقيات سلام دائم[183].

وإنسجاماً مع هذه المبادئ تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي:[184]

1–العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك وفق الإلتزامات التي يمليها القانون الدولي

2–تطوير حكم القانون والأليات الديمقراطية داخل النظام السياسي، مع الإعتراف بحق كل من الشعوب بإختيار نظامه السياسي والإجتماعي والثقافي والإقتصادي والعدلي الخاص وتطويره بحرية

3–إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان ممارستها فعلياً وشرعياً بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية وحرية التفكير والمعتقد والدين فردياً وجماعياً دون أي تمييز على أساس العرق والجنسية واللغة والدين والجنس

4–إيلاء تبادل المعلومات بإهتمام كبير عبر الحوار بين كل الفرقاء حول المسائل المختصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعنصرية وكره الأجانب

5–إحترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية وضمانها وتشجيع التسامح بين المجموعات المتباينة في المجتمع ومكافحة مظاهر التعصب وخصوصا العنصرية وكره الأجانب

---

[183] جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011، ص106

[184] Euro-mediterranean partnership/Barcelona declaration, European commission, publications conference, Barcelona,27-28 november 1995, pp2-3

6-إحترام المساواة المطلقة لدى المتوسطيين من خلال الحقوق اللاّزمة لسيادتهم والوفاء بتعهداتهم

7-إحترام حقوق الشعوب المتساوية وحق الشعوب في تقرير مصيرها والعمل دوماً وفق أهداف ميثاق الأمم المتحدة وأعراف القانون الدولي

8-الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء وفقا لأحكام القانون الدولي

9-إحترام وحدة أراضي كل شريك

10-تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب

11-تسوية الخلافات سلمياً والإمتناع عن التهديد أو إستعمال القوة أو السيطرة على أراضي شريك أخر

12-تعزيز الأمن الإقليمي ومنع إستعمال وإنتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والانضمام إلى مجموعة الأنظمة الدولية والإقليمية الخاصة بعدم إنتشار الأسلحة النووية وإلى معاهدات مراقبة التسلح ونزع السلاح وعدم إنتشاره.

من ناحية أخرى، يظهر أن المحور السياسي الأمني في إتفاقية برشلونة يعتبر من أهم وأخطر محاور الشراكة الأورو- متوسطية ويدخل ضمنه قضية الديمقراطية وقضية الإرهاب الدولي حيث حاول هذا المحور معالجتها في ضوء مجموعة من الإتجاهات وهي:[185]

أ- ضرورة الإتفاق بين جميع الدول المشاركة على تدعيم الديمقراطية والحقوق في الحريات الأساسية وإحترام التنوع والإختلاف ومحاربة جميع أشكال التعصب والعنصرية، مع التأكيد على حرية الدول الأعضاء في إختيار الشكل الذي بلائم ثقافتها.

ب-ضرورة تقوية أواصر التعاون بين المجتمع المدني في الإتحاد الأوروبي وشركائه المتوسطيين، ولقد تقبل الإتحاد الأوروبي مطالب دول الجنوب، بأن يكون لكل دولة الحق في إختيار نظمها السياسية والإجتماعية والثقافية والاقتصادية والقضائية

[185] محمد خليل أربيع، مشروع الشراكة الأورو- متوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي (1991-1999)، مرجع سابق، ص72

ت–تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الأمن، وهي تلك المجالات التي تتمتع بالتوافق العام بين كافة محاور الشراكة ولا تتعلق بالمشكلات السياسية والأمنية المباشرة، مثل مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، وجميع أشكال تهريب المخدرات.

ث–التنسيق في مشكلات الأمن الإقليمي من خلال إحترام سيادة الدول الأعضاء والحفاظ على سلامتها الإقليمية والإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، والحرص على حل المنازعات بالطرق السلمية، والإمتناع عن إستخدام القوة لتهديد السلامة الإقليمية للدول الأعضاء، بما يشمل ذلك من ضم الأراضي بالقوة

ج–تقوية العلاقات بين دول المنطقة، والإتفاق على تقليل ضغوط الهجرة، وضمان حماية حقوق المهاجرين بصورة شرعية، وتبني سياسة تعاونية ثنائية بهدف مواجهة خطر الهجرة غير الشرعية.

ب–الآليات الإقتصادية والمالية: شكل الجانب الإقتصادي والمالي الركيزة الأساسية لإنجاح إستراتيجية الشراكة الأورو متوسطية، هذا الجانب الذي يقوم على أو يهدف إلى إحداث تداخل ما بين إقتصاديات دول جنوب المتوسط وبين دول المجموعة الأوروبية في مجال إقتصادي أوسع[186].

وفي هذا الإطار تعهدت دول الشراكة الأورو– متوسطية ومن خلال مشروع برشلونة إلى المساهمة في تنمية دول جنوب المتوسط ومساعدتها على تجاوز مشكلاتها الإقتصادية، والسعي نحو إنفتاح هذه الإقتصاديات وتشجيع التبادل بين دول الجنوب فيما بعضها، وليس فقط بين دول الشمال والجنوب، ولعل أهم الأهداف التي كانت ترمي إليها الإتفاقية من الناحية الإقتصادية ما يلي:[187]

1. إقامة منطقة إقتصادية مزدهرة، والتأكيد على ضرورة خلق تنمية إقتصادية متكاملة في حوض البحر الأبيض المتوسط.
2. زيادة التعاون الإقتصادي والمالي من خلال الإستثمارات الخارجية.

[186] Martine Poincelet et Marc Papimuhi, L’analyse des flux marchandises en méditerranée lieu de transition ou d’échanges ? (Paris : Edition Publisud, 1996), PP 756-757.

[187] عبد المؤمن مجذوب، طبيعة العلاقات الأورو متوسطية: المفاهيم، الدلالات، المحددات" مجلة تحولات، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الإفتتاحي، جانفي 2018، ص ص132–133

3. تحسين المستوى المعيشي للسكان، وخفض الفوارق الإقتصادية والتنموية بين البلدان الأوروبية ودول جنوب المتوسط.

4. تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الإقتصادي بين دول المنطقة خاصة في مجال سياسات الطاقة.

5. زيادة المساعدات المالية الأوروبية للشركاء المتوسطيين..

كما تهدف الشراكة الأورو متوسطية إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي، وذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية، كما ستسهم هذه الشراكة في تحقيق الإزدهار الإقتصادي لبلدان المنطقة من خلال:[188]

-إندماجها مع أهم قوة إقتصادية في المنطقة الإتحاد الأوروبي

-تأقلمها مع المنافسة العالمية وقوانين التجارة العالمية

-الدخول إلى منظمة التجارة الدولية كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحدة تجعلها قادرة على التأثير في مجريات التبادل التجاري الدولي

-الإنتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الإقتصادية الضرورية

-الإنتفاع بالإنجازات المستخلصة من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وبصفة خاصة فيما يخص بالإستثمارات الأجنبية

وهذا يتطلب تسريع في النمو الإقتصادي والإجتماعي وتأمين سبل ديمومته فضلاً عن تحسين مستوى المعيشة بتضييق الفروقات الإجتماعية ودعم التعاون والتكامل الإقليمي من خلال إقامة شراكة ترتكز على أساس فكرة السوق أو ما يسمى بأسواق رأس المال وضمن أليات هي:[189]

1-عصرنة الهياكل الإقتصادية والإجتماعية لبلدان جنوب وشرق المتوسط

2-عصرنة القطاع الخاص وتنمية البيئة القانونية والإدارية

---

[188] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص208

[189] Euro-mediterranean partnership/Barcelona declaration, pp4-6

3-تأمين الإنتقال الحر للمنتوجات المصنعة

4-تحرير الخدمات وحركة الرساميل وفقا لمقتضيات منطقة التجارة الحرة

كما إتفقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على مجموعة من القواعد الإقتصادية التي ترتكز عليها منطقة التجارة الحرة وأهمها:[190]

1-توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ

2-توحيد قواعد حماية الملكية الفردية

3-إعتماد وسائل المنافسة المتكافئة

ويُعتبر برنامج ميدا **Meda** المتبني في جويلية 1996 الوثيقة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي من أجل تطبيق مشروع الشراكة، ويتضمن هذا البرنامج شروط تسيير الشراكة حيث يحل محل القوانين المعمول بها، والمقررة في البروتوكولات المالية المبرمة مع كل من الشركاء المتوسطيين في السياسات السابقة.

ولقد تم طرح هذا البرنامج في إطار تشجيع الإتحاد الأوروبي للإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط من أجل إقامة منطقة تبادل حر في حدود سنة 2010 ولتسيير المساعدات التي تبلغ قيمتها 3.345 مليار أورو والتي تغطي الفترة الممتدة من 1996-1999.

كما يحدد هذا البرنامج أسس المساعدات المالية التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لدول حوض المتوسط وتحديد الأعمال التي تمول وطرق تمويلها والشروط الواجب إستكمالها للحصول على التمويل، ويمكن التمييز بين محورين أساسيين في إعداد هذا البرنامج:[191]

-برنامج يدعم التحول الإقتصادي ويهدف إلى تأهيل القطاع الخاص وإلى متابعة الإصلاحات

-تمويل أعمال خاصة في المجالات التي تسمح للمستفيدين من ضمان توازن إجتماعي إقتصادي

[190] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص209

[191] لامية زكري، الشراكة الأورو متوسطية: جوانبها، أهدافها، وألياتها، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018، ص95

ولقد خصص برنامج **ميدا1** لتمويل أربع أنواع من العمليات هي:[192]

1–التصحيح الهيكلي لإقتصاديات الدول المتوسطية بنسبة 14%

2–التحول الإقتصادي وتطوير القطاع الخاص بنسبة 27%

3–التنمية الريفية وقطاع الصحة والتعليم بنسبة 45 %

وتجدر الإشارة أنه وكإستمرارية لبرنامج ميدا 2 ليخصص ما قيمته 35.5 مليار أورو للفترة الممتدة ما بين 2000–2006

ج–الأليات الإجتماعية والثقافية والإنسانية: إن جل سياسات التنمية التي اتبعت في دول جنوب المتوسط لم تستطع تحقيق الأهداف المرسومة لها، وهو ما إنعكس سلباً على الوضع الإقتصادي والإجتماعي لهذه الدول، حيث أصبح هذا الوضع يشكل واحد من أهم العقبات التي تواجه الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن وثيقة برشلونة خصصت محوراً كاملاً لهذا الجانب، ومنها بناء منطقة للتبادل الحر التي تطرح كعلاج للمشاكل الإقتصادية التي تعيشها دول الضفة الجنوبية، فالإتحاد الأوروبي يسعى من خلال بناء فضاء أورو متوسطي إلى تجنب ظاهرة الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي في الغالب مصدرها المشاكل الإجتماعية والإقتصادية، وبالتالي توفرها يؤدي إلى تصديرها إلى الدول الأوربية[193]

وفي هذا الإطار جاء المحور الثالث لوثيقة برشلونة تحت عنوان الشراكة في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية : تنمية الموارد البشرية، وتشجيع التفاهم والتبادل بين الثقافات والمجموعات المدنية، لقد أقر المشاركون في هذا المحور على أن الثقافة والحضارة على جانبي البحر المتوسط، والحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية والعلمية، والتكنولوجية تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب، والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم، وعليه يؤكد المشاركون على ويوافقون على إقامة شراكة بينهم في المجالات الإجتماعية والثقافية والإنسانية[194].

[192] لامية زكري، الشراكة الأورو متوسطية: جوانبها، أهدافها، وألياتها، مرجع سابق، ص95

[193] نصير خلفة، الشراكة الأورو متوسطية كإستراتيجية إستباقية وقائية في مجابهة التهديدات الأمنية، مرجع سابق، ص517

[194]لامية زكري، الشراكة الأورو متوسطية: جوانبها، أهدافها، وألياتها، مرجع سابق، ص96

كما تهدف الشراكة الإجتماعية والثقافية والإنسانية إلى تقريب الشعوب بعضها من بعض، وإلى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، وهي تقوم على الأسس والمرتكزات التالية:[195]

1-إقامة حوار متزن يقوم على أساس إحترام الثقافات والأديان

2-التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة

3-إحترام الحقوق الإجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية

4-إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الإجتماعية

5-تركيز الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية والسياسية وإطلاق الحريات لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع

6-تأمين الرعاية الصحية والإجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين وتسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية

7-تنظيم الهجرة الخفية بإتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الإجتماعية والإنسانية

8-تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف

9-التعاون الشامل في مكافحة تفشي المخدرات والجريمة، فضلاً عن التعصب ضد الأجانب وعدم التسامح الذي يقضي على الإستقرار في المجتمع المدني.

6-الأثار السلبية للشراكة الأورومتوسطية على دول الضفة الجنوبية للمتوسط:

إذا كانت لدول الإتحاد الأوروبي أهدافها العلنية من إنعقاد مؤتمر برشلونة ومن بينها البحث عن دور أوروبا السياسي والإقتصادي، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها من خلال تحقيق شراكة جديدة، ومحاربة الإتجاهات الأصولية والحد من الهجرة غير الشرعية، فإن لإسرائيل أهدافها العلنية والسرية وهي

[195] علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص211

الرابح من الدخول في مشروع الشراكة الأورو متوسطية، بالمقابل تنطوي الشراكة الأورو متوسطية في المنطقة العربية على عدد من الأثار السلبية يمكن إجمالها فيما يلي:[196]

1–إن محاولة تطبيع العلاقات بين البلدان العربية وإسرائيل من خلال الشراكة التي يطمح لها الإتحاد الأوروبي إلى تحقيقها بينه وبين بلدان المنطقة المتوسطية، قد تؤدي إلى تعريض الأمة العربية لعدد من الإضطرابات والأخطار الإسرائيلية التوسعية

2–قد تسهم في إحكام ربط السوق العربية بالسوق الرأسمالية، وتقويض بعض المكتسبات التي حققتها الإقتصاديات العربية في بناء بعض القطاعات الإنتاجية إضافة إلى خلق علاقة إقتصادية ثلاثية الإضطلاع ما بين أوروبا وإسرائيل والعرب

3–أن تكون إسرائيل دولة مقبولة في المنطقة وقابلة للتعايش الطبيعي مع جيرانها، وإستبدال العلاقة العدائية بعلاقات إقتصادية وتجارية وثقافية

4–إعادة التكوين السياسي للمنطقة بحيث يتكرس لها مفهوم سياسي جديد يؤدي إلى طمس وتغييب الهوية العربية، وإلى تسيير بعض البلدان العربية في الفلك الأوروبي

5–التمايز في عقد إتفاقات الشراكة ما بين البلدان العربية وإسرائيل، حيث يمنح هذا الإتفاق إسرائيل مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة

6–قد تؤدي الشراكة إلى تعطيل إمكانية قيام وحدة إقتصادية عربية تدريجية، جزئيا أو كليا تعطى من خلالها البلدان العربية الأعضاء معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء فيه

---

[196] للمزيد أنظر: علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص250-252

وكذلك: جلال أحمد أمين، مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية، المستقبل العربي، العدد178، ديسمبر 1993، ص42

وكذلك: محمد الأطرش، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد210، أوت 1996، ص18

7-إن أثار منطقة التجارة الحرة المقترح إنشاؤها عام 2010 من خلال مشروع الشراكة لها إنعكاسات على الصناعات التحويلية العربية القائمة، وعلى مقدرة العرب في المستقبل على إقامة صناعات متقدمة غير موجودة في الوقت الراهن

8-قد تؤدي منطقة التجارة الحرة إلى إستفحال البطالة في الأقطار العربية المتوسطية عبر الأثر السلبي في أغلب الصناعات التحويلية العربية القائمة وعبر المزيد من الحرية الإقتصادية الداخلية

9-تقوم الشراكة على الإنتقاء وعدم التكافؤ فهي تميز بين حرية تبادل السلع وحرية إنتقال الأشخاص، فتزيل الحواجز أمام الأولى وتضعها أمام الثانية خوفا من المهاجرين

10-تدين أغلب التيارات القومية العربية المشروع المتوسطي وتعتبره تجاوزا لإطار جامعة الدول العربية، ويتعامل مع بعض البلدان العربية وخاصة المتوسطية، وبالتالي فهو يقوم بتقسيمها إلى مجموعات

ثالثاً-الإستراتيجية الأوروبية الجديدة في حوض المتوسط على ضوء منتدى 5+5:

إن فكرة إنشاء مشروع للتعاون غرب المتوسط تعود إلى الثمانينات، ولقد ظل هذا المشروع فكرة قائمة بدت واعدة في فترة الحماس لإتحاد المغرب العربي، إلاّ أنها إنتكست بعد قرار تجميده، حيث عرف مسار التعاون بين بلدان غرب المتوسط والذي أطلق عليه منتدى أو حوار 5+5 إنطلاقته في الإجتماع الوزاري المنعقد بروما في 10 أكتوبر 1990.

والذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي وضمت هذه المبادرة عشر دول منها الخمس دول المغاربية التي تُمثل الضفة الجنوبية للمتوسط وهي: تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، والخمس الدول الأوروبية وهي: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا، مالطا، ويُعبّر هذا المسار الذي يُعرف بمنتدى 5+5 عن محاولات التنسيق والحوار ما بين دول غرب المنطقة[197] .

وقد ظهرت بوادر هذه العلاقة سنة 1983 عندما طرح الرئيس الفرنسي السابق ميتران خلال زيارته للرباط مبادرة لإنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب، الجزائر، تونس،

[197] رتيبة برد، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5، رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص150

إيطاليا، فرنسا وإسبانيا إلاّ أن الدول المغاربية رفضت هذه المبادرة لإستبعادها بعض الدول كليبيا ومالطا ولتجاهلها الصراع العربي الإسرائيلي، لكن هذه المبادرة تم إحياؤها في نهاية الثمانينات لتتوج بعقد إجتماع روما 1990.

وقد كان الإجتماع الوزاري الثاني لها في العاصمة الجزائرية في أكتوبر 1991، والذي تمخض عنه إعلان الجزائر الذي تنص نقطته السابعة على تمسك الدول المشاركة بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وكذلك عدم اللجوء إلى القوة وإعتماد الحل السلمي للخلافات وإحترام السيادة الوطنية والوحدة الجغرافية للدول المعنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، لكن سرعان ما توقفت هذه المبادرة بسبب أزمة لوكربي بين الدول الغربية وليبيا، وألغي الإجتماع المزمع عقده بتونس في العام الموالي، وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة، إلاّ أنه في مجال الأمن الداخلي لم يفقد إطار غرب المتوسط معناه، حيث أنشأ مجلس وزراء داخلية دول غرب المتوسط بإستثناء ليبيا[198].

ولكن بعد عشرية كاملة من غياب الإتصال والحوار في غرب المتوسط في إطار 5+5 بإستثناء بعض اللقاءات التي تواصلت منذ 1995 وخصّت الداخلية والتربية والنقل، وعلى هامش الندوة الأورومتوسطية بمدينة شتوتغارت"**Stuttgart**" بألمانيا في أفريل 1999، إقترحت تونس إعادة بعث مجموعة 5+5، نظمت البرتغال في العاصمة لشبونة لقاءً لوزراء الخارجية يومي 25 و26 جانفي 2001 للنظر في نتائج الإجتماع التحضيري المنعقد بتونس يومي 15 و16 جانفي 2001، فكان إجتماع لشبونة يُعد الثالث لوزراء الخارجية بعد لقائي روما 1990 والجزائر 1991.

وفي إجتماع لشبونة تمت المصادقة على نتائج الإجتماع التحضيري المنعقد في تونس ثمن وزراء خارجية المجموعة أهمية إعادة بعث الحوار، والحفاظ على اللقاءات الدورية بالتناوب بين الدول المغاربية ودول القوس اللاّتيني، لمواصلة الحوار السياسي غير الرسمي حول المسائل الكبرى، كالأمن والإستقرار والإقتصاد والإندماج المغاربي والتبادل الإنساني، بعيداً عن خلق منافسة مع مسار برشلونة، وإيجاد صيغ

[198] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص99-100

معالجة مختلفة للمسائل المتعلقة بليبيا وموريتانيا، وأكد الوزراء على أهمية التضامن بين بلدان المجموعة، لمواجهة التهديدات الأمنية والتحديات الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن العولمة[199].

بالمقابل عقد الإجتماع الرابع لوزراء الخارجية في يومي 29 و30 ماي 2002 أي الثاني بعد إعادة بعث مسار المجموعة من جديد طرحت فيه مواضيع الأمن والإستقرار في المتوسط الغربي، والنزاع في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب الدولي، والإندماج الإقتصادي المغاربي، تحديات العولمة والإستثمار في الدول المغاربية، ومسائل الهجرة وحوار الثقافات، أما الإجتماع الخامس لوزراء الخارجية فعقد بسانت ماكسيم بفرنسا وفيه تم التأكيد على مواصلة الحوار واللقاءات المتعددة الخاصة بالمسائل المشتركة، والتأكيد على ضرورة إقامة إندماج إقتصادي مغاربي مثمر، برفع مستوى التعاون ما بين الدول المغاربية مقابل الحصول على تعاون مدعم من طرف الإتحاد الأوروبي[200].

أ-محاور التعاون الإقليمي غرب المتوسط في ظل منتدى 5+5:

يعمل منتدى 5+5 على معالجة عدة قضايا يمكن إجمالها فيما يلي:

1-ملف الهجرة:

تعد من أهم القضايا المهمة من حيث النقاش خاصة فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مما دفع الدول الأوروبية الأربعة في إطار المنتدى على وضع إطار للحوار والتواصل والتعاون مع دول المغرب العربي لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث كان هذا الملف يطرح في جميع إجتماعات وزراء الخارجية والداخلية والدفاع، ولحساسية الموضوع عقدت أكثر من سبع إجتماعات لمجموعة 5+5 حول الهجرة في المتوسط الغربي، سواء على مستوى المسارات الإقليمية أو من خلال الهجرة غير الشرعية ومعاملة الأشخاص أو من خلال الهجرة والتنمية المشتركة، أو من خلال حقوق وإلتزامات المهاجرين ومسار الإندماج، أو الهجرة الخاصة بالعمل والتكوين المهني، والهجرة والصحة...[201].

[199] اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مرجع سابق، ص ص137-138

[200] Fondation méditerranéenne des études stratégiques (FMES): historique du dialogue 5+5 www://FMES .com

[201] للمزيد أنظر: اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مرجع سابق، ص142

2- ملف الدفاع:

يعد من أهم قضايا النقاش في إطار منتدى 5+5 نظرا للحاجة إلى تدعيم الأمن والاستقرار في المتوسط عبر الشراكة بين الدول المشاطئة له، حيث تقدمت فرنسا بمبادرة 5+5 دفاع بعد العثرات المسجلة في مسار برشلونة الأمر الذي دفعها إلى تحريك الترتيبات الأوروبية في مجال الأمن والاستقرار الإقليمي عبر نشاطات عملية للتعاون، وذلك بهدف الإستجابة لحاجة دعم الشراكة بين ضفتي المتوسط الغربي، وهو ما أدى رسمياً إلى ظهور حوار 5+5 رسميا في باريس 2004/12/21 بحضور دول القوس اللاتيني الخمس ودول المغرب العربي من خلال التأكيد على المراقبة البحرية للمتوسط، والحماية المدنية في حالة الكوارث الكبرى تكون الإمكانيات غير متوفرة، ممّا يؤدي لإقحام القوات المسلحة، إلى جانب الأمن الجوي في المتوسط [202]

3-ملف السياحة:

يعد من أهم المواضيع التي حظيت بالحوار والتعاون في غرب المتوسط، من خلال جعل السياحة عامل تقارب وتفاهم بين الشعوب فضلا عن التأكيد على الإرث المتوسطي والسياحة الملاحية

4-ملف التربية:

سعت دول غرب المتوسط إلى وضع الهياكل التقنية الخاصة عبر كل بلد من بلدان المنطقة لدفع التنمية بكل أبعادها وخاصة في مجال التربية والتعليم

5-ملف البيئة والطاقات المتجددة:

شرعت دول غرب المتوسط في تنظيم ندوات وزارية حول البيئة والطاقات المتجددة، من خلال التركيز على التغيرات المناخية والتصحر وتسيير النفايات، الموارد المائية، التنوع الحيوي، حماية السواحل، محاربة تلوث البحار، مخطط تطوير الطاقة الشمسية، ومعاينة الفرص المتاحة في مجال الشراكة والاستثمار، نقل التكنولوجيا، الأطر التنظيمية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة والنشاطات الطاقوية.

[202] اليامين بن سعدون، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5، مرجع سابق، ص ص149-150

رابعاً- سياسة الجوار الأوروبية كسبيل للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط:

تَعُود سياسة الجوار الأوروبية إلى نشر المفوضية الأوروبية للوثيقة الرسمية المُعَنونة بـ: "أوروبا الموّسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق والجنوب"، في سنة 2003 وسُميت فيما بعد بسياسة الجوار الجديدة[203]، وجاء تطور مفهوم الجوار وفقاً للتصورات الأمنية الأوروبية، بإطلاق تجمع بلدان الحكم الرشيد الذي يُشير إلى إنخراط الجيران في النزاعات العنيفة والدول الضعيفة، حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة والنمو الديمغرافي المتزايد على حدود أوروبا، ممّا يخلق لها الكثير من المشاكل[204].

وقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (**PEV**) بهدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الإتحاد الأوروبي الموّسع وجيرانه، والعمل بدلاً من ذلك على تعزيز الإستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنيين، كما تقدم سياسة الجوار الأوروبية علاقات إمتيازية مع جيران الإتحاد الأوروبي إستناداً إلى الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون، والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة ومبادئ إقتصاد السوق والتنمية المستدامة[205].

كما تتضمن سياسة الجوار الأوروبية واحدة من أهم التحديات في سبيل تحقيق التقدم، من خلال إتخاذ تدابير معينة في البلدان المجاورة، على غرار تقديم الدعم لمكافحة الفساد من خلال المساعدة المالية والتقنية، بناء القدرات وبرامج التنمية المؤسسية، ومكافأت مادية ومعنوية للبلدان الشريكة الملتزمة، مع تمويل إضافي وتعزيز المجتمع المدني في إطار الحوارات السياسية والتعاون الإقليمي، وتستند سياسة الجوار الأوروبي إلى الإتفاقيات الثنائية القائمة مع كل بلدان الشراكة.

وفي هذا الإطار تعتمد منهجية العمل على علاقات التعاون الثنائي بين الإتحاد والبلد المعني، ومدى رغبة هذا الأخير في الإندماج أكثر فأكثر في حيز السياسة الأوروبية، وتقترح المفوضية توثيق التعاون مع كل الشركاء إلى درجة إدماجهم في السوق الداخلية، على أن يتمتع البلد المعني بحريات تنقل البضائع

---

[203] سهام حروري، الهجرة وسياسة الجوار، مجلة المفكر، العدد5، 2010، ص346

[204] مهدي بوكعومة، واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورومتوسطية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2018، ص146

[205] نفس المرجع، ص146

والرساميل والخدمات، ولكن من دون حرية تنقل الأشخاص، حيث توجد الإمتيازات نفسها ضمن مقتضيات إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية[206].

ويأتي الإهتمام الأوروبي الجديد بمناطق الجوار من خلفيّة أمنيّة بالدّرجة الأولى، حيث يمكن تفسيرها إستناداً إلى عاملين إثنين: إرتبط العامل الأوّل بأحداث 11 سبتمبر 2001 التي أدرجت المسائل الأمنيّة كأولويّة في الأجندات الخارجيّة الأوروبيّة، وذلك بالعودة إلى عديد القضايا الأمنيّة المدرجة فترة ما بعد الأحداث التي تمسّ بالدرجة الأولى تخوم الإتحاد الأوروبيّ الجغرافيّة سواء من خلال النزاعات الجامدة أو المفعّلة على طول الحدود الخارجيّة الأوروبيّة الموسّعة في صورة النزاع في ترانسنيستريا، الشيشان، جنوب القوقاز إجمالاً، الصحراء الغربيّة والشّرق الأوسط عموماً وما تحمله هذه القضايا من مخرجات ذات طابع لا تماثلي ملازمة للتّخوم الجغرافيّة الأوروبيّة نفسها.

ويفسّر من خلال الإنقسام الحاد بين الإزدهار داخل الإتّحاد الأوروبيّ بأعضائه ضف إلى ذلك درجات النموّ السّريع التي تشهدها الدّول حديثة الإنضمام ودرجات التّراجع خارجه في حين يتعلّق العامل الثّاني بعمليّات التّوسّع الأوروبيّ التي دفعت بالإتّحاد الأوروبيّ إلى الإقرار بضرورة تطوير إعتماد متبادل جواري جديد ملائم لطبيعة التهديدات اللاّتماثليّة الموازية لجوار الإتّحاد الأوروبيّ الموسّع[207].

إنطلاقاً من ذلك جاءت الوثيقة الإستراتيجيّة الأوروبيّة للأمن والمعنونة بـّ "أوروبا آمنة في عالم أفضل" المقدمة من طرف المفوّض الأوروبي آنذاك خافيير سولانا والمتبناة من طرف المفوضيّة الأوروبيّة سنة 2003 لتركّز على الحاجّة للعمل على تأسيس حزام دول جواريّة ذات حكم راشد على طول حدود الإتّحاد الأوروبيّ الموسّع، ولتؤكّد على الأهداف المسطّرة عبر السّياسة الخارجيّة والأمنية الأوروبيّة المشتركة لفترة ما بعد 11 سبتمبر 2001 ، فالإنقسامات التي خلّفتها الحرب الأمريكيّة على العراق داخل مؤسّسات صنع القرار الأوروبيّ وبين الدّول الأعضاء المكوّنة له[208]، عجّلت بضرورة جمع أعضاء الإتّحاد حول

[206] عبد المالك حطاب، تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد1، 2022، ص453

[207] محمد الصديق بن زعتات، سياسة الجوار الأوروبية: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي دراسة جيوبوليتيكية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد22، العدد1، جوان2021، ص433

[208] Tulmets, E, (2006, juin 30). L'Allemagne, l'élargissement européen et la politique de voisinage, consulte le septembre15,2020, sur open Edition http://journals.openedition.org/transcontinentales/488 , pp. 15-16

رؤية مشتركة للأمن الأوروبيّ من خلال تعريف أهم التّهديدات الواجب على الإتّحاد مواجهتها والتّعامل معها في صورة الإرهاب، إنتشار أسلحة الدّمار الشّامل، الجريمة المنظّمة، النزاعات الإقليميّة ومجمل محدّدات بناء الأمن على طول الجوار المقرّب للإتّحاد الأوروبيّ[209].

وفي هذا الإطار يقترح الإتحاد على كل من دول الجنوب، وكذلك روسيا وأوكرانيا توسيع وتقوية علاقات التعاون إلى مستوى يفوق الشراكة الأوروبية المتوسطية، تعاون يهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الجاري الحر وبرامج التبادل الثقافي والحوار السياسي، ولكن بدون القدرة على تقديم عضوية كاملة لـ 19 دولة في الشرق والجنوب، وينطبق ذلك على جميع دول المغرب العربي، علماً بأن طلب دولة المغرب للحصول على العضوية في عام 1987 رفضه مجلس الوزراء لأنها لم تكن تعتبر أوروبية.

وبالتالي فإن ما تعرضه هو كل شيء ما عدا المؤسسات، بمعنى أن الدول التي تفي بالشروط المنصوص عليها في إتفاقيات الشراكة يمكنها أن تستفيد من الوصول إلى جميع مميزات السوق الموحدة بالطريقة ذاتها التي تستفيد منها دول مثل النرويج وإيسلندا، ويمكن أن تحظى بمكانة المراقب في العديد من مجالات صناعة السياسات في الإتحاد بأن يكون لها رأي ولكن ليس لها صوت[210].

أما فيما يتعلق بقضية الهجرة، يتزايد قلق البلدان الأوروبية جرّاء مخاطر الإرهاب والعمليات التي إستهدفت المدنيين في تضاعف هذه المخاطر درجات إستنفار الأجهزة الأمنية الأوروبية لمكافحة مدريد، وتضاعف الإرهاب ونشاط الجريمة المنظمة، وتهريب البشر، وحاجات قوات الأمن إلى تعزيز التعاون مع نظيراتها في البلدان المجاورة، وتتحدث الوثيقة الأوروبية عن "تنظيم الهجرة" بدلاً عن حرية تنقل السكان[211].

أ-مبادئ سياسة الجوار الأوروبية: يمكن إجمال مبادئ سياسة الجوار الأوروبية فيما يلي:[212]

---

[209] محمد الصديق بن زعتات، سياسة الجوار الأوروبية: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي دراسة جيوبوليتيكية، مرجع سابق، ص434

[210] Barah Mikaïl, Algérie : un silence trompeur, Policy brie f ; Issn : 1 9 8 9 – 2, (MARS, 2012.), N2,117667, p9

[211] عبد المالك حطاب، بلخثير نجية، تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص454

[212] عزيز نوري، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2011-2012، ص ص112-113

1-مبدأ التمييز بين مستوى التقدم في الدول المعنية: تنطلق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تتطور بنفس السرعة حيث تكمن الفوارق بينها في الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، إذ يقترح الإتحاد الأوروبي إحكام الشراكة بناءاً على طلب الشركاء فإذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح فستكون العلاقة وطيدة أكثر.

2-مبدأ الدعم المشروط:

ترتبط سياسة الجوار الأوروبية بالنتائج أو الأوضاع الخاصة ببلدان الشراكة، أي كل بلد حسب درجة تقدمه في الإصلاحات وذلك ليس من حيث التمويل وإنما من حيث المساعدات التقنية، على غرار التوأمة ونقل المعرفة والمشاركة في البرامج الأوروبية، لكن الفرق الموجود يكمن في إرتباط الشروط بالأوضاع الداخلية لكل بلد وليس بالنتائج المحققة من هذه السياسة

3-البعد التعاقدي: يعتبر هذا البعد بنيويا بالنسبة لسياسة الجوار الأوروبية، حيث يترجم العقد من خلال النقاش والمفاوضات عبر أليات العمل التي تم وضعها، إذ يمثل هذا البعد للنقاش والذي يستدعي تعارف متبادل أفضل بالنسبة للمفوضين الذين تمت ترقيتهم، أحد روافد سياسة الجوار الأوروبية الأكثر ثراءاً والذي ينتهي إلى مبدأ المسؤولية المشتركة والتي لم تكن موجودة في السياسات الأوروبية السابقة

ب-مضامين سياسة الجوار الأوربية: عملت سياسة الجوار الأوروبية على معالجة الأوضاع من خلال:[213]

1-دعم المسار السياسي والأمني:

وذلك من خلال مساعدة الدول الجوارية الشريكة في جهود الإصلاح السياسي، خاصة فيما يتعلق بسيادة القانون، الديمقراطية، وإحترام حقوق الإنسان، وهذا الدعم ينبع من ضرورة بناء منطقة إستقرار سياسي وتحقيق الأمن في المحيط المجاور لأوروبا عامة وفي المتوسط خاصة مع ما تخلقه ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب من توتر في المنطقة بحيث تقدم هذه السياسة الأوروبية إغراءات لشركائها مقابل معالجة والتحكم في الظاهرة.

[213] Communication de la commission au conseil et au parlement européen : renforcement de la politique européenne de voisinage, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4-12- 2006

2-دعم المسار الإقتصادي والتجاري: بتقديم مقترحات للتعاون والتبادل والإستثمار مساعدة الدول في مساعي إعادة الهيكلة، علماً أن معظم الدول المجاورة والشريكة لأوروبا تباشر تحولات إقتصادية معتبرة، وجاء الدعم الإقتصادي والتجاري وفي ميدان الإستثمار وفق مقاربة " إتفاق التبادل الحر المعمّق والكامل" مع جميع الشركاء الذين تضمهم السياسة الجوارية، عن طريق تشجيع جهود التغيير الإقتصادي وخلق مناخ للإستثمار ودعم الإدماج الإقتصادي والتعاون في الميادين الحساسة.

3-دعم المسار الإجتماعي والثقافي:

ففي الجانب المتعلق بالهجرة وتنقل الأفراد، تنص السياسة الأوروبية الجديدة للجوار على ضرورة الليونة في الإجراءات المتعلقة بمنح التأشيرة والتخفيف من العراقيل المرتبطة بالتنقلات الشرعية للأفراد خاصة لأغراض تجارية، علمية وسياحية، وكذا ضرورة العمل في إطار مقاربة شاملة تسمح بالتحكم في التنقل والهجرة والتعاون معاً في محاربة الهجرة السرية والعمل على حسن التحكم في الحدود، ضف إلى ذلك ضرورة تسهيل التبادلات التربوية والتكوينية، الثقافية والعلمية، وكذا التبادل المتعلق بممثلي المجتمع المدني والسلطات الجهوية والمحلية والتبادلات ما بين المؤسسات.

خامساً- الإتحاد من أجل المتوسط كسبيل للتعامل مع التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط:

سجلت عملية برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي إذ يبدوا أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الإتحاد من أجل المتوسط كإمتداد لمسار سابق يسمى برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط[214].

تعود نشأة مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط للمهندس الحقيقي والأول للفكرة وهو المستشار الشخصي للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، هنري قينو **Henri GUAINO** بمناسبة حملته الإنتخابية للرئاسيات، حيث طرح المشروع لأول مرة في 7 فيفري 2007، في مدينة طولون **TOULON** وعبر الرئيس الفرنسي عن إصراره على تجسيد فكرة الإتحاد من أجل المتوسط من خلال خطابه الرئاسي الأول عشية فوزه في الإنتخابات الرئاسية في شهر ماي من عام 2007.

[214]لمياء حروش، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، مرجع سابق، ص ص 23-24

وفي نفس الإطار طلب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 23 أكتوبر 2007 من مدينة طانجا المغربية رسمياً من شعوب المتوسط أن " تتحد معاً حول أكبر وأجمل الأفكار الإنسانية"[215] وأراد الرئيس الفرنسي من هذه الفكرة أن يكون إطارا إندماجياً حقيقياً على غرار الإتحاد الأوروبي، وتعهد بأن يكرّس كامل جهوده لتحقيق هذه المبادرة الطموحة[216].

ومن هنا برزت فكرة الإتحاد من أجل المتوسط في لقاء روما الذي إنعقد بتاريخ 20 ديسمبر 2007 بين كل من الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء الإسباني ثاباثيرو ورئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي هذا اللقاء الذي سمي بنداء روما الداعي لزعماء الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشمالية والجنوبية والذي خصص لبحث الخطوط العريضة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تضمن جملة من الأفكار وهي:[217]

1-تحقيق السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط

2-إعادة السلام والإزدهار والتقدم إلى منطقة حوض المتوسط كونها منشأة للحضارة والثقافة

3-تأسيس شراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح فضاء للتعاون المتوسطي

4-إعتبار مشروع الإتحاد من أجل المتوسط مكمّل لأليات التعاون الأوروبي المتوسطي الذي سبقته، وهي مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية

5-دعوة رؤساء وزعماء الدول المطلة على المتوسط لحضور قمة باريس لدراسة وتأسيس المشروع

6-الشروع في الأعمال التحضيرية خلال الأشهر الموالية بالتشاور مع الدول المعنية في الإتحاد

وفيما يخص علاقة الإتحاد من أجل المتوسط بالإتحاد الأوروبي فإن رؤية ساركوزي كانت واضحة تتمثل في العمل مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي بإنسجام وتنسيق كاملين في بناء السلام في البحر الأبيض

---

[215] رتيبة برد، الحوار الأورو متوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5، مرجع سابق، ص 216-217

[216] نفس المرجع، ص217

[217]هاني الشميطلي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، جويلية 2008، ص153

المتوسط الذي يشكل منطقة حيوية للأوروبيين إدراكاً منه لحجم المعارضة الأوروبية لهذه المبادرة التي تُهدد مسار برشلونة والشراكة الأورو متوسطية.

وفي هذا الإطار يعتقد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي بأن الإتحاد الأوروبي لا يمكنه أن يتوسع أكثر ويمتد خارج حدوده الحضارية، وهو ما يحسمه في مسألة إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي التي يقترح دمجها في الإتحاد من أجل المتوسط لأنه الحيز الجغرافي والطبيعي لها، وفيما يخص المؤسسات التي يمكن أن تضطلع بمهام الإتحاد من أجل المتوسط أكد ساركوزي في الخطاب الذي ألقاه في طنجة المغربية بأن مؤسسات الإتحاد لا تكون صورة طبق الأصل لمؤسسات الإتحاد الأوروبي بمؤسساته وإدارته ومستوى الإندماج العالي سياسياً وقانونياً وإقتصادياً ومن المحتمل أن يكون الإتحاد من أجل المتوسط بداية في شكل غير مشابه للإتحاد الأوروبي[218].

أما بالنسبة لأهداف الإتحاد من أجل المتوسط فيمكن إجمالها فيما يلي:

1-تنظيف البحر الأبيض المتوسط من التلوث الذي أصابه من المياه المبتذلة التي تصب فيه من البلدان الشاطئية، وكذلك من بقايا النفايات التي ترميها هذه البلدان فيه وعلى شواطئه، تطوير شبكات الإستفادة من المياه الصالحة للشرب تحسين وسائل السقي، المحافظة على الساحل[219].

2-إنشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية، من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها ولمواجهة إرتفاع كلفة النقل، أما عملية تمويل هذه الطرق فقد تم إقتراح فرض رسوم مرور على البضائع العابرة لمضيق البوسفور وجبل طارق وقناة السويس[220].

3- تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لإستغلالها في مجالات متنوعة، فبلدان جنوب المتوسط تتمتع بالشمس على مدار السنة، لهذا ثم وضع مخطط للطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والهوائية) لإنتاج حوالي 20

[218] محمد سمير عياد، الإتحاد من أجل المتوسط، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد5، العدد1، مارس2014، ص129

[219] Jean-François Jamet, Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée. Questions d'Europe n° 93, Fondation Robert Schuman, Mars 2008, p 03.

[220] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 51

ميغاواط في البحر الأبيض المتوسط بحلول 2020، بمساهمة البنك الأوروبي للإستثمار الذي تعهد بتحويل التكنولوجيا والخبرة اللازمة لإنجاز مشاريع الطاقة في المتوسط على أكمل وجه[221].

4- تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث الطبيعية كالزلازل والفياضانات والتصحر فبلدان المنطقة أصبحت عرضة لمثل هذه الكوارث بفعل الإحتباس الحراري

5- تشجيع النمو بالإعتماد على التجارة، مع معاملة بلدان الجنوب في إطار شراكة حقيقية مبنية على المساواة، والإبتعاد على سياسة التعاون

6- إنعاش مسار برشلونة بالتوجه نحو تحسين الخدمات والقطاع الفلاحي، في حين كان إهتمام كل من فرنسا وإسبانيا على تحسين القطاع المصرفي[222].

7-سعي كلا من قادة الدول ورؤساء الحكومات إلى تطوير الموارد البشرية لتوفير مناصب الشغل وتقليص الفقر، وإرساء أسس الديمقراطية والتعددية الحزبية، وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كترقية الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية، وتقوية دور المرأة في المجتمع، وإحترام الأقليات، ومحاربة التمييز العنصري، وترقية الحوار الثقافي.

8-التعاون لمحاربة مختلف أشكال الإرهاب والتطرف ومن يسانده، ونشر ثقافة السلم والتسامح بين مختلف الديانات والتعايش ضمن قيم الأخوة والإحترام المتبادل[223].

كما تجدر الإشارة إلى أن مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط قد حددت ستة مشاريع أساسية، تركز في مجملها على الجانب الإقتصادي، حيث يم تبني هذه المشاريع في القمة الرئاسية والتي عقدت بشأن هذه

---

[221] Philippe de la Fontaine Vive, op.cit, p 33.
[222] Jacques Huntzinger. Le chantier de l'union Méditerranéenne. Revue projet, 2008/ 1- n° 302, p 73.
[223]محمد بن عزوز، السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في القانون، تخصص: قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2014-2015، ص143

المبادرة، غير أن تنفيذ هذه المشاريع يتطلب توفير التمويل اللاّزم لها، وذلك من خلال القنوات التي حددها القادة المشاركون في القمة، حيث تتمثل هذه المشاريع فيما يلي:[224]

1-خفض التلوث في البحر المتوسط، والإدارة السليمة للبيئة:

وذلك من خلال إزالة التلوث في البحر المتوسط، بما في ذلك في المناطق الساحلية والمناطق البحرية المحمية، وبشكل خاص في قطاع تحلية مياه البحر، وتنقية المياه المستعملة، ومعالجة ورسكلة النفايات، ومحاربة كل أسباب التلوث البحري والبيئي.

2-الطرق البرية السريعة والخطوط البحرية:

عبر تنمية الطرق البحرية السريعة، بما في ذلك وسائل الربط بين الموانئ في كل الحوض المتوسطي، بالإضافة إلى وفرة الطرق الشاطئية السريعة، وعصرنة خطوط السكة الحديدية من تحسين تدفق السلع والبضائع والأشخاص بحرية في كامل المنطقة المتوسطية.

3-التعاون في مجال الدفاع المدني: وذلك من خلال إعداد برنامج مشترك للحماية المدنية، يهدف إلى التقليل من نسبة الكوارث التي يتسبب فيها البشر، بالإضافة إلى الوقاية من الكوارث الطبيعية، خصوصاً وأن المنطقة المتوسطية تُعد من أبرز المناطق المعرضة لهذه الكوارث.

4-برنامج الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية):

يُعتبر الإهتمام بمصادر الطاقات البديلة، وكذا البحوث والتنمية في هذا المجال أولوية أساسية للعمل من أجل التنمية المستدامة، كما أنها تعتبر أولوية أساسية في مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط، وذلك من خلال القيام بالدراسات، ووضع الخطط بخصوص الطاقة الشمسية في المنطقة المتوسطية.

5-التعليم والبحث العلمي (الجامعة الأورومتوسطية): يمكن أن يساهم إنشاء الجامعة الأورومتوسطية في الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي، إذ يتعين على هذه الجامعة

---

[224] محفوظ وقاد، العوائق السياسية الأمنية للعلاقات الأورو متوسطية: دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيمات السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص ص 142-143

أن تقوم بإعداد برامج تعليمية وبحثية وأن تساهم في تأسيس الفضاء المتوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، بواسطة شبكة تعاون تضم مؤسسات شريكة وجامعات في المنطقة الأورومتوسطية.

6-المبادرة المتوسطية لتنمية الشركات:

تهدف هذه المبادرة أو هذا المشروع إلى توفير الدعم المالي والتقني للشركات الصغيرة والمتوسطية الموجودة في الدول المتوسطية الشريكة، عبر تقييم حاجاتها.

المحور الخامس: الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على التواجد في منطقة البحر الأبيض المتوسط من أجل ضمان الأمن والإستقرار والتجارة، فقامت بربط علاقات سياسية وإقتصادية وأمنية عسكرية مع دول المنطقة.

أولاً-الأليات العسكرية في الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تثبيت تواجدها في المنطقة المتوسطية عبر الإستناد إلى الوسائل العسكرية على غرار تواجد الأسطول السادس الأمريكي في عرض مياه البحر الأبيض المتوسط الذي يعمل على مراقبة القوى المعادية بطريقة وقائية ولاسيما تلك الدول المارقة من وجهة النظر الأمريكية.

أ-المهام الأمنية الجديدة للأسطول السادس الأمريكي:

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الأداة العسكرية تبقى لها أهمية كبرى في عقيدتها العسكرية الجديدة على إعتبار أنه من خلالها يمكن لواشنطن أن تحافظ على مكانتها الدولية وبالتالي على مصالحها الإقتصادية، وللتدليل على أهمية البعد العسكري في التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى نشر خمسة أساطيل بحرية موزعة على بحار ومحيطات العالم بغرض التواجد المسبق في مسرح العمليات المفترض وتحقيق السيطرة البحرية والجوية[225].

ويُعتبر الأسطول السادس الأمريكي الدرع العسكرية الخاصة بالمصالح الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط وقد وجد نفسه أمام وضع دولي جديد يحتم عليه أن ينتهج نهجاً أمنياً يتماشى مع هذا

[225] Sami Makki, "la Stratégie Américaine en Méditerranée",http://www.cairn.info/load_pdf

الوضع، كما أنه يجسد التواجد البحري الأمريكي الدائم في منطقة المتوسط والبحر الأسود كأساس ترتكز عليه الإستراتيجية الأمريكية في العالم ككل[226].

إن المهام الأمنية الجديدة التي أسندت للأسطول السادس الأمريكي أكبر بكثير من المهام التي أوكلت إليه فترة الحرب الباردة، حيث كانت مهامه سابقاً تتمثل في الدفاع عن الأمن الأوروبي وحمايته من التوسع الشيوعي ومراقبة التحركات العسكرية السوفياتية والتجسس على غواصاتها التي تعبر منطقة المتوسط والبحر الأسود، مع مراعاة المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والمتمثل في ضمان تدفق النفط إلى الأسواق الأمريكية بإستمرار[227].

وفي هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع برنامج عمل عاجل أوكل إلى الأسطول السادس المرابط في حوض البحر الأبيض المتوسط ليتواجد في أهم المواقع الاستراتيجية التي تسمح له بمراقبة كل التحركات الأوروبية في المنطقة، خاصة في ظل إعلان الدول الأوروبية عن مشروع لتشكيل قوات للتدخل السريع في كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، فضلا عن إعلان كل من فرنسا وألمانيا عن تشكيل قوة دفاعية أوروبية سنة 2003 مهمتها الاشراف على الأمن الأوروبي وهذا الاجراء إعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمصالحها في المنطقة يستدعي السرعة في التعامل معه[228].

وعلى هذا الأساس عهد للأسطول السادس الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة المهام التالية:

1-ضمان عبور الناقلات التجارية والناقلات النفطية من البحر الأبيض المتوسط إلى الشرق الأوسط: حيث جاء في بيان الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر بأن منطقة الخليج التابعة جيو-إستراتيجيا إلى منطقة الشرق الأوسط والمتوسط تدخل ضمن نطاق الأمن القومي لدول التحالف الأطلسي، وهو الأمر

[226] Sami Makki, "la Stratégie Américaine en Méditerranée",http://www.cairn.info/load_pdf

[227] عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة: بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2010، ص214

[228] عبد الإله بلقزيز، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي، المستقبل العربي، المجلد23، العدد259، ص160

الذي يعطي للولايات المتحدة الأمريكية حق إستخدام القوة العسكرية للحفاظ على أمن الخليج والمصالح الأمريكية هناك[229].

2-مراقبة تحركات القوى النووية فرنسا روسيا وأوكرانيا: حيث يواجه الأسطول الأمريكي السادس عدة تحديات أمنية جديدة من دول حوض البحر الأبيض المتوسط وحتى من دول خارج الحوض تسعى إلى أن يكون لها دور للمشاركة في بناء أمنه

3-مراقبة النزاعات الإقليمية وحصر عملياتها العسكرية لمنع إمتدادها إلى الدول المجاورة: إزدادت حدة النزاعات الداخلية داخل حوض البحر الأبيض المتوسط والتي ترجع أساسا إلى تعدد القوميات والعرقيات التي تأثرت بموجة الإنفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية السابقة مثلما حدث في يوغسلافيا[230].

4-دعم القواعد العسكرية في حوض المتوسط بأجهزة للمراقبة والتجسس نتيجة لتقييمها لأدائها العسكري في حفظ الأمن والإستقرار في المنطقة المتوسطية فخلصت إلى حاجتها لدعم قواعدها العسكرية بأجهزة جديدة للمراقبة المستمرة والتنصت بأجهزة الإنذار المبكر لاسيما بعد تأكد فشلها في مراقبة الدول المتوسطية التي كانت تشك في أنها بصدد بناء مفاعلات نووية سرية أو بصدد إدخال أنواع جديدة من الأسلحة دون علم الأجهزة العسكرية الأمريكية[231].

ب-الأمن المتوسطي في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي: إحتل الأمن المتوسطي مكانة هامة في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي، ذلك أن الجماعة الأورو-أطلسية ربطت بشكل كبير أمن ومصالح دول التحالف بإستقرار منطقة المتوسط، وقد تجلت القيمة الأمنية للمتوسط في المفاهيم الإستراتيجية الجديدة التي إعتمدها الحلف الأطلسي، إذ تم التطرق للمخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة في المفهوم الإستراتيجي لسنة 1991 و1999، وبشكل أكثر تفصيلاً في المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010.

---

229 للمزيد أنظر: طه مجدوب وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، مكتبة الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2001، ص83

230 للمزيد أنظر: شفيق المصري، الأطلسي والمعادلات الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد82، أفريل1999، ص17

231 عماد جاد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الأهرام للدراسات الأسياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1998، ص268

لقد أكد المفهوم الإستراتيجي لسنة 1991، على أن "الإستقرار والسلام على الحدود الجنوبية لأوروبا ضروري لأمن التحالف"[232]، وقد جاء التأكيد على أمن المتوسط في السياق الجيوسياسي الذي أعقب حرب الخليج الثانية سنة 1991 التي حولت منطقة شرق المتوسط إلى بيئة أمنية مضطربة، تهدد الإستقرار المتوسطي ومن ثم إمكانية المساس بأمن ومصالح دول التحالف، كما أشار أيضا المفهوم الإستراتيجي الجديد لسنة 1999، إلى أهمية حماية الأمن والإستقرار في المتوسط من خلال تأكيده على ضرورة مواجهة مجموعة من التهديدات غير التقليدية، التي تمس بأمن ومصالح الجماعة الأورو-أطلسية[233].

وقد نصت الفقرة 38 من المفهوم الإستراتيجي لعام 1999، على أن الحوار المتوسطي هو جزء لا يتجزأ من المقاربة الأمنية التعاونية للحلف، كما أشار المفهوم الإستراتيجي إلى إمكانية تحويل الحوار إلى مبادرة شبيهة بآلية الشراكة من أجل السلام[234].

وعلى هذا أساس هذه التصورات التي تشاطرتها ضفتي الأطلسي ولاسيما تحديد العدو الأخضر بدلاً من العدو الأحمر لم يكن مصدر التهديد والتحديات التي تواجه العالم الحر الديمقراطي إلاّ من دول جنوب المتوسط الإسلامية التي شكلت الهاجس الأمني المقلق للعالم الغربي، إذ أن مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبيغنيو بريجنسكي لم يجد إحراجاً من إعلان الجهاد ضد الهلال الإسلامي الذي يمكن أن يشكل كتلة إقتصادية بإمتداد غير محدد المعالم يمتد من شمال إفريقيا والشرق الأوسط بإستثناء إسرائيل وربما يشمل تركيا إذا ما رفضتها أوروبا نهائياً، كما يضم الخليج العربي والعراق ويخترق إيران وباكستان شمالاً فيحتوي الدول الإسلامية الوليدة في أسيا الوسطى ويصل حدود الصين، حيث القواسم المشتركة كالإحساس الموحد بالإقتصاص من الغرب[235].

[232]Thanos P. Dokos, Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East,(New York: Routledge, 2008), P.97.

[233]سفيان منصوري، سمير حمياز، دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن المتوسطي، مرجع سابق، ص 706

[234]زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: إحتواء أم إطار لهندسة إقليمية-دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق، 2010-2011، ص 169.

[235]للمزيد أنظر: زبيغنيو بريجنسكي، المجتمع الأمريكي لا يشكل نموذجاً للعالم، قضايا دولية، جانفي 1994، ص28

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة راند "RAND" تحت عنوان "إعادة صياغة المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي"، حيث أشار إلى مجموعة من التهديدات التي تواجه الحلف في المنطقة ومن ذلك: [236]

- ✓ التركيز على التهديدات التي قد تصدر من الدول الفاشلة.
- ✓ التركيز على الشرق الأوسط الموّسع والقتال ضد تنظيم القاعدة.
- ✓ التركيز على قضايا مكافحة الإرهاب الدولي.
- ✓ التصدي لمشكلة إيران النووية.

علاوة على ما سبق، فقد إحتل الأمن المتوسطي حيزاً هاماً في المفهوم الإستراتيجي الجديد لعام 2010 الذي تم إقراره في قمة لشبونة تحت شعار: " إلتزام فعّال ودفاع حديث"، حيث تم التأكيد على أن الحلف سيشكل أداة لتحقيق الإستقرار في المنطقة الأورو– أطلسية وفي الفضاء المتوسطي[237].

ج–مبادرة الحوار المتوسطي للحف الأطلسي كإطار لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط:

تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الإستراتيجية الجديدة الشراكات التعاونية من خلال الحوار، على تجسيد منطق الأمن الجماعي من خلال مقاربة أمنية تعاونية شاملة مع إحتفاظ الحلف بوظائف وحق الدفاع الجماعي، والتعامل مع مجموعة شاملة من المخاطر والتهديدات ضمن الأبعاد العسكرية والسياسية والإقتصادية والإنسانية[238]، على مستويين: الأول محلي داخل المنطقة الأورو أطلسية يراهن فيه الحلف على أن الإنضمام للحلف يزيد من الدول الديمقراطية، والثاني خارج المنطقة الأورو أطلسية يهدف من خلاله الحلف إلى منح مناطق خارج النطاق الجغرافي فرصاً للتعاون حول القضايا الأمنية الإقليمية في شكل منتديات والتشاور حول القضايا الأمنية الإقليمية في شكل منتديات للتعاون والتشاور مع دول جنوب المتوسط عبر الحوار المتوسطي.

---

[236] زهيرة حواس، الحوارات الأمنية في المتوسط: إحتواء أم إطار لهندسة إقليمية: دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي، مرجع سابق، ص ص174–175

[237] نفس المرجع، ص175

[238] East-West Institute, EURO-Atlantic Security: One Division, Three Paths», Quoted in: J. J. De Dardel, *op.cit.*, p.10.

بعد تأمين الجبهة الشرقية لأوروبا عن طريق برنامج الشراكة من أجل السلام، شرع الحلف الأطلسي في البحث عن الآليات الكفيلة بتأمين الجناح الجنوبي الذي يُعتبر بمثابة العمق الإستراتيجي للإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الترابط الشديد بين الإستقرار المتوسطي والأمن الأوروبي، ومن هذا المنطلق طرح الحلف الأطلسي مبادرة الحوار المتوسطي كإطار لهندسة الأمن الإقليمي وتعظيم الإستقرار في منطقة المتوسط.

كما ترجع فكرة إنشاء مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي، إلى مؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط، وفق نموذج قمة هلسنكي لعام 1975، التي تقدمت ببعض المقترحات التي تضمن جزء منها البيان الختامي للمؤتمر مؤكدة على ضرورة قيام حوار أوروبي متوسطي، بيد أن الإنطلاقة الفعلية لهذه المبادرة جاءت مع قمة بروكسيل التي أكدت على ضرورة تحقيق الإستقرار الإقليمي في المتوسط، وتأسيساً على ذلك، تم إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي التي تجمع دول الحلف بسبعة دول من الضفة الجنوبية للمتوسط، حيث أعتبر هذا الحوار إطاراً للتعاطي الأمني للحلف مع دول جنوب وشرق في منطقة المتوسط الأمن ومحاولة ربطها بالرؤية الأطلسية للمشكلات الأمنية والسياسية في منطقة المتوسط.

وقد كانت المبادرة بإقتراح كل من إيطاليا وإسبانيا، وشرع في الحوار مع مصر، إسرائيل، المملكة المغربية، وتونس ثم الأردن، وبعد ذلك موريتانيا وغيّبت الجزائر أو تغيبت لعدّة أسباب ومن ذلك الأزمة الأمنية التي عرفتها في تسعينيات القرن الماضي، ثم إلتحقت الجزائر رسمياً بالحوار في مارس 2000، وبذلك إنضمت كل دول المغرب العربي بإستثناء ليبيا التي لم تسوي بعد مشاكلها مع الدول الغربية نتيجة قضية لوكربي[239].

لقد أخذ حوار المتوسط مع حلف شمال الأطلسي طابعاً عسكرياً وأمنياً بحتاً، وهذا ما جعله بطيئا مقارنة بالحوار الأورو متوسطي في إطار مسار برشلونة، وذلك في ظل تضمن الحوار للصراع في الشرق الأوسط كأهم قضية وعقبة تواجهه رغم أن إنطلاقته كانت أسبق زمنيا من الحوار الأورو متوسطي، كما

[239] سفيان منصوري، سمير حمياز، دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن المتوسطي، مرجع سابق، ص708

أن إنضوائه تحت لواء السياسة الأمنية الأمريكية جعله أكثر صعوبة وحساسية، لما يطرحه من تصورات وأفكار مرتبطة بأهداف الاحتواء العسكري لدول هذه المنطقة تحت مظلة حلف شمال الأطلسي[240].

1-أهداف ومجالات الحوار:

تتمحور أهداف الحوار المتوسطي وفق أدبيات ووثائق الحلف في تحسين وإقامة علاقات جيدة، وتعزيز الثقة في مجمل البحر الأبيض المتوسط، بتشجيع علاقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة، وهو ما أعلن عنه قائد قوات حلف شمال الأطلسي في المتوسط التي يوجد مقرها في نابولي، خلال زيارة البوارج الحربية إلى الموانئ التونسية في 25 أكتوبر 1999 أن الحلف:" بات مستعداً لفتح حوار مع دول جنوب المتوسط لتعزيز الإستقلال والأمن في المنطقة"[241]، إلى جانب تبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسات الحلف، كما يهدف للحد من مخاطر الصراع في البحر الأبيض المتوسط، وتحسين صورة الحلف لدى الرأي العام العربي.

وفي الواقع إذا كان الهدف المركزي من حوار المتوسط هو العمل على إمتداد نطاق عمل حلف شمال الأطلسي إلى خارج ما نصت عليه المادة السادسة من ميثاق تأسيسه ومواجهة التحديات والتهديدات التي تقع خارج هذه الدائرة فإن ما أعمق من ذلك بسط السيطرة الأمريكية على المنطقة: عسكرياً وأمنياً وإقتصادياً وإبعاد أية قوة منافسة بما فيها القوى الأوروبية، حيث أن القوات الأمريكية البحرية والجوية والصاروخية تشكل العمود الفقري للحلف في حوض المتوسط[242].

وفي هذا السياق حصر بابلو بينافيديس أورغاز **Pablo Benavides Orgaz** أهداف هذه السياسة في تعميق مكافحة الارهاب، وإصلاح الدفاع، والعمل المشترك بين القوات المسلحة مثل تبادل وفتح المراكز لأفراد الجيش في مراكز الحلف المهمة، وكلية الحلف في روما بإيطاليا وأبيرمارغار بألمانيا، وستارارجير بالنرويج، كما حاول الحلف من خلال هذه السياسة ضم كل الدول العربية الفاعلة في ميزان القوى في

[240] فاتح النور رحموني، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2015-2016، ص199

[241] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص202

[242] نفس المرجع، ص203

الشرق الأوسط وعزلها عن خط المواجهة مع إسرائيل بإعتبار هذه الأخيرة المستفيد الأكبر من كل خطط الحلف في المنطقة[243] .

وفي نفس الإطار يمكن إجمال أهداف ومجالات الحوار في النقاط التالية:[244]

1–المساهمة في تعظيم الأمن والإستقرار الإقليميين، عبر جانبي البحر الأبيض المتوسط والأطلسي بشكل عام.

2–زيادة التفاهم المتبادل وتعزيز إجراءات بناء الثقة بين الأطراف، من خلال العمل على محو الصورة التاريخية الإستعمارية.

3–تحسين صورة الحلف الأطلسي لدى دول المتوسط.

4–تطوير الإصلاح الدفاعي.

5–تعزيز التعاون العسكري في إطار تبادلية التشغيل، من خلال المشاركة الفعالة في المناورات والتدريبات العسكرية والأنشطة التعليمية، بما يحسن القدرات العسكرية للدول المنخرطة في الحوار.

6–عمليات الإغاثة الإنسانية، البحث والإنقاذ، دعم السلام...الخ.

كما ينطوي الحوار المتوسطي على عدّة مجالات للتعاون ومن ذلك:[245]

1–التعاون في المجال العسكري من خلال إجراء تمرينات ومناورات عسكرية مشتركة.

2–التعاون في المجال الإستخباراتي ومكافحة الإرهاب.

3–إدارة الأزمات وإستراتيجيات الدفاع.

4–أمن الحدود وعمليات حفظ السلام.

---

[243] فاتح النور رحموني، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص199

[244] سفيان منصوري، سمير حمياز، دور الحلف الأطلسي في هندسة الأمن المتوسطي، مرجع سابق، ص709

[245] نفس المرجع، ص ص709-710

5-إصلاح الدفاع من خلال تسهيل الشفافية في مجال التخطيط الدفاعي ووضع الموازنات الدفاعية.

6-التعاون في مجال إدارة الكوارث.

2-مبادئ وخصائص الحوار: يمتلك الحوار المتوسطي عدة خصائص ومبادئ يمكن إجمالها فيما يلي:[246]

1-الحاجة للمضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان حوض المتوسط، مع الإستجابة لمصالح هذه البلدان واحتياجاتها خاصة غير التمييزية.

2-التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم الحلف الأطلسي فيها قيمة مضافة مع مكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي، وخاصيته غير التمييزية، وإمكانية توسيع الحوار إلى البلدان المعنية في المنطقة المتوسطية على أساس كل دولة على حدا.

3-يعد الحوار عملية تقدمية سواء من حيث المشاركة أو من حيث المضمون، وقد أدت هذه المرونة لزيادة عدد الدول المشاركة فيه، فقد إنضمت الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000، كما أن هذه المرونة أدت إلى تطوير مضمون الحوار مع مرور الوقت.

4-يعد الحوار من حيث المبدأ عملية ثنائية بين الحلف الأطلسي من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى في صيغة **NATO**+1 أو **NATO**+7 ورغم غالبية الطابع الثنائي في العلاقات الأطلسية، إلا أنه يتيح الفرصة لعقد إجتماعات متعددة الأطراف وعلى نحو منتظم، مثل الإجتماعات التي تضم الحلف الأطلسي.

5-التساوي في المعاملة بين الدول المنخرطة في الحوار، وقد أدت سياسة عدم التمييز دورا رئيسيا في نجاح إطلاق المبادرة بإعتبار تلك السياسة ميزة أساسية للحوار، إذ تتمتع الدول المشاركة في إطار سياسة عدم التمييز بحرية كاملة في إختيار مدى مشاركتها وحجم تلك المشاركة مكرسة مفهوم التفاضل الذاتي وقد يكون ذلك من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية.

[246] A more Ambitious and Expanded Framework for the Mediterranean Dialogue."
http://www.nato.int/docu/comm/2004/06-istanbul/docu-meddial.htmt /11/08/2019

د-ترقية الحوار الأطلسي المتوسطي إلى الشراكة: رغم الإختلاف الذي وقع ما بين الدول الغربية بشأن إحتلال العراق وما صاحبه من طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كأداة لإضفاء الشرعية على الحرب وإستقطاب الحلف لدعمها في هذه الحرب، إلاّ أن ذلك لم يمنع الحلف من عقد إجتماع في ديسمبر 2004 على مستوى وزراء الخارجية تكريساً لقمة إسطنبول التي إنعقدت في جوان 2004، أكد فيه الحلفاء على تدعيم الحوار والمضي به قدما نحو التعميق والتوسيع حيث تبنوا وثيقة بعنوان: "أجندة أكثر طموحا وتوسيعاً للحوار المتوسطي" حيث تم التأكيد على دفع الحوار إلى شراكة حقيقية بهدف المساهمة في الأمن الإقليمي والإستقرار، وتدعيم الجهود الدولية عبر الإتفاق على المنتدى المتوسطي الذي يضم كل من: موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن على أساس كل حالة على حدى[247].

والملاحظ أن وثيقة قمة إسطنبول تضمنت معظم ما ورد في وثيقة قمة براغ، مع الإشارة إلى فارق يخص الحاجة إلى ترتيبات قانونية ملائمة لبناء شراكة فعلية، وإلى إتفاقيات أمنية مع دول المتوسط الشريكة في إطار ثنائي، على أساس قاعدة التمايز الذاتي (لكل بلد إمكانيات معينة وحاجات وأولويات)، تشكل مستوى الإستجابة وقدرات التدخل والتأثير، لكل بلد ولكل جهة من المتوسط، "شرق المتوسط وغرب المتوسط[248].

ومع ذلك فإن مبادرة إسطنبول عرضت على دول معينة تعاون عملياً أمنياً في مجالات عديدة كمكافحة الإرهاب ومكافحة إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ومحاربة تهريب السلاح والإتجار به بطرق غير قانونية، إلى جانب تحسين قدرات هذه البلدان على مواجهة التحديات والتهديدات المشتركة بالتعاون مع الحلف، ويمكن للدول المعنية أن تستفيد من التعاون مع الأطلسي عبر الدعم العملي ضد التهديدات الإرهابية وتقديم المساعدة في إصلاح الدفاع وغيرها من النقاط في مجال التعاون العسكري، بالإضافة إلى القضايا ذات الإهتمام المشترك ومجالات تخص الأمن البيئي والأمن الإنساني على أن تسهل ترتيبات قانونية ملائمة لتفعيل الشراكة الأوسطية مثلما يتم مع الشركاء المتوسطين،

---

[247]عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة: بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص ص229-230

[248] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص172-173

كما عملت هذه الوثيقة على ربط دول حلف شمال الأطلسي للأمن والإستقرار في أوروبا بالإستقرار السياسي والعسكري لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط، ومن أجل تحقيق الهدف لا بد من إعادة إنتشار قوات الحلف في المنطقة ودمج جيوش دولها في إستراتيجية عسكرية من خلال إتفاقية شراكة على المدى البعيد، حيث تركز هذه الإتفاقية على خمس مبادئ:[249]

1–هي إتفاقية مفتوحة من حيث المشاركة إنضمام دول جدد متى توفرت الشروط لذلك

2–هي إتفاقية ثنائية (الحلف+ الشريك) وهي في نفس الوقت إتفاقية متعددة الأطراف (الحلف+7)

3–هي شراكة على قاعدة نفس البرامج (برنامج الحلف) وضمن إطار عدم التمييز، حيث يمكن للشركاء إختيار شكل ودرجة تعاونهم مع الحلف، بما في ذلك إقامة برامج ثنائية للتعاون العسكري

4–هي إتفاقية مكملة لكن بشكل تشاوري لبقية الإتفاقيات الدولية كإتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ....

5–التمويل الذاتي للأنشطة المتضمنة في الإتفاقية مع إمكانية بحث أعضاء الحلف لطلبات الدعم المالي للشركاء لتسهيل إنخراطهم في أنشطة الحلف

وممّا سبق يمكن القول بأن محاولة التقارب الأطلسي المتوسطي ستبقى ترتبط بمجموعة من المحددات تتمثل في: [250]

1–أن الحوار جاء بناءا على التسوية السلمية في مدريد 1991 ولهذا فإنه يبقى يخضع لعملية التقلبات في هذه العملية السلمية وتطوراتها

2–إذا كان الحوار الأطلسي المتوسطي يركز على الأمن العسكري في منطقة المتوسط رغم أهميته بالنسبة للدول العربية المتوسطية إلا أن المشاكل التي تمثل أولوية بالنسبة لهذه الأخيرة فإنها ذات طبيعة سياسية وإقتصادية وإجتماعية يصعب على ذات الحلف معالجتها.

[249] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص230

[250]عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة: بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص ص332 –333

3-إذا كانت قمة براغ ورد فيها أن الحلف يمكن أن يمنح إستثنائيا وفق قاعدة كل على حدى مساعدة مالية قصد دعم مشاركة الشركاء المتوسطين في نشاطات الحوار، إلاّ أن التمويل يطرح إشكالاً في الحوار المتوسطي كونه صمم على أساس التمويل الذاتي مما يحد من الدول المنخرطة فيه.

4-بالنظر إلى وثيقة إسطنبول التي تطمح إلى الوصول إلى أليات مؤسساتية محددة بدقة في مضمونها لتطوير الشراكة وضمان الأمن والإستقرار وتجميع أطراف الحوار الأطلسي المتوسطي، فإنه صحيح هناك إنطلاقة لإتفاقات على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف في إطار واضح تعرف دول من خلاله إلتزاماته التي تؤدي إلى تطوير عملية الشراكة الأطلسية يعبر عن عدم الثقة بين الحلف وشركائه المتوسطين وفي حل الصراع العربي الإسرائيلي فمن الصعب على الدول العربية الدخول في ترتيبات أمنية إقليمية ولو عبر الأطلسي قبل تحقيق السلام الشامل

5-غياب إجماع حول محتوى الحوار وتفاهم حول حجم المخاوف من التهديدات فإن هذا لا يساهم في بناء الأمن أفقياً أي بين الدول الضفة الجنوبية لأنه إكتفى بالطريقة العمودية أي بين الحلف والدول المتوسطية فرادى

ثانياً-الأليات الإقتصادية (الشراكة الإقتصادية) في الإستراتيجية الأطلسية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط: إعتمدت الإستراتيجية الأطلسية على الألية الإقتصادية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط والتي تتمثل في:

أ-الشراكة المغاربية الأمريكية -مبادرة إيزنستات:

بعد أن وصل المشروع الشرق الأوسطي إلى طريق مسدود وأخد يراوح في قمم لم تمحو جداول أعمالها غير تأكيد على ما قررته قمة الدار البيضاء وقمة عمان لتستقر في الدوحة عام 1995 بعد أن إمتنعت عدة دول من الحضور إلى هذه القمة، وفي الوقت الذي تقدمت فيه عملية برشلونة في تحقيق العديد من الأهداف والتوصل إلى العديد من إتفاقيات الشراكة مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، لم تجد الإدارة الأمريكية في الولاية الثانية للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون غير تفعيل صيغ وإبتكار أليات

جديدة لإختراق الحوض المتوسطي والتقليل من تأثير الشراكة الأورو متوسطية على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا ما إنطلق منه أساساً مشروع الشراكة المغاربية الأمريكية[251] .

1-المنطلق السياسي والإقتصادي للشراكة: لم يكن للسياسة الأمريكية منهج واضح في فترة نهاية الحرب الباردة لرسم توجهاتها إتجاه دول شمال إفريقيا التي تعتبر منطقة نفوذ فرنسية فتركتها لفرنسا لإعتبارات ظروف الحرب الباردة إلاّ أن متغيرات الوضع السياسي المغاربي وبخاصة التحولات السياسية العميقة في الجزائر وصعود التيارات الإسلامية إلى ساحة العمل السياسي وبقوة دفع قسماً من شمال افريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية إلى إعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، حيث أدركت أن النزول إلى عمق افريقيا لم يكن إلاّ من بوابتها الشمالية وبالتحديد الجزائر.

وفي هذا الإطار ومنذ التسعينات من القرن الماضي بدأ الحديث عن مبادرة للشراكة الإقتصادية والأمنية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط لاسيما دول المغرب العربي، ولهذا زار مساعد وزير الخارجية الأمريكي ستيوارت إيزنستات كل من تونس والمغرب في الفترة من 12-18 جوان 1998 لطرح مشروع جديد يتمثل في إقامة شراكة إقتصادية مغاربية أمريكية ترمي إلى إزالة الحواجز وحرية تدفق الإستثمارات والسلع بين الطرفين في إطار منطقة للتبادل الحر[252].

أطلق تلك المبادرة المعروفة بإسمه في 17جوان 1998 والتي تعني الدول الثلاث الجزائر، تونس، المغرب وتعد تلك هذه المبادرة برنامجا إفريقيا يشجع الشراكة الإقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا الثلاث بإستثناء ليبيا، حيث يرمي مشروع الشراكة المغاربية الأمريكية إلى التقليل من تأثير الشراكة الأورومتوسطية من جهة وحماية المصالح الأمريكية من جهة أخرى، فهذا المشروع بقدر ما هو محاولة للإلتفاف على الأورو متوسطية وخاصة في الحوض الغربي من المتوسط، بقدر ما هو ترسيخ للحضور السياسي للولايات المتحدة الأمريكية كفاعل رئيسي في أزماته ومشاكله.

---

[251]ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص184-185

[252] مصطفى علوي، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد158، أفريل2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ص70

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من الأسباب ما جعلها تولي أهمية كبيرة لهذه المنطقة في إستراتيجيتها الكونية بحيث ركزت على أربعة عوامل أسست لبداية الإهتمام الأمريكي بالمنطقة وبررته:[253]

1–على الرغم من أن إفريقيا لم تكن مجالاً حيوياً وإستراتيجياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية إلاّ أن الإختراق السوفيتي لها في سنوات الستينات والسبعينات جعل الإدارة الأمريكية تولي أهمية كبيرة بها بسبب وجود مصالح كبرى لحلفائها بالقارة، فضلاً عن رغبتها في وقف الزحف السوفيتي على إعتبار أنه لا يهدد مصالح الحلفاء الأوروبيين فقط بل يهدد المصالح الأمريكية.

2–القلق من الدور الفعال للجزائر البومدينية سواء على صعيد القارة الإفريقية ومنظماتها أو على صعيد العالم الثالث.

3–الدور التخريبي لليبيا في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي من خلال رعاية الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي لفصائل المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي والحركات الثورية في إفريقيا.

4–صلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي الإسرائيلي حيث حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع دول بعينها كالمغرب على لعب دور سياسي في ربط الجسور ما بين السياسة العربية الفلسطينية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى فيما عرف بعملية السلام

بالمقابل، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مشروعها نتيجة:[254]

1–تناقضات السياسة الأورو متوسطية نتيجة لتعدد مراكز القوى الأوروبية الأمر الذي أدى إلى عرقلة إمكانية ترسيخ الفضاء الإقتصادي الأوروبي الموسع

2–تأرجح قوى الفعل الأوروبية في علاقاتها المغاربية ولاسيما في العلاقات الجزائرية المغربية

---

[253] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة1، 2011–2012، ص ص121–122

[254] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص ص187–188

3-ظاهرة عدم الإستقرار السياسي والأمني والصراعات الضيقة بين مختلف القوى السياسية وبخاصة التيارات الإسلامية

4-مشكلة التفاوت بين ضفتي المتوسط وعدم وجود تصور مشترك مبني على أسس واقعية للأمن الإستراتيجي حيث أن كل ضفة ترى الأخرى تهديداً لأمنها

وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب إدوارد غابريال المبادرة الأمريكية في العناصر التالية:[255]

1-إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة ما بين مسؤولي الحكومات الأربعة

2-إجراء إصلاحات إقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد

3-إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الإستثمار بين الدول الثلاث وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

2-دلالات ومضامين مشروع إيزنستات:

وكان المشروع في منطلقاته الأولية يهدف إلى:[256]

1-تحويل دول المغرب العربي المرتبطة بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة إقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة منطقة التبادل الحر، عبر القطاع الخاص وإلقاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية المتجهة نحو الأسواق الأمريكية

2-فتح الأسواق والصناعات الإنتاجية والإستخراجية المغاربية أمام الإستثمارات الأمريكية

إن ما يلاحظ على المبادرة الأمريكية للشراكة مع الدول المغرب العربي الثلاث هو حرص الإدارة الأمريكية على النظر إلى هذه الدول ككتلة واحدة، وذلك من خلال تشجيع التجارة البينية، كما أن توقيت المبادرة

[255] عمار بالة، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق، ص123

[256] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص189

جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة لمنطقة تعتبر تقليديا تحت الإحتكار الإقتصادي الأوروبي حتى إذا كان الأمريكيون أنفسهم يفندون هذا التنافس.

يتضح بأن المشروع الأمريكي له دلالات عديدة ومضامين علنية وسرية من بينها[257]:

1– دعم التعامل الإقليمي بين الدول الثلاث وربطها بعجلة الإقتصاد الرأسمالي الأمريكي ضمن إطار العولمة

2–التأكيد على مركزية دور القطاع الخاص وتقويض الأسس التي يستند إليها القطاع العام

3–بلورة شراكة أمريكية مغاربية على قاعدة حوار سياسي وإقتصادي دوري بين مسؤولي هذه الدول الثلاث والمسؤولين الأمريكيين

وفي مقابل هذه الأهداف المعلنة فإن هذه الشراكة حملت دلالات عديدة من بينها:[258]

1–إزدياد الإهتمام الأمريكي بهذه المنطقة ذات النفوذ الفرنسي الأوروبي التقليدي

2–تطويق وحصر الأطر والأليات التي طرحتها الأورو متوسطية والتي جاءت خارج الرعاية الأمريكية

3–إن هذه المنطقة تمثل سوقاً كبيرة ومعبراً نحو الدول الإفريقية الأخرى ومجالاً واسعاً للإستثمارات الأمريكية التجارية، لذلك فإن إعادة هيكلة الإقتصاد وإقامة تعاون إقتصادي مع دول المنطقة سوف يمثل سوقا إحتياطية مضمونة في إنفتاحها خاصة أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية ماض إستعماري يمكن أن يُثير حساسية شعوب المنطقة نحو القادم الجديد

4–يُعد هذا المشروع وما طرحه من تصورات إقتصادية وسياسية وأمنية جزء من الهجوم الدبلوماسي الأمريكي للدخول بقوة إلى القارة الإفريقية لأسباب إستراتيجية وإقتصادية

ب–مبادرة الشرق الأوسط الجديد: سعت الولايات المتحدة الأمريكية على صعيد الشرق الأوسط إلى إقامة ترتيبات إقتصادية وسياسية وأمنية تحت غطاء الإستقرار والتعاون الإقليمي، حيث تجدر الإشارة

---

[257] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، مرجع سابق، ص193

[258] نفس المرجع، ص ص192–193

أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر بأن هذا العمل ليس بالجديد في منطقة الشرق الأوسط، إذ ظل هذا الموضوع يشكل هاجساً من خمسينات القرن الماضي، غير أنه لا يمكن القول بأن هناك تماثلا بين ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع لهذه المنطقة ذلك أنه في كل مرحلة من المراحل السابقة كانت تطغى أولوية معينة لدى الإدارة الأمريكية ما عداها من الأولويات الأخرى تتحكم فيها مجموعة من المعطيات حسب الظروف الدولية والإقليمية[259].

وفي هذا الإطار طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط حينما رأت بأن مصالحها مهددة في المنطقة خاصة بعد طرح الإتحاد الأوروبي لمشروع الشراكة الأورومتوسطية بهدف تجميع دول حوض المتوسط بشبكة من العلاقات الإقتصادية والتجارية خاصة في ظل سعي فرنسا لإقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في المنطقة المتوسطية بحلول سنة 2010[260].

لذلك تُحاول الولايات المتحدة الأمريكية الإضطلاع بدور كبير في المنطقة العربية في ظل سعي الدوّل الأوروبية من خلال مشاريعها التملص من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، عبر إعادة هيكلتها بالتركيز على العامل الإقتصادي الذي يُعد محور العلاقات بين الدول الشرق أوسطية لأن هذه الدول إذا دخلت في علاقات إقتصادية وتجارية في ظل تشابك المصالح فإن ذلك يحول دون الدخول في صراعات تعبت منها الولايات المتحدة الأمريكية ولم تعد تحقق لها مصالحها في المنطقة[261].

وكان لزاماً على الولايات المتحدة الأمريكية قبل طرحها للمشروع تهيئة المناخ المناسب لتقبلها من قبل القادة العرب فباشرت في عدّة ترتيبات على رأسها تأكيدها على ضرورة إستقرار المنطقة من أجل إيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي والدخول في تعاون إقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا السياق قامت بالعوة إلى مؤتمر مدريد حول السلام في الشرق الأوسط 1991.

---

[259] سعيد اللاوندي، أمريكا أوروبا سايس بيكو جديد في الشرق الأوسط: ملامح أولية لوفاق دولي جديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص123

[260] أحمد أمين بيضون، الإقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص199

[261] عبد الحق زغدار، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة: بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، مرجع سابق، ص

كما أكدت من خلاله أن جوهر السياسة الأمريكية الجديدة لا تنتهي بمجرد حل الصراع العربي الإسرائيلي، وإنما يذهب إلى تطبيع العلاقات بين الطرف العربي والإسرائيلي وتهيئة المجال لإعادة هيكلة الشرق الأوسط على أساس وظيفي[262]، وفي هذا الإطار جاءت إتفاقيات أوسلو التي كانت نتيجة لمفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وإصطدمت هذه بسياسة الإستيطان الصهيوني التي إنتهجتها الحكومات الإسرائيلية، وكذلك القرار الأمريكي بإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

بالمقابل، فإن الهدف السياسي للشرق الأوسط الجديد هو إدخال دول غير عربية في المنطقة وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها، إضافة إلى إختفاء صفة التعدد والتنوع وليس الوحدة والتماثل[263]، أي أنها خليط من القوميات والأديان التي يسهل تفتيتها وتجزئتها من أجل السيطرة والهيمنة عليها، وفقا لما تتطلبه إستراتيجيات القوى الكبرى، ومصالحها الحيوية ولاسيما في الوطن العربي، الذي تُحاول تمزيقه إلى أجزاء ومناطق، وهي لا تعامله على أنه وحدة متميزة إلاّ أنها تشترك في نقطة واحدة، وهي إعتبار إسرائيل قلب هذا النظام، ويجب أن تكون عنصراً فعالاً في تقرير ترتيباته ورسم فضاءاته الإقتصادية وسوقه الواسعة[264].

ولتجسيد السوق الشرق الأوسطية وفقاً لكتاب شمون بيريز الذي قدم فيه دراسة دقيقة في كيفية تطبيقه ويتحقق من خلاله هدف إسرائيل لإختراق إقتصاديات الدول العربية عبر هذا المشروع، ويضمن لها الهيمنة من خلال عدة أساليب وأليات، يمكن إجمالها فيما يلي:[265]

1–إلغاء المقاطعة العربية، والذي يعني إزالة السد العربي المنيع أمام إسرائيل لتغلغلها في المنطقة العربية

---

[262] ميشال جوبير، ترتيبات جديدة لتفادي عواصف مستقبلا في: إبراهيم نافع، ماذا بعد عاصفة الخليج؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص15

[263] للمزيد أنظر: جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص29

[264] نفس المرجع، ص33

[265] للمزيد أنظر: عبد الوهاب علاء، الشرق الأوسط الجديد سيناريو جديد للهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، مصر، 1995، ص276

وكذلك: محمود عبد الفضيل وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص93

2-التفوق العلمي والتكنولوجي لإسرائيل، وهي القاعدة التي تستند عليها إسرائيل في سعيها للتغلغل وفرض رؤيتها الشرق أوسطية

3-الإعتماد على ألية الإغراق، إذ تعتمد إسرائيل على هذه الإلية لتشق الطريق على المستهلك العربي وذلك ببيع سلعها بأسعار تقل عن أسعار تكلفة إنتاجها

4-الإعتماد على رجال الأعمال العرب، إذ تعتمد إسرائيل على عدد من رجال الأعمال العرب ممن تهمهم مصالحهم المباشرة ويتمتعون بالأنانية أكثر من شعورهم بالإنتماء القومي حتى تضبط الإنتاج العربي وتضعفه

وتكمن خلف التعاون وخلق الأرضية للمصالح المشتركة العديد من الأهداف الصهيونية والأمريكية من بينها:[266]

1-التحكم بالثروات العربية وكيفية إستغلالها وإنتاجها وتسويقها من خلال الخبرة التقنية الغربية المتقدمة

2-مراقبة الصناعة الوطنية العربية وجعلها تعيد تصنيع وإنتاج ما توفره الصناعة الرأسمالية لطرحه في السوق العربية

3-التحكم بإنفاق المال العربي وفق أليات محددة، ومحاولة إستثماره في النشاطات الإقتصادية الخدمية غير المؤثرة في عجلة الإقتصاد العالمي

4-عدم إتاحة فرصة يمكن من خلالها إقامة تكتل إقتصادي عربي، على أساس جغرافي أو قومي

5-إن حرية إنتقال العمالة غير العربية من شأنه أن يفتت النسيج القومي العربي، ويخلق تجمعات سكانية لها ثقافتها وعاداتها ولغاتها وحقوقها التي تكفل لها المواثيق الدولية الأمر الذي يضعف من قيمة المواطنة والتجنس وبخاصة في منطقة الخليج العربي

6-عدم السماح بتخصيص الموارد البشرية والمالية للأعمال والصناعات العسكرية وجعل مسألة التسليح وبناء الجيوش الوطنية مرهون بالإعتماد على الخبرات الأوروبية والأمريكية

---

[266] ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سابق، ص161

خاتمة:

تكتسب منطقة البحر الأبيض المتوسط أهمية جغرافية وإقتصادية وحضارية وجيوسياسية، بفضل موقعها الجيوإستراتيجي وإمتلاكها لثروات إستراتيجية تُعد حيوية بالنسبة لإقتصاد الدول الغربية الصناعية، وخاصة النفط والغاز اللّتان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر) والخليج العربي (العراق ودوّل مجلس التعاون الخليجي)، إلى جانب المعادن كالحديد والفوسفات، وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية مروراً عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، كونه قناة وصل بين القارات الثلاث، زد على ذلك الإكتشافات الغازية في شرق المتوسط لسنة 2010، الأمر الذي وضعها تحت أطماع وصراع القوى الإقليمية والدولية.

بالمقابل، شهدت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة بروز تهديدات أمنية جديدة ذات طبيعة مغايرة للطبيعة التقليدية العسكرية، في ظل بروز فواعل جديدة غير دولتية تأثيرها يتجاوز تأثير الدولة القومية، على غرار تهديد الهجرة غير الشرعية وإنتشار ظاهرة الإرهاب والحركات الأصولية في المنطقة، وبروز مختلف أشكال الجريمة المنظمة على غرار الإتجار بالأشخاص وتجارة المخدرات والإتجار غير المشروع بالسلاح، وتبييض الأموال خاصة وأن الضفة الجنوبية للمتوسط تعتبر مناطق عبور لها بإتجاه الدول الأوروبية شمال المتوسط.

ممّا دفع القوى الأورو أطلسية للإنخراط بمشاريع للتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وفي هذا الإطار قامت الدول الأوروبية بطرح عدّة مشاريع مهمّة، حيث طرح الإتحاد الأوروبي إبتداء من سنة 1995 نوعاً جديداً من العلاقات مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، فيما عُرف بالشراكة الأورومتوسطية معبراً بما يسمى بمؤتمر برشلونة الهادف إلى إقامة منطقة تجارة حرة مع بلدان جنوب المتوسط بحلول عام 2010، عبر طرح أليات إقتصادية وتجارية وسياسية وأمنية وإجتماعية وثقافية.

كما قام الطرف الأوروبي فيما بعد بطرح سياسة الجوار الأوروبية عبر نشر المفوضية الأوروبية للوثيقة الرسمية المُعَنونة بـ: "أوروبا الموّسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق والجنوب"، سنة 2003 وسُميت فيما بعد بسياسة الجوار الجديدة، حيث جاء تطور مفهوم الجوار وفقاً للتصورات الأمنية الأوروبية، بإطلاق تجمع بلدان الحكم الرشيد الذي يُشير إلى إنخراط الجيران في

النزاعات العنيفة والدول الضعيفة، حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة والنمو الديمغرافي المتزايد على حدود أوروبا، ممّا يخلق لها الكثير من المشاكل.

وقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية بهدف تجنب نشوء خط تقسيم جديد بين الإتحاد الأوروبي الموّسع وجيرانه، والعمل بدلاً من ذلك على تعزيز الإستقرار والأمن والرفاه لجميع الأطراف المعنيين، فضلا عن الوصول إلى علاقات إمتيازية مع جيران الإتحاد الأوروبي إستناداً إلى الإلتزام المشترك بالقيم المشتركة في مجال سيادة القانون، والحكم الراشد وحقوق الإنسان وتشجيع علاقات الجيرة الحسنة ومبادئ إقتصاد السوق والتنمية المستدامة.

كما عمل الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي على طرح مبادرة الإتحاد من أجل المتوسط بمناسبة حملته الإنتخابية للرئاسيات، حيث طرح المشروع لأول مرة في 7 فيفري 2007، طالبا من شعوب المتوسط أن " تتحد معاً حول أكبر وأجمل الأفكار الإنسانية"، إذ أراد الرئيس الفرنسي من هذه الفكرة أن يكون إطارا إندماجياً حقيقياً على غرار الإتحاد الأوروبي، وتعهد بأن يكرّس كامل جهوده لتحقيق هذه المبادرة الطموحة، فحصر خطوطه العريضة في جملة من الأفكار أهمها تحقيق السلام والتنمية بين ضفتي المتوسط، إعادة السلام والإزدهار والتقدم إلى منطقة حوض المتوسط كونها منشأة للحضارة والثقافة، إلى جانب تأسيس شراكة متوازنة قائمة على المساواة بين الدول الشريكة لتصبح فضاء للتعاون المتوسطي.

بالمقابل، عملت الإستراتيجية الأطلسية على الإنخراط في المنطقة من أجل ضمان الأمن والإستقرار والتجارة، فقامت بربط علاقات سياسية وإقتصادية وأمنية عسكرية مع دول المنطقة عبر الأليات العسكرية من خلال تواجد الأسطول السادس الأمريكي في عرض مياه البحر الأبيض المتوسط الذي يعمل على مراقبة القوى المعادية بطريقة وقائية ولاسيما تلك الدول المارقة من وجهة النظر الأمريكية، أو عبر مبادرة الحوار المتوسطي للحف الأطلسي كإطار لهندسة الأمن الإقليمي في المتوسط، بموجبه تعمل منظمة حلف شمال الأطلسي في إطار الإستراتيجية الجديدة الشراكات التعاونية من خلال الحوار، على تجسيد منطق الأمن الجماعي من خلال مقاربة أمنية تعاونية شاملة مع إحتفاظ الحلف بوظائف وحق الدفاع الجماعي، والتعامل مع مجموعة شاملة من المخاطر والتهديدات ضمن الأبعاد العسكرية والسياسية والإقتصادية والإنسانية.

كما عملت الولايات المتحدة الأمريكية على طرح مشروع الشراكة المغاربية الأمريكية أو ما عرف بمبادرة إيزنستات بهدف إختراق الحوض المتوسطي والتقليل من تأثير الشراكة الأورو متوسطية على المصالح الأمريكية في المنطقة، فضلاً عن السعي لتحويل دول المغرب العربي المرتبطة بإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي إلى منطقة إقتصادية واحدة تحت الرعاية الأمريكية من أجل إقامة منطقة التبادل الحر، عبر القطاع الخاص وإلقاء الحواجز الجمركية على البضائع المغاربية المتجهة نحو الأسواق الأمريكية، إلى جانب فتح الأسواق والصناعات الإنتاجية والإستخراجية المغاربية أمام الإستثمارات الأمريكية.

كما لم تتوقف المشاريع الأمريكية عند هذا الحد بل قامت بطرح مبادرة الشرق الأوسط الجديد، حيث تسعى إلى الإضطلاع بدور كبير في المنطقة العربية في ظل سعي الدوّل الأوروبية من خلال مشاريعها التملص من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، عبر إعادة هيكلتها بالتركيز على العامل الإقتصادي الذي يُعد محور العلاقات بين الدول الشرق أوسطية، بما يمهد لتطبيع العلاقات بين الطرف العربي والإسرائيلي وتهيئة المجال لإعادة هيكلة الشرق الأوسط على أساس وظيفي.

قائمة المراجع:

أولا-المراجع باللغة العربية:

1-الكتب:

1- ايغانز غراهام، نويهام جيفري، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، تر: سليم حميدان، مركز الخليج للأبحاث [د. م. ن].1997.

2- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006

3- بوستي توفيق، المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية، إسطنبول، تركيا: المعهد المصري للدراسات، 2019

4- بوعزيز يحي، علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، دار البصائر، الجزائر، 2009

5- بيضون أحمد أمين، الإقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1998

6- بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، المكتبة العصرية، الجزائر، 2005

7-بخوش مصطفى، البحر الأبيض المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 1996

8-جاد عماد، حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مركز الأهرام للدراسات الأسياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1998

9-الجاسور ناظم عبد الواحد، تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2007

10- جوبير ميشال، ترتيبات جديدة لتفادي عواصف مستقبلا في: إبراهيم نافع، ماذا بعد عاصفة الخليج؟ رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، السياسة الدولية، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992

11-جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

12- داود الغنجة هشام، جميلة سرنيح، الإسلاموفوبيا والإرهاب: جدلية التأثير والتأثر، في: بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، حميداني سليم(محررون)، الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019

13-دكاك حمدي أمل، الآثار السياسية والإقتصادية والإجتماعية للهجرة الدولية على المجتمعات العربية والإفريقية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1989

14- ولعلو فتح الله، الإقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، لبنان، 1982

15- ــــــ، المشروع المغاربي والشراكة الأورو متوسطية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1997

16- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت

17- زغوني رابح، صعود اليمين المتطرف في أوروبا: تعبير عن عداء سياسي أم مجتمعي للإسلام؟، في: بوستي توفيق، بوقنور إسماعيل، حميداني سليم(محررون)، الإسلاموفوبيا في أوروبا: الخطاب والممارسة، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، 2019

18- الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005

19- حلال أمينة، التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021

20- طارق فتح الله خضر، قرارات أبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، د، د، ن، القاهرة، 2003

21- الكنز علي، "المشروع الأورو-متوسطي بين الواقع والخيال"، في: سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوروبية: رؤية عربية نقدية، مركز البحوث العربية بالتعاون مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002

22- اللاوندي سعيد، أمريكا أوروبا سايس بيكو جديد في الشرق الأوسط: ملامح أولية لوفاق دولي جديد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006

23- مجدوب طه وآخرون، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الثالث، مكتبة الشروق، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2001

24- محمد عبد العزيز سمير، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001

25-محمود عبد الفضيل وآخرون، الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998

26- عبد الله صالح أبو بكر، حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، هيئة الأعمال الفكرية، السودان، 2005

27-عبد الوهاب علاء، الشرق الأوسط الجديد سيناريو جديد للهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، مصر، 1995

28-عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوربية وتجربة التكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986

29- عدنان السيد حسين، الجغرافيا السياسية والإقتصادية والسكانية للعالم المعاصر، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1994

30-عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، دار إبن بطوطة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011

31- قسوم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018

32- الشهاوي قدري، الموسوعة الشرطية القانونية، أعمال الشرطة ومسؤولياتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1996

33-شمامة خير الدين، العلاقات الإستراتيجية بين قوى المستقبل في القرن 21، دار قرطبة، الجزائر، 2009

34- التميمي عبد الجليل، العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط: الإشكالات والمقاربات الجديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003

35-تشام فاروق، "المشاركة الأورو-عربية، مآلها وما عليها، وسبل تفعيلها"، في: صالح صالحي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبي، دار الهدى للطبع والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2005

36-خلفة نصير، الشراكة الأورو متوسطية كإستراتيجية إستباقية وقائية في مجابهة التهديدات الأمنية، في: توفيق بوستي(محرر)، الأمن في المتوسط: الإشكاليات النظرية والقضايا الإستراتيجية، الجزء الثاني، الأكاديمية للنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، جانفي 2022

2-الرسائل العلمية:

1- أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: إستراتيجية ومستقبليات، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر 3، 2009-2010

2-أوشن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009 - 2010

3-أربيع محمد خليل، مشروع الشراكة الأورو- متوسطية وتداعياته السياسية على النظام الإقليمي العربي (1991-1999)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، كلية الآداب، دراسات الشرق الأوسط، 2010

4- بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة باتنة1، 2011-2012

5- بويبية نبيل، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2010-2011

6-بن سعدون اليامين، الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5 + 5، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 - 2012

7- بن عزوز محمد، السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير في القانون، تخصص: قانون دولي وعلاقات سياسية دولية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2014-2015

8-برد رتيبة، الحوار الأورو متوسطي: من برشلونة إلى منتدى 5+5، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية وتعاون دولي، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008-2009

9-بتقة خديجة، السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية وإستراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014

10- زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة: بين الإستراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2010

11- الحلواني فهد فيصل، مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، 2007

12- حواس زهيرة، الحوارات الأمنية في المتوسط: إحتواء أم إطار لهندسة إقليمية-دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق، 2010-2011

13-حمزاوي جويدة، التصور الأمني الأوربي: نحو بيئة أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011

14-حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010 – 2011

15- كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000-2001

16- مناد زهور، مسألة الهجرة في العلاقات الأورو مغاربية: الرهانات والآفاق، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر،2004

17- منصوري سفيان، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل وإنعكاساته على الأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص: السياسات العامة المقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013

18- نوري عزيز، الواقع الأمني في منطقة المتوسط: دراسة الرؤى المتضاربة بين ضفتي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2011-2012

19- ساعد رشيد، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات المغاربية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012

20-سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر

21- عاشوري نبيل، حوكمة الهجرة في منطقة المتوسط: مقارنة بين دور المنظمة الدولية للهجرة والإتحاد الأوروبي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الأمن والتعاون في العلاقات الدولية ودراسات متوسطية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة باتنة1، 2018-2019

22- عباسي محمد الحبيب، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2017

23-عكروم ليندة، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط "، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، 2009-2010

24-عمورة جمال، دراسة تحليلية تقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر ، 2005-2006

25- رحموني فاتح النور، تأثير الإرهاب على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط منذ نهاية الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2015-2016

26- شرايطية سميرة، تأثير الدولة الفاشلة على الاستقرار الأمني: دراسة في العلاقة بين الفشل الدولاتي والتهديدات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسة مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2011

27-تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص: دراسات متوسطية ومغاربية، الأمن والتعاون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014

28- خلفة نصير، إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على مسارات الدمقرطة في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2011 -2012

29- وقاد محفوظ، العوائق السياسية الأمنية للعلاقات الأورو متوسطية: دراسة مقارنة بين مسار برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيمات السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014-2015

30-ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الأفريقية: التحديات والأفاق، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2008-2010

3-الدوريات العلمية:

1- أبو الخير كارن، "ملامح حول الجدل الأوروبي الهجرة والإسلام"، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدرات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد 172، أكتوبر 2010

2-أدمام شهرزاد، الطبيعة اللاّتماثلية للتهديدات الأمنية الجديدة، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد1، 2013

3-الأطرش محمد، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، المستقبل العربي، العدد210، أوت 1996

4- بلعربي علي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الإتحاد الأوروبي: دراسة تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الوادي، المجلد 10، العدد 2، سبتمبر 2019

5- بولسنان سفيان، الهجرة غير الشرعية والإتحاد الأوروبي: قراءة في أمننة الظاهرة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العراق، عدد 55، 2018

6- بلقزيز عبد الإله، الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب العربي، المستقبل العربي، المجلد23، العدد259

7-بوكعومة مهدي، واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورومتوسطية، المجلة الإفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2018

8-بوستي توفيق، الإستراتيجية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة الساحل والصحراء، مجلة أبحاث، المجلد6، العدد2، 2021

9-ــــــــــ، "مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن: نحو إطار جديد للأمن"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر، مخبر الأمن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين، عدد 13، جويلية 2018

10-ــــــــــ، الإستراتيجية الأوروبية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد6، العدد1، 2021

11-بوقصة إيمان، التعاون الدولي في مجال مكافحة جريمة الهجرة غير الشرعية، مجلة الفكر القانوني والسياسي، العدد4

12-بن ورقلة نادية، حني حسين، تداعيات الهجرة غير الشرعية على الدول الأوروبية وأبعادها الإقتصادية والديمغرافية، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والإجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد2، العدد2، جوان2019

13-بن زعتات محمد الصديق، سياسة الجوار الأوروبية: مقاربة مدنية لبناء المجال الحيوي الأوروبي دراسة جيوبوليتيكية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد22، العدد1، جوان2021

14-بن عربية رياض، أمننة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية وأبعادها المختلفة، مجلة الدراسات القانونية، مخبر السيادة والعولمة، جامعة المدية، الجزائر، المجلد 2، العدد 2، جوان2016

15-بعرة مريم رزاق، أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وإنبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد3

16-بريجنسكي زبيغنيو، المجتمع الأمريكي لا يشكل نموذجاً للعالم، قضايا دولية، جانفي 1994

17-بتقة خديجة، "الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وإنعكاساتها على سياسات دول شمال إفريقيا: المغرب والجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا، المجلد1، العدد 2، جوان 2018

18-بخوش مصطفى، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 3 جامعة بسكرة، أكتوبر 2002

19- جلال أحمد أمين، مشروع السوق الشرق أوسطية ومشروع النهضة العربية، المستقبل العربي، العدد178، ديسمبر 1993

20-جعفر صبرينة، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الإستراتيجي للجزائر، مجلة المعهد المصري، المجلد6، العدد23، جويلية 2021، إسطنبول، تركيا

21-دندن عبد القادر، "خطر التحالف بين الإرهاب والجريمة المنظمة: العلاقة بين التنظيمات المسلحة وشبكات الإتّجار بالمخدّرات: شمال إفريقيا نموذجا"، مجلة سياسات عربية، عدد 8، نيسان/ أبريل 2014

22-الدغاري أمبارك إدريس طاهر، مخاطر الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية، كلية التربية، المرج، جامعة بنغازي، ليبيا، العدد8، نوفمبر 2016

23- زينب أبو زيد أبو بكر، يوسف أمحمد صالح، الهجرة غير الشرعية للشباب أسبابها وأثارها على الأمن الإجتماعي الليبي: دراسة ميدانية على عينة من طلبة كلية الأداب بجامعة بن وليد، المجلة الليبية العالمية، العدد51، أفريل 2021، كلية التربية المرج، جامعة بنغازي

24-زكري لامية، الشراكة الأورو متوسطية: جوانبها، أهدافها، وألياتها، حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع، ديسمبر 2018

25- حطاب عبد المالك، تطبيقات سياسة الجوار الأوروبية: دراسة حالة الجزائر، مجلة السياسة العالمية، المجلد6، العدد1، 2022

26-حروري سهام، الهجرة وسياسة الجوار، مجلة المفكر، العدد5، 2010

27-حروش لمياء، الشراكة الأورومتوسطية: السياقات والمسارات، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 24 سبتمبر 2019، إسطنبول، تركيا

28- يونسي وليد، المعضلة الأمنية في المتوسط: قراءة في أبرز التهديدات الأمنية الجديدة وإستراتيجية المواجهة، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 11، العدد 2، جوان 2019، السنة11

29-لعرباوي نصير، قرعيش حدة، الأمن الإنساني كمقاربة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، جامعة باتنة1، المجلد5، العدد1، جانفي2020

30-ماهر عبد مولاه، التشريع الأوربي إزاء الهجرة السرية المغاربية: آليات الردع والتحفيز، مجلة المستقبل العربي، العدد 398، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2012

31- مجذوب عبد المؤمن، طبيعة العلاقات الأورو متوسطية: المفاهيم، الدلالات، المحددات" مجلة تحولات، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد الإفتتاحي، جانفي 2018

32- محمد علي جعفر، الإجرام المنظم العابر للحدود وسياسة مكافحته، مجلة الأمن والحياة، أكاديمية نايف للعلوم القانونية، الرياض، العدد 270، 2007

33- مؤسسة المنشورات العسكرية، "مكافحة الإتجار بالمخدرات في العالم: تجند دولي لمواجهة تهريب السموم"، مجلة الجيش، عدد 612، جويلية 2014

34- مطالبي بسمة، طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية، مجلة السياسة العالمية، المجلد5، العدد الخاص1، السنة 2021

35- المصري شفيق، الأطلسي والمعادلات الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، العدد82، أفريل1999

36-مشري مرسي، "أمننة الهجرة غير الشرعية في السياسات الأوروبية: الدوافع والإنعكاسات"، مجلة سياسات عربية، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عدد 15، جويلية 2015

37-مختاري إيمان، حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية، دفاتر المتوسط، العدد6

38- سبيخي هاشم كاظم، الأهمية الجيوإستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط: دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة أبحاث ميسان، العدد12

39-السماك محمد أزهر سعيد، الوزن الجيوبوليتيكي لبلدان البحر المتوسط العربية ومستقبله، المستقبل العربي، السنة 15، العدد 162، أوت 1992

40- العايب صورية، كواشي عتيقة، واقع التهديدات البيئية في منطقة الساحل الافريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد7، العدد2، جوان2020

41- عطوات عبد الحاكم، السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، العدد3، سبتمبر 2019، المركز الجامعي بأفلو، الأغواط

42- عياد محمد سمير، الإتحاد من أجل المتوسط، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد5، العدد1، مارس2014

43-علالي حكيمة، الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، الجزائر، العدد2، 2002

44-علوي مصطفى، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد158، أفريل2003، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة

45-الصافي محمد، إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجاً، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، المجلد1، العدد3، جوان2021، ص22

46-صديقي سعيد، تشديد الرقابة على الحدود وبناء الأسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والإسبانية، رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد1، العدد 3، جوان 2013

47-قوراري سارة، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1، العدد10، جانفي2017

48-قط سمير، أطر التعاون الأوروبية المغاربية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في المتوسط الغربي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد4، العدد1، 2020

49-شوفي أسماء، شوفي مريم، "الهجرة كمعطى أمني إجتماعي: ضرورة أمننة الهجرة في ظل صراع الحضارات"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، تونس، العدد 18، ماي 2018

50- الشميطلي هاني، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد19، جويلية 2008

51-شريط فاطمة الزهراء، السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد7، العدد1، 2021

52-التميمي محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 04، جانفي 201، الجزائر

53-ثوبفار كلوس، إحساس بالملكية، مجلة أمواج المتوسط، العدد 55، مارس 2006

54- غيتاوي عبد القادر، بحماوي الشريف، أثار الهجرة غير الشرعية وأليات المكافحة، مجلة الحقوق، المجلد17، العدد1

55-غرايبية خليفة مصطفى، هجرة الشباب العربي غير الشرعية إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة، المجلد7، العدد19، 2017

4-المداخلات:

مصطفى داودي، دور البحرية الجزائرية في القضايا الإنسانية الخارجية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين، أعمال ملتقى الموانئ الجزائرية عبر العصور سلما وحربا، مخبر البناء الحضاري للمغرب الأوسط، جامعة الجزائر2، د.س

5-المواقع الإلكترونية:

1- الأمم المتحدة، "إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية"، نيويورك، 2004، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2R1TzxX

2-برنامج الأمم المتحدة للبيئة، خطة عمل للبحر الأبيض المتوسط، متوفر على الرابط: www.sphio.rac-spa.grg/saphoara.pdf

3- يونس زكور، الإرهاب والإجرام المنظم: أية علاقة؟، الحوار المتمدن، العدد 1811، 30 جانفي 2007، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2UPt3dd

4- حنان أبو سكين، أليات تعامل الدول الأوروبية مع الهجرة غير الشرعية، المجلة الإجتماعية القومية، مصر ، متوفر على الرابط: https://jns.journals.ekb.eg/article_205189.html

5- محمد الخشاني، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، الجزيرة نت، تم النشر بتاريخ: 2005/3/11، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2022/9/22، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3eaKy02

6-مراد مقعاش، التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو- جزائري، المركز العربي الديمقراطي، 4 جانفي2017، متوفر على الرابط:https://democraticac.de/?p=42040

7-فتيحة ليتيم ونادية ليتيم، "البعد الأمني في مواجهة الهجرة غير الشرعية"، مجلة السياسة الدولية، متوفر على الرابط: www.digital/ahram.org/motnew3a/apasc7serial409059& archid-12

ثانيا- المراجع الأجنبية:

1-books

1- Bechara Khader, Le Partenariat Euro-Méditerranéen Après La Conférence De Barcelone(Paris, l'armathan, 1997)

2-BRAUDEL Fernand, La Méditerranée, L'espace et l'Histoire. Paris : Flammarion, 1986

3- Bursi Alessia**,** La Méditerranée horizons et enjeux du 21ème siècle, centres de recherches en sciences humaines sur la Méditerranée, 2009

4-buzan Barry, new patterns of global security in the twenty – first centery, international affairs (1991)

5- Communication de la commission au conseil et au parlement européen : renforcement de la politique européenne de voisinage, commission des communautés européennes, Bruxelles, COM (2006) 726 final, 4-12- 2006

6- De Salies Callies, Bruno. Le Grand Maghreb Contemporain : Entre régimes autoritaires et islamistes combattants. Paris : Jean Maisonneuve, 2010

7-Dokos Thanos P., Countering the Proliferation of Weapons of Mass Destruction: NATO and EU Options in the Mediterranean and the Middle East,(New York: Routledge, 2008)

8-Donatella, Migration from the Maghreb and Migration Pressures: Current Situation and Future Prospects, Geneva: ILO, 1997

9- Labouz Marie Françoise, Le Partenariat De L'union Européenne Avec Les Pays Tiers, Conflits Et Convergence (Bruxelle : Bruylant,2000)

10-Macleod Alex Anne – marie d'aoust et David grondin, les études des sécurités, in théories des relations internationales contestations et résistances ; éd ; Alex Macleod et dan O'meara (Québec ; Athéna éditions, 2007)

11- oualalou Fatah Allah, après Barcelone…le Maghreb est nécessaire, Casablanca, éditions toukbal, paris, lharmattan,1996

12- Poincelet Martine et Marc Papimuhi, L'analyse des flux marchandises en méditerranée lieu de transition ou d'échanges ? (Paris : Edition Publisud, 1996)

13-Schäfer Isabel, politiques migratoires et identitaires de l'union européenne (UE) dans l'espace euro-méditerranéen Berlin : Humboldt universitat zu berlin, 2010

Periodicals:

1-Bolle Pierre-Henri, De Quelques Aspects De La Criminalité Organisée Et De La Lutte Contre Icelle, Revue Eguzkilore, Numéro 11, Décembre 1997

2-Floyd Rita, ''Toward a Consequentialist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies'', In. Review of International Studies, Vol.33, N°1, (2007)

3-Garrigues Gilles Favaral., « La Criminalité organisée transnationale : un concept à enterrer ? l'économie politique, n55,2002

4-Huntzinger Jacques. Le chantier de l'union Méditerranéenne. Revue projet, 2008/ 1- n° 302

5-Jamet Jean-François, Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée. Questions d'Europe n° 93, Fondation Robert Schuman, Mars 2008

6- Mikaïl Barah, Algérie : un silence trompeur, Policy brie f ; Issn : 1 9 8 9 – 2, (MARS, 2012.), N2,117667

Web sites:

1- buonfino Alessandra, securitising migration, open democracy, 12 february, 2004, at: https://www.opendemocracy.net/peoplemigrationeurope/article_1734.jsp , browsing history 28/01/2021,17.08h

2- European commission," Shengen information system (SIS)", 15-05-2020 /17:57H, Available at :http://ec.europa.eu/dgs/homeaffairs/whatwedo/policies/bordersandvisas/schengeninformationsystem/index_en.htm, browsing history 11/01/2021,14.23h

3- Euro-mediterranean partnership/Barcelona declaration, European commission, publications conference, Barcelona,27-28 november 1995

4- Makki Sami, "la Stratégie Américaine en Méditerranée",http://www.cairn.info/load_pdf

5-matt McDonald,. “Securitization and the Construction of Security “, Available At: http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563

6-Tulmets, E, (2006, juin 30). L’Allemagne, l'élargissement européen et la politique de voisinage, consulte le septembre15,2020, sur open Edition http://journals.openedition.org/transcontinentales/488

فهرس المحتويات


نيابة العمادة
لما بعد التدرج والبحث العلمي
والعلاقات الخارجية


جامعة 8 ماي 1945 - قالمة
قسم العلوم
السياسية
كلية الحقوق والعلوم السياسية